طه حسين

نظام الأثينيين

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر

الوطنية الصحيحة تعمل ولا تعلن عن نفسها .

قاسم أمين

إلى هذه الروح الكريم الخالد أهدى هذا الكتاب ، حبًّا له وإعجاباً به ، ووفاء بما له على شباب مصر الناهض من حق .

طه حسين

٢٨ مارس سنة ١٩٢١

مقدمة

١

عرفت هذا الكتاب ، الذى أقدمه اليوم إلى قراء العربية ، ، بطريق المصادفة فى باريس .

أحالنا عليه أحد أساتذتنا فى السوربون . فلما رجعت إليه عرفت أنه استكشف فى مصر سنة إحدى وتسعين وثمانمائة وألف . ثم نقل إلى المتحف البريطانى فى لوندرا . ثم نشرت صورته الفوتوغرافية . ثم طبع فى لوندرا وباريس وبرلين وغيرها من مدن أوربا . ثم نقل إلى الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية وغيرها من اللغات الحديثة . ثم نقد وفسر فى جميع هذه اللغات . ثم درس فى جامعات أوربا . ثم انتفع به مؤرخو الأوربيين . فأصلحوا ما كان فى تاريخ أثينا من خطأ وأكملوا ما كان فيه من نقص . ثم مضت على ذلك ثلاثون سنة والمصريون لا يعلمون من أمره شيئاً .

وإذ كنت أدرس تاريخ اليونان فى الجامعة ، وكنت قد أخذت نفسى بأن أفسر للطلاب من حين إلى حين بعض الأصول التاريخية القديمة ، ليتعودوا قراءة كتب التاريخ ونقدها والاستفادة منها ، فقد اخترت لهم فى هذه السنة هذا الكتاب .

ولكنى لا أبدأ فى هذا الدرس حتى يملكنى الخجل أن أفسر كتاباً استكشف فى مصر ، فأقرأ ترجمته الفرنسية أو الإنجليزية ؛ لأن قراءة الأصل اليونانى غير ميسورة ولا نافعة ، إذ ليس من طلبة الجامعة من ألم بهذه اللغة .

فما لى لا أفسر لهم ترجمته العربية ، إذا كان الشقاء قد قضى علينا ألا نعنى باللغات القديمة ولا نحفل بدرسها . أستطيع أن أترجم هذا الكتاب إلى العربية وأنا مدين لمصر بهذه الترجمة ، لأنى لم أتعلم لأنتفع وحدى بما تعلمت ، ولأن من الحق على كل مصرى أن يبذل ما يملك من قوة لإصلاح ما أصاب مصر من فساد . فما هى إلا أن فكرت فى ذلك حتى أخذت فى الترجمة ، وما هى إلا أن أخذت فى الترجمة حتى أتممتها ، وأنا أقدمها الآن إلى القراء .

٢

مؤلف هذا الكتاب هو أرسطاطاليس . وقد كان العرب لا يعرفون من أمر هذا الرجل إلا أنه المعلم الأول زعيم فلاسفة اليونان ورئيسهم ، وأن فلسفته قد نقلت إلى العربية فى عصر العباسيين فأثرت فى العقل العربى تأثيراً عظيماً ، بل خلقت هذا العقل خلقاً جديداً ، وأنجبت من الفلاسفة أمثال الفارابى وابن سينا وابن رشد ، وغيرهم من الفلاسفة الذين يزدان بهم تاريخ المسلمين .

فأما سياسة الرجل وآراؤه فى المدينة ، وما ينالها من استحالة وانتقال ، وما يختلف عليها من النظم المختلفة ومن صور الحكم المتباينة بين ملكية وارستوقراطية وديموقراطية ، فقد كان العرب يجهلون ذلك جهلا تاما ، أو كانوا لا يلمون به إلا إلماماً قليل الغناء .

وكذلك كان العرب وغيرهم من أهل أوربا فى القرون الوسطى لا يُعجبون بأرسطاطاليس ، إلا من حيث إنه فيلسوف قد درس أقسام الفلسفة فأتقن درسها وجدد فى كل قسم منها مذهباً جديداً ، أصبح هو المذهب الذى يذعن له أكثر الفلاسفة على اختلاف العصور والبيئات ، من غير أن يحاولوا نقده أو التغيير فيه .

ثم استكشف فى العصر الحديث كتاب السياسة فعرف المحدثون من أرسطاطاليس رجلا آخر لم يكن يعرفه أهلُ القرون الوسطى . رجلا قد حاول درس الظواهر الاجتماعية بنفس الطريقة التى أراد أن يدرس بها الظواهر الطبيعية ، والتى أراد أن يدرس بها الظواهر النفسية ، والتى أراد أن يدرس بها ما بعد الطبيعة .

ثم قرأ المحدثون آثاره الأدبية وما كتب عن الشعر وفنونه ، وعن البلاغة وضروبها ، وعن الخطابة وأنواعها ، فاستكشفوا منه رجلا آخر جمع إلى إتقان البحث الفلسفى والسياسى والخلقى إتقان النقد الأدبى .

ولم يكتف أدباء القرن السابع عشر بإكبار هذا الأديب الناقد والإعجاب به ، بل اتخذوا ما وضع من أصول النقد البيانى ، ومن القواعد الفنية فى الشعر وضروبه وفى الخطابة وفنونها ، أصولاً لهم زعموا أن ليس

إلى تعدى حدودها من سبيل .

ثم لم يلبث البحث أن أظهر من آثار أرسطاطاليس شيئاً جديداً ، هى كتبه التاريخية التى ضاع أكثرها ولم يبق لنا منها إلا الشيء القليل . فعرفنا من أرسطاطاليس الفيلسوف الخلقى السياسى الأديب ، عرفنا منه مؤرخاً ليس كغيره من المؤرخين .

ولو أن هنالك فرعاً من فروع العلم ، أو ضرباً من ضروب الأدب الذى عرفه القدماء غير ما قدمنا ، لكان من الجائز أن ننتظر أن يرشدنا البحث والتنقيب يوماً من الأيام إلى مقدرة جديدة لأرسطاطاليس ، أو إلى ناحية جديدة من نواحيه لم نكن نعرفها من قبل .

ومن يدرى لعلنا نعلم فى يوم من الأيام أن الرجل قد حاول التصوير أو النقش أو نحت التماثيل . فلسنا نشك فى أنه قد أراد أن يعلم كل شيء ، وأن يتقن كل شيء ، وأن يكتب فى كل شيء ، وأنه قد ظفر من هذا كله بأكثر ما كان يريد . فمن الحسن أن ننتهز فرصة نشر كتاب من كتبه ، وإن كان ضئيلا صغير الحجم ، لنفصّل حياته بعض التفصيل ؛ فإن فى الإلمام بها إلماماً بشيء غير قليل من حياة اليونان فى القرن الرابع قبل المسيح .

٣

كان القرن الرابع قبل المسيح عصر تحول وانتقال للأمة اليونانية خاصة ، وللأمم التى كانت تسكن حول البحر الأبيض عامة . فبينما كانت لقوة السياسية فى أواخر القرن الخامس وأوائل القرن الرابع منقسمة بين اليونان والفرس ، أخذت فى أواخر هذا القرن الرابع تتجزأ وتنتقل ، فدالت دولة الفرس وذهب سلطان المدن اليونانية وأصبح الأمر كله بيد الإسكندر ، ثم أخذت دولته تتجزأ من بعده وأخذ سلطان جديد يظهر قليلا قليلا فى إيطاليا ، وهو سلطان الرومان .

فهذا العصر إذاً يمتاز بأنه عصر انحلال سياسى للأمة اليونانية ، وبأنه العصر الذى كانت الأمة اليونانية قد وصلت فيه إلى أقصى ما كان يمكن أن تصل إليه من مجد سياسى أو علمى أو فلسفى أو أدبى .

فليس من شك فى أن لهذا العصر ، عصر الانحلال من جهة والتكوّن من جهة أخرى ، أثراً ظاهراً عظيم الخطر فى حياة من شهده من الناس ؛ لا سيما إذا كان له قلب ذكى وبصيرة نافذة وطبيعة جيدة قيمة كأرسطاطاليس .

ولد أرسطاطاليس سنة أربع وثمانين وثلثمائة قبل المسيح بمستعمرة يونية يقال لها « ستاجيرا » على ساحل مقدونيا بالقرب من تراقيا .

وكان السلطان اليونانى فى ذلك الوقت موضع التنازع بين مدن

ثلاث ، وهى : سبارتا ، وأثينا ، وطيبة .

كانت كل مدينة من هذه المدن تحاول أن تسود على البر والبحر ، وأن تكون صاحبة الكلمة فى بلاد اليونان . ولكنها كانت فى الوقت نفسه قد وصلت من الضعف والانحلال إلى حيث تعجز عن أن تبلغ ما تريد بفضل قوتها الخاصة . فلم يكن موضوعُ التنافس بينها سيادة حربية قبل كل شيء ، وإنما كانت كل واحدة منها تسعى إلى أن تسود بواسطة الحلف بينها وبين الملك الأعظم ، ملك الفرس .

فبعد أن كانت الأمة اليونانية قد أجمعت فى أوائل القرن الخامس على نصب الحرب للملك الأعظم ، ووصلت بهذا الإجماع واتحاد الكلمة إلى قهر الفرس ودحرهم ، وإلى طردهم من أوربا واستنقاذ اليونانيين الأسيويين من أيديهم ، أصبحت فى أوائل القرن الرابع تطلب حلفهم ومعونتهم ، وتتنافس أيها يسبق إلى الظفر بذلك الحلف وهذه المعونة .

وهذا أحسن دليل على ما كانت الأمة اليونانية قد وصلت إليه من الضعف ، وعلى أنها كانت قد أدت عملها السياسى وفرغت منه ، ولم يبق لها إلا أن تترك مكانها لمن يحسن القيام بهذا العمل ويجيد تدبير هذا السلطان .

على أن الدولة الفارسية ، التى كان يتنافس اليونان فى إرضائها وكسب معونتها ، لم تكن أحسن حالا ولا أشد قوة ولا أثبت سلطاناً من الأمة اليونانية نفسها . فقد كان الترف ولين العيش قد عمل فى إفساد قوتها الحربية ، وكان حب المال والرغبةُ فى تحصيله واقتنائه قد عمل فى إفساد

قوتها الخلقية ، فأصبحت فى هذا العصر جماعة ليس لها من القوة والسلطان إلا الاسم والشهرة .

وكان كثير من اليونان يعلمون ذلك ولا يشكّون فيه ، لما كان بين الأمتين فى هذا الوقت من الصلات المختلفة المستمرة . وكثيراً ما كان يتحدث الأطباء والتراجمة والفلاسفة من اليونان ، الذين استخدموا فى قصر الملك ، إلى قومهم بعد أن يعودوا إليهم بأن قوة الملك الأعظم إنما تتألف من الرقيق والطهاة ومن إليهم من أعوان الترف واللهو .

بينما كان هذا الضعفُ العام يحل قوة اليونان من جهة وقوة الفرس من جهة أخرى ، كانت هناك دولة ثالثة ظلت فى أول الأمر ضعيفة معتزلة كل الأعمال السياسية ، ولكنها أخذت فى هذا العصر تقوى وتشتد شيئاً فشيئاً ، وتبسط سلطانها قليلا قليلا على ما كان يجاورها من البلاد ، وهى دولة المقدونيين .

كانت هذه الدولة تجاور اليونان من بعض جهاتها والبرابرة من بعضها الآخر ، وكانت تزعم أنها يونانية وينكر عليها اليونانُ ذلك ؛ ولكنها فى الحق كانت قد جمعت بين رقة اليونان ولطفهم وألوان حضارتهم ، وبين قوة البرابرة وشدة بأسهم وصبرهم على المكروه . وكان أبو أرسطاطاليس « نيكوماكوس » طبيباً لملكهم « أمانتاس » الثالث .

فقد نشأ إذاً هذا الغلام نشأة خاصة أثرت فيها هذه القوة الناشئة التى كان يشهدها فى عاصمة المقدونيين ، وأثّر فيه ما كان يشهد من ضعف اليونان وفساد أمرهم ، وأثّر فيه من وجه خاص ما كان يزاولُ أبوه

من صناعة الطب التى كانت فى ذلك الوقت أقرب الفنون إلى الفلسفة وأشدها بها اتصالا .

لسنا نعرف كيف نشأ أرسطاطاليس ولا كيف تعلم فى أثناء طفولته ، ولكنا لا نشك فى أن هذه المؤثرات المختلفة قد كونت عقله تكويناً خاصا ، فمنحته من مزايا اليونان قوة الفهم وشدة الذكاء وحب الاستطلاع والقدرة على رد الأشياء إلى أصولها ؛ ومنحته من خصال البرابرة ، الذين كانوا يجاورون مقدونيا فى ذلك الوقت ، بل من خصال المقدونيين أنفسهم ، الميل إلى التحقيق ، أى إلى حب الواقع المحس الذى ليس فيه شك ، وبعبارة واضحة جعلته وضعيًّا .

وسنرى أثر هذا كله فى حياته الفلسفية ، فإن الرجل كان قليل الحظ جدًّا من الخيال ، وكان هذا هو الذى باعد ما بينه وبين أستاذه « أفلاطون » .

٤

انتقل أرسطاطاليس من مقدونيا إلى « أثينا » حين بلغ السابعة عشرة ليتم درسه ، وكانت « أثينا » ، فى ذلك الوقت على ضعفها السياسى وانقباض سلطانها فى البر والبحر مدرسة اليونانيين عامة ، يحجون إليها من جميع الأقطار اليونانية فى أوربا وآسيا وأفريقيا .

ولم تكن قد أتقنت فنًّا واحداً من الفنون أو علماً واحداً من العلوم ،

وإنما كانت قد جمعت إليها كل ما كان يسيغه العقل والذوق فى ذلك الوقت من علم وفلسفة ومن أدب وفن . وحسبك أنها كانت مدينة الممثلين والمؤرخين والمغنين والخطباء والشعراء والفلاسفة وغيرهم من أساتذة الفنون الأخرى كالنقش والتصوير . وحسبك أنها كانت مدينة سقراط . وأن هذه الفلسفة السقراطية كانت قد انبعثت منها فى أواخر القرن الخامس وأوائل القرن الرابع ، فانتشرت فى جميع أقطار اليونان واصطبغت فى كل قطر منها صبغة خاصة ، وبقى أصل هذه الفلسفة فى « أثينا » ينمو نمواً معقولا منظماً بواسطة « أفلاطون » .

فلم يكن من الغريب أن يسعى كل شاب يستطيع السعى إلى « أثينا » ليشهد فيها دروس الفلاسفة ، وليسمع فيها لأساتذة البيان ، وليحضر فيها تلك الجلسات السياسية التى لم تكن توجد فى غيرها من المدن ، والتى كان يسمع فيها أشد اليونان فصاحة ولسناً ، وأقدرهم على تدبير الكلام وتسخيره لما يريد . نريد بها جلسات جماعة الشعب الأثينى .

أضف إلى ذلك هؤلاء الفقهاء الذين كانوا يفسرون القوانين الأثينية المختلفة ، ويدرسون ما لليونان على اختلاف أجناسهم من رأى فى القوانين . ويُلقون أمام المحاكم الأثينية من خطب الدفاع ما لا نزال نعجب به إلى الآن ، وعلى الجملة فقد كان اليونانى يقصد « أثينا » كما يقصد الشرقى الآن « باريس » . إلا أن لـ « باريس » خصوماً تعدلها وقد تفوقها فى بعض ضروب العلم ، أما « أثينا » فلم يكن لها عِدلٌ ولا نظير .

كان « أرسطاطاليس » فى ذلك الوقت قد فقد أباه وأصبح ذا ثروة

تمكنه من الرحلة والإنفاق بسعة على ما كان يريد تحصيله من العلم، فأقام في « أثينا » عشرين سنة متصلة منذ سبع وستين إلى سبع وأربعين وثلثمائة .
وكان أشد الناس شهرة علمية في « أثينا » في هذا العصر رجلان : أديب وفيلسوف ؛ فأما الأديب فهو « إيسوكراتيس » الذى أخذ يدرس ما كان لليونان من فن أدبي ، ويستخلص من هذا الدرس أصول البيان اليوناني وقواعد البلاغة ، والذى كان قد اشتهر إلى هذا بمهارته الخاصة وإجادته تحبير الخطب وتدبيج فصول الكلام .

فصحبه « أرسطاطاليس » وسمع له . ولا شك في أن « إيسوكراتيس » قد أثر في تلميذه تأثيراً خاصا . فسنرى عناية « أرسطاطاليس » بوضع أصول الشعر والخطابة وتنظيم قواعد البيان .

أما الفيلسوف فهو « أفلاطون » وكان غائباً عن « أثينا » حين وصل إليها « أرسطاطاليس » . ولكنه لم يلبث أن عاد إليها سنة خمس وستين وثلثمائة وأخذ يدرس في الأكاديميا ، فلزمه « أرسطاطاليس » وأحسن الاستماع له ويظهر أنه قد شغف أفلاطون وبهره ، فكان « أفلاطون » يسميه « أناجيستيس » أي القرّاء ، وكان يسميه « أنوس » أي العقل .

ومهما يكن من شيء فقد لزم « أرسطاطاليس » درس « أفلاطون » إلى أن مات سنة سبع وأربعين وثلثمائة . فلم يستطع « أرسطاطاليس » أن يقيم فيها بعد أستاذه ، فسافر إلى أماكن مختلفة ، منها « أتارنيا » ، وهي مدينة في آسيا الصغرى .

كان لهذه المدينة طاغية يقال له « هرمياس » وكان هذا الطاغية

صديقاً لأرسطاطاليس . يظهر أنهما تعارفا وتحابا فى درس « أفلاطون » . فمكث « أرسطاطاليس » عند صديقه حيناً ، ثم كأن صديقه حاول الخروج على الملك الأعظم ، أو أبى أن يؤدى إليه الإتاوة فقتله .

وكان لهذا الطاغية أخت أو ابنة أخت يقال لها « بتياس » فتزوجها « أرسطاطاليس » وارتحل بها من « أتارنيا » إلى جزيرة « متيلين » . وقد جزع « أرسطاطاليس » لفقد صديقه جزعاً شديداً . فبكاه فى شعر تظهر فيه الحسرة وشدة الأسى ، ويقال إنه أقام له تمثالا فى « دلف » .

٥

فى أثناء هذا الوقت الطويل كان ضعف الأمة اليونانية قد أصبح شيئاً محققاً ، وكانت قوة « مقدونيا » قد اشتدت وعظمت حتى استطاع « فيليپوس» ملكها أن يقهر الأثينيين وأهل طيبة مرات متعددة ، وأن يكره الأمة اليونانية على أن تقبله عضواً من أعضاء « الانفكتيون » وهى جماعة دينية سياسية كانت تقوم على حراسة « دلف » ومعبد « أبولون » فيها ، بل استطاع « فيليپوس » أن يكره اليونان على أن يتخذوه قائداً عاما لجيشهم فى حرب كان يريد أن يعلنها على الملك الأعظم ملك الفرس ، فأصبح منذ ذلك الوقت يونانيا ، بل أصبح زعيم اليونان .

فى سنة اثنتين وأربعين وثلثمائة كتب« فيليپوس » إلى « أرسطاطاليس » يدعوه إليه ليكون مؤدباً لابنه الإسكندر . فسافر أرسطاطاليس إلى

مقدونيا وأقام فيها سبع سنين . وليس من شك فى أن ما يرويه التاريخ والأساطير من كلف الإسكندر بشعر « هوميروس » وأبطاله ، لا سيما « أخيل » إنما هو أثر من آثار أستاذه . ولا شك أيضاً فى أن أرسطاطاليس قد كون عقل الإسكندر تكويناً فلسفيا قويا ، فإن القصص تروى لنا ميلا شديداً من الإسكندر إلى ضروب كثيرة من الفلسفة . ويقال إن أرسطاطاليس قد علم الإسكندر مذهبه الخاص فى الفلسفة ، وأن الإسكندر كان يحرص على أن يكون أول من يقرأ كتب أستاذه . وقد كان يحفظ الرواة كتباً مختلفة تبودلت بين الإسكندر أثناء غيبته فى آسيا وبين أرسطاطاليس ، ولكن المحدثين يشكون فى صحة ما بقى منها .

هناك أمر لا شك فيه ، هو أن أرسطاطاليس عاد إلى « أثينا » سنة خمس وثلاثين وثلثمائة ، حين بدأت غارة اليونان بزعامة الإسكندر على الفرس ، وأن الصلة قد استمرت قوية متينة بين التلميذ وأستاذه ، فكان الإسكندر يمنح الفيلسوف من المال ما يمكنه من البحث العلمى ، وكان يبعث إليه بأنواع مختلفة من الحيوان والنبات ، وغير ذلك من غرائب الطرف التى كانت تهم باحثاً يريد أن يستقصى فى بحثه كل شىء كأرسطاطاليس .

على أن هذه الصلة لم تلبث أن انقطعت وفتر ما كان بين الأستاذ وتلميذه سنة خمس وعشرين وثلثمائة .

كان لأرسطاطاليس ابن أخ ، أو ابن أخت يقال له « كلّيستنيس » وكان « كلّيستنيس » هذا فيلسوفاً مؤرخاً ، بل كان أديباً ذا حظ من

الخيال ، فصحب الإسكندر فى رحلته ، وكأنه كان الصلة الحية بين الأستاذ والتلميذ . ولكن الإسكندر لم يكد يقهر الفرس ويملك « بابل » وغيرها من المدن الشرقية المقدسة حتّى طغى وتجبر وأسخط من كان حوله من اليونان والمقدونيين ، لشيئين : الأول : أنه نسى أو تناسى ما كان له من مركز الفاتح القاهر ، وخيل إليه أنه يستطيع أن يجمع بين اليونان والفرس ويكوّن منهم أمة واحدة ، أو على أقل تقدير طبقة واحدة حاكمة ليست بالفارسية الخالصة ولا اليونانية الخالصة .

وقد بدأ فى ذلك ، فاقترن إلى « روكسان » بنت « درا » الملك المقهور ، وألح على قواده وأفراد جنده أن يفعلوا فعله . فيقال إنه شهر فى ليلة عرسه عشرة آلاف عرس بين اليونان والفارسيات . ثم لم يكتف بذلك بل أحسن معاملة الزعماء من الفرس وردّ إليهم أموالهم وقرّبهم منه ، حتى أشفق اليونان والمقدونيون أن يغلبهم هؤلاء الزعماء على أمرهم .

الثانى : أن الإسكندر أراد أن يكون ملكاً شرقيا ، وسلك إلى ذلك سبُل ملوك الشرق من المصريين والفرس، فأراد أن يُعبد ويُتخذ إلهاً . ولم يكتف بأن يأخذ الشرقيين وحدهم بهذه العبادة ، بل أراد أن يفرضها على اليونان والمقدونيين الذين كانوا قد تعودوا الحرية والأنفة ، والذين كانوا يزدرون ذلة الشرقيين وتقديسهم لرجال مثلهم .

فلما طلب الإسكندر ذلك إلى اليونان ظنوا أنه يمزح فاستضحكوا ، فلما آنسوا منه أنه جادّ سخروا منه وهزأوا به . ثم أطاع بعضهم كارهاً وعصى بعضهم مذكراً هذا الإله الجديد بمولده ونشأته ، وفضْل اليونان والمقدونيين

عليه . ومن ذلك الوقت ساءت الصلة بين الإسكندر وأعوانه ، فأتمر به بعضهم، وكان من المؤتمرين « كلّيستنيس » هذا فقتل ، وكان قتله قاطعاً للصلة بين الملك والفيلسوف .

٦

نستطيع أن نعدّ هذا العصر الأخير الذى مكثه أرسطاطاليس فى « أثينا » ، من سنة خمس وثلاثين إلى سنة ثلاث وعشرين وثلثمائة ، عصر الإنتاج العلمى ، فإن أرسطاطاليس لم يكد يستقر فى « أثينا » حتّى بدأ دروسه العلمية والفلسفية والأدبية ، واتخذ لهذه الدروس بناء خارج المدينة كان ملعباً رياضيا للأثينيين يسمى « لوكايّوم » « ليسيّه » ، واتخذ من هذا الملعب موضعاً خاصا كان يسمى « بيريپاتوى » أى موضع المشى ، لأن الأثينيين كانوا يمشون فيه ذاهبين جائين بعد أن يكونوا قد نظروا إلى الطلاب وهم يلعبون .

وكان أرسطاطاليس يمشى فى هذا المكان مع تلاميذه متحدثاً إليهم بما يريد أن يدرسه معهم . وقد قسم يومه قسمين ، فأما الصباح فكان يلقى فيه دروساً عامة قليلة التحقيق كثيرة الوضوح ، يراد بها نشر العلم والفلسفة بين الجمهور الذى لا يريد أن يتخصص ولا أن يتخذهما حرفة . وأما المساء فقد خصصه للدرس الفلسفى العويص ، وقصره على تلاميذه الذين كانوا يتخصصون للدرس والتحصيل .

وقد انقسمت آثار أرسطاطاليس نفس هذا الانقسام ، فقسم منها ألف للعامة وقسم منها ألف للخاصة ، كما سترى ذلك بعد حين .

مكث أرسطاطاليس فى « أثينا » يدرس ويعلم ثلاث عشرة سنة . ولكن موت الإسكندر غيّر كل شىء فى بلاد اليونان تغييراً مؤقتاً ، فثار اليونان بالمقدونيين وأرادوا أن يستردوا حريتهم ، وكان الأثينيون أول الثائرين . وقد أصابت هذه الثورة كل من كان يتصل بالمقدونيين ومنهم أرسطاطاليس ، فحاول بعض الأثينيين أن يتّهمه بالفجور والإلحاد ، وأشفق أرسطاطاليس أن يصيبه ما أصاب سقراط ففر من « أثينا » إلى « كلسيس » وفيها مات سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة .

وقد روى القدماء ، ووافقهم على ذلك بعض المحدثين ، أن أرسطاطاليس إنما هاجر من « أثينا » مشفقاً عليها أن تجنى عليه أو على الفلسفة فى شخصه ما جنته على الفلسفة فى شخص سقراط . ويخيل إلىّ أن هذه أسطورة أريد بها تمجيد الرجل وهو عن هذا التمجيد غنىّ ، وما أظن أنه قد هاجر إلا احتفاظاً بحياته وحرصاً عليها .

فى نفس هذه السنة التى مات فيها أرسطاطاليس مات نابغة آخر من نوابغ هذا العصر هو « ديموستنيس » الخطيب الأتينى المعروف . كلا الرجلين يمثل عصره أحسن تمثيل ، وكلاَ الرجلين يناقض صاحبه أشد المناقضة . فأما أرسطاطاليس فقد كان يمثل من هذا العصر ميل العقل اليونانى إلى التأليف والترتيب ، وجمع كل ما أثمرته القريحة اليونانية من أدب وعلم وفلسفة فى صورة واحدة متماسكة قادرة على أن تؤثر فيما يأتى

بعد هذا العصر من العصور . وكان يمثل مع هذا الأمة الجديدة الناهضة ، التى كان قد قدر لها القضاء أن تهدم سلطان اليونان فى بلاد اليونان وسلطان الفرس فى بلاد الفرس ، أن تقيم على أنقاضهما سلطاناً جديداً يجمع بين الشرق والغرب ، ويقارب ما بينهما من البعد الفكرى ، ويأخذهما جميعاً بأن يتصورا الأشياء بطريقة واحدة ، وأن يفكرا فيها بطريقة واحدة . وعلى الجملة كان أرسطاطاليس يمثل هذه الأمة التى جعلت العقل اليونانى عقلا عاماً ، ورسمت للإنسانية سبيلها التى ستسلكها إلى الرقى .

وأما « ديموستنيس » فكان يمثل من هذا العصر ما بقى فيه من قديم ، يريد أن يدافع عن وجوده و يحتفظ بشخصيته . كان يمثل الحرية مدافعة عن نفسها مجاهدة لعدوها ، فكان موته موتاً للحرية اليونانية ، وكان موت أرسطاطاليس بعد أن أتم عمله حياة خالدة للعقل اليونانى .

٧

لا يعرف التاريخ الأدبى اليونانى مؤلفاً من هذا العصر بلغت آثاره من الكثرة والاختلاف ما بلغته منهما آثار أرسطاطاليس . كما أن التاريخ لا يعرف قبله مؤلفاً كثر الدرس عليه وانتحال الكتب التى تنسب إليه بمقدار ما كثر ذلك على هذا الفيلسوف .

فقد كان القدماء يروون له مئات من الكتب تختلف طولا وقصراً فى موضوعات شديدة الاختلاف والافتراق . وقد كانوا يشعرون بأن

كثيراً من هذه الكتب إنما كان مزوراً منتحلا . وهم مع ذلك كانوا لا يشكون فى أن أرسطاطاليس قد ترك أكثر من أربعمائة كتاب . وقد ضاع معظم هذه الكتب ، ولم يبق لنا منها إلا نيف وأربعون كتاباً كاملا ، وإلا متفرقات كثيرة من كتب مختلفة ، وأسماء كتب لم يبق منها شىء بحيث نستطيع أن نجزم بأن أرسطاطاليس قد ترك ما يزيد على خمسين ومئة كتاب .

على أن احتياطنا فى حصر كتب أرسطاطاليس ليس معناه أن الرجل لم يترك من الكتب إلا ما نعلم ، وإنما معناه أن بحثنا التاريخى العلمى لم يصل بنا إلا إلى هذا العدد .

فإذا لاحظنا أن جزءاً عظيماً من كتب أرسطاطاليس قد ظل بعد موته مهملا فى نفق من الأنفاق أكثر من قرنين ، وأنه لم ينشر ولم يستنسخ إلا فى أيام « سيلا » الذى نقله من أتينا إلى روما ، وأنه حين أريد نشرُه واستنساخه كان الفساد قد أصابه وعمل فيه، عرفنا أن القدماء كانوا غير مسرفين فيما يعدون من كتب أرسطاطاليس ، وعرفنا أننا لا نخطىء إذا اصطنعنا الشك والتّردد قبل أن نجزم بصحة كتاب ينسب إليه .

ومهما يكن من عدد الكتب التى ألفها والتى تنسب إليه ، فإن ما بقى لنا منها ، على قلته وعلى فساد نصوصه فى أكثر الأحيان ، كاف كل الكفاية لإقناعنا بهذا الجهد العظيم الذى بذله أرسطاطاليس فى حياته العلمية ، والذى لا نكاد نتصوره إلا مع شىء من المشقة والعناء .

وما ترى فى رجل لم يترك أثراً من آثار العقل اليونانى أو الشعور اليونانى ، ولا ظاهرة من ظواهر الاجتماع اليونانى ، إلا درسه وكتب فيه . ثم لم يكتف بذلك بل أضاف إلى ما كان قد حصله اليونان من علم ، وإلى ما كانوا قد أقاموا من بناء فلسفى ، ثم لم يكتف بهذا كله بل حاول أن يصوغ كل هذا المقدار الذى جمعه والذى ابتدعه صيغة واحدة ، ويصبه فى قالب واحد ليكون كلاً متماسكاً متماثل الأجزاء .

كل هذا لم يمنعه من أن يحيا لنفسه ، أى من أن يعيش عيشة رجل يحب الحياة ويريد أن يستمتع بلذاتها المادية والمعنوية . فقد روى التاريخ لنا أن أرسطاطاليس لم يكن خشناً ولا متزهداً ، وأنه كان يحب لذات الحياة وما فيها من ترف ، وكان يعنى بزيه وتنسيق لبسته . وروى لنا أيضاً أنه كان مع هذا أباً براً وزوجاً كريماً يريد أن يوفر لذة الحياة على أسرته .

ثم روى لنا مع هذا كله أنه كان أديباً متظرفاً يقول الشعر ويدبج الخطب ويجيد الرسائل ، وأنه قد ضرب فى كل ذلك بسهم . فهذا يدلك على مقدار القوة العملية التى كان يمتاز بها هذا الرجل والتى أنفقها منذ شب إلى أن مات .

على أن شيئاً من التحقيق لابد منه ، فليس يكفى أن نثبت للرجل كل ما قدمنا من غير أن نعرف كيف تأتى له القيام به والوصول إليه .

فإن من ألم بظروف الحياة فى ذلك العصر عرف أنه لم يكن من الميسور أن يقوم رجل واحد بمثل ما قام به أرسطاطاليس من جمع وتحصيل ، ومن كتابة وترتيب ، ومن درس وتعليم ، على شقة المواصلات

وصعوبة النشر وعسر التحصيل .

نعم إن الإسكندر قد سهل على أرسطاطاليس عمله تسهيلا غير قليل ، بما منحه من مال وبما أرسل إليه من حيوان ونبات . ولكن كل هذا لا يكفى لتمكينه من القيام بما قام به . فلو أننا أردنا أن نقسّم على أيام أرسطاطاليس ما ألف من كتب ، قد بلغت عشرات الآلاف من الصحف ومئات الآلاف من السطور فيما يقول القدماء ، لاستغرقت كتابتها أكثر وقته ، فما بالك بإعدادها والتفكير فيها ، وما بالك بدرسه وما بالك بحياته المنزلية .

فلا شك إذاً فى أن الرجل قد كان له أعوان من أصحابه وتلاميذه أضافوا وقتهم إلى وقته ، وجهدهم إلى جهده ، وانمحت شخصياتهم بجانب شخصيته .

وإذا أردت أن أتصور « اللوكايـوم » أو مدرسة أرسطاطاليس ، فإنما يخيل إلىّ أنها إنما كانت جامعة علمية أدبية يختلف إليها عدد ضخم من التلاميذ الأتينيين وغير الأتينيين ، وكل هؤلاء التلاميذ كان يجمع ويحصل ويكتب ويؤلف بإرشاد أرسطاطاليس وتحت ملاحظته .

هذا شىء تدلنا عليه كل الحياة العلمية لهذا العصر ، فإن هذا العصر إنما كان يمتاز بالميل إلى جمع الآثار المختلفة فى العلوم والفنون المختلفة ، وتكوين شىء يقرُب مما نسميه الآن دائرة المعارف . وبهذه الطريقة اجتمع لأرسطاطاليس شىء غير قليل من الكتب وسميت باسمه ، وظهرت فى كثير منها شخصيته لأنه قام على تأليفها وترتيبها .

ومهما يكن من شيء فإن الآثار المنسوبة إلى أرسطاطاليس تنقسم أولا إلى ثلاثة أقسام :

١ — آثار أدبية شخصية ليس من شك فى أن أرسطاطاليس هو منشئها ، وهى أشعار وخطب ورسائل فى موضوعات مختلفة . وقد ضاع أكثرها ولم يبق منها إلا متفرقات قليلة الغناء .

٢ — آثار علمية فلسفية وأدبية نشرت فى حياة أرسطاطاليس . ويخيل إلينا — وهو رأى كثير من المحدثين — أنها إنما جمعت وألفت تحت إشرافه وملاحظته . وقد كان يقصد منها نشر العلم وإذاعته من جهة ، والإعداد لعمل علمى محقق من جهة أخرى . وقد ضاعت كل هذه الآثار ولم يبق منها إلا النذر اليسير .

٣ — آثار مختلفة فى العلم والفلسفة والأدب كان الغرض منها وضع مجموعة علمية منقحة ، قد وصل فيها التحقيق إلى أقصى ما كان يمكن أن يصل إليه من التمحيص . وقد بقى لنا كثير من هذه الآثار . ولعل كل ما فى أيدينا من كتب أرسطاطاليس إنما هو من هذا القسم .

غير أن هذه المجموعة لم تكن قد وصلت إلى شكلها الأخير ، وإنما كان أرسطاطاليس يعد لها المعدات فيقيد خواطره وآراءه فى كل فصل من فصول العلم الذى كان يريد تنقيحه وتلخيصه . ثم مات قبل أن يلقى عليها نظرته الأخيرة .

وهذا ، مع عبث النساخ وسوء فهمهم ، هو مصدر ما نجد فيها من الغموض والاضطراب فى كثير من الأحيان .

٨

إذاً فقد انقسمت كتب أرسطاطاليس إلى قسم عام ، وهو ما كان يسمى « إكسوتيريكوس » أى القسم الذى إنما كان يراد به الجمهور المستنير ، وإلى قسم خاص « إيسوتيريكوس » أى القسم الذى كان يؤلف لأعضاء المدرسة والعاملين فيها من طلاب الفلسفة الذين وقفوا حياتهم عليها .

وهذا القسم الثانى قد انقسم إلى قسمين ، بمقتضى انقسام فلسفة أرسطاطاليس نفسها : قسم نظرى ، وقسم عملى .

ذلك أن أرسطاطاليس كان يرى أن موضوع الفلسفة يجب أن يشمل كل شىء ، لأن الغرض منها إنما هو العلم الصحيح بالكائن من حيث هو كائن ، ولم يكن يرى رأى أفلاطون من حصر الفلسفة فى العلم بالكائن من حيث هو سبيل إلى الخير ، إنما كان رأيه أشمل من ذلك وأعم ، فكل شىء موجود ، سواء كان محساً أم غير محس ، وسواء أكان من العالم الطبعى أو الاجتماعى أو الخلقى . نقول : كل شىء موجود كان عند أرسطاطاليس حال ليكون موضوعاً للبحث لأن أرسطاطاليس كان يرى فى هذا العالم كلاً متماثل الأجزاء متناسبها ، ليس من سبيل إلى أن يُعرف بعضه إلا إذا عُرف بعضه الآخر .

فكان يريد أن تكون فلسفته صورة صادقة لهذا العالم الذى تدرسه

وتبحث عنه . وهذه فكرة ليس من شك فى أن أرسطاطاليس مبتكرها ، وفى أنها قد كانت ولا تزال مطمع كثير من الفلاسفة الذين يفرضون أن لهذا العالم ، على اختلاف ما فيه من صور ، وحدة يجب على الفلاسفة أن تحققها وتمثلها تمثيلا صحيحاً .

وليس ما بذله « أوجوست كونت » من الجهد العظيم فى أوائل القرن التاسع عشر إلا محاولة لتحقيق هذه الوحدة فى فلسفته الوضعية .

عجز أفلاطون عن إثبات هذه الوحدة لأنه لم يكد يفترض فرضه الأساسى ، من أن لكل موجود خارجى مثالا معنوياً هو صورته الحقيقية ، حتى استرسل مع خياله القوى الخصب فترك هذه الأشياء الخارجية المحسة وتبع مثُله المعنوية ، فأخذ يقيم منها قصوراً فى الهواء ، وقضى بذلك على قسم عظيم من فلسفته بالعُقم وعدم الإنتاج .

أما أرسطاطاليس فلم يستطع أن يفرّق بين الشىء ومثاله ، ولم يقل بأن للمثُل وجوداً مستقلا منفصلا عن وجود صورها الخارجية . ولم يستطع أن يؤثر هذه المثل ويتخذها وحدها موضوعاً لبحثه . وإنما اتخذ الأشياء ، من حيث هى أشياء ، موضوعاً لهذا البحث ، فأثبت مقدار ما كانت تسمح له ظروف العلم والفلسفة فى ذلك الوقت أن هذه الأشياء ، مع أن لكل منها وجوداً مستقلا قائماً بنفسه ، فإن بينها اتصالا ليس فيه من شك ، وأن كلا منها هو منتج أو نتيجة لغيره ؛ فلابد حينئذ من البحث عن هذه الصلة التى تجمع بين هذه الأشياء المختلفة وتكوّن منها كلاً متحداً قوى الوحدة .

لهذا تناول كل شيء بالبحث والتحليل ، وخيل إليه أنه قد استطاع أن يرد العالم إلى أصول معينة ، وأن يثبت له وللفلسفة وحدة ليس فيها من شك ، حين وصل به التحليل إلى أن كل موجود فهو منحل بعد إزالة أعراضه إلى ثلاثة أشياء : المادة والصورة والمحرك . وأن هذه المادة إنما تكتسب صورها المختلفة بواسطة هذا المحرك لغاية من الغايات وغرض من الأغراض حكيم فى نفسه ، سواء أحسُن رأينا فيه أم ساء .

على أننا نخشى إن أردنا أن نفصل هذه الفلسفة تفصيلا كافياً أن نقع فى الإسراف ، ونخشى إن أردنا أن نوجزها أن نقع فى الغموض ، فخير لنا أن نكتفى منها بما أثبتناه ، من أن أرسطاطاليس هو أول من حاول محاولة مثمرة أن يثبت وحدة العالم ووحدة الفلسفة ، وأن هذا هو أنفع ما وصل إليه من البحث فيما بعد الطبيعة .

فالبحث عن الكائن من حيث هو كائن هو موضوع الفاسفة النظرية لأرسطاطاليس ، وفيه تناول البحث عن العالم الطبعى والرياضى وعما بعد الطبيعة . ولكن أرسطاطاليس كان ، كما قدمنا ، رجلا محققاً ، مهما تعمق فى البحث العلمى فهو لا ينسى الواقع ولا الحياة العملية .

وقد قلنا إنه كان يتخذ كل شيء موضوعاً لبحثه ، ولا شك فى أن الحياة العملية شيء من الأشياء ، فلم يكن بد من البحث عنه ومن إثبات ما بينه وبين القسم النظرى من صلة ، حتى تتكون هذه الوحدة التى كان يريد تحقيقها نظراً وعملا .

فالبحث عن هذه الحياة العملية للإنسان هو موضوع القسم الثانى من قسمى فلسفته .

وقد تناول أرسطاطاليس فى هذا القسم الإنسان فبحث عنه من عدة وجوه :

نظر إليه من حيث هو شخص منفرد ، ونظر إليه من حيث هو حيوان اجتماعى ، ونظر إليه من حيث هو مفكر ، ونظر إليه من حيث هو مدبّر للأشياء .

وفى الحق إن قاعدة الفلسفة العملية عند أرسطاطاليس هى أن الإنسان حيوان اجتماعى . وما نظن أنه قد حاول أن يفرض للشخص من حيث هو شخص منفرد وجوداً حقيقياً . وإنما رأى أن الجماعة إنما تتألف من أفراد منفصلين بالفعل ، وأن لهؤلاء الأفراد حقوقاً وعليهم واجبات ، فلم يستطع أن يهمل هذا الانفراد بل لاحظه فى علم الأخلاق . فأرسطاطاليس إذاً لا يعترف بوجود الشخص المطلق ، وإنما يرى الفرد الإنسانى دائماً مقيداً بقيود اجتماعية مختلفة . ومن هنا لم يكن من الخطأ ولا من الإسراف أن نقول : إن الفلسفة العملية لأرسطاطاليس إنما هى فلسفة اجتماعية قبل كل شيء .

هى فلسفة اجتماعية لأن أرسطاطاليس يبحث فيها مرة عن الجماعة ومرة عن الفرد الذى هو جزء من الجماعة . فأما الفرد الذى لا يتصل بمجموع ما فلم يبحث عنه أرسطاطاليس ، وما نحسب أنه قد فكر فيه .

٩

بذل أرسطاطاليس أكثر ما بذل من الجهد فى تشييد فلسفته النظرية ، ولكن أكثر هذه الفلسفة قد مات الآن ولم يبق منه إلا نظريات معدودة فيما بعد الطبيعة .

ذلك لأن الطرق العلمية التى سلكها أرسطاطاليس كانت من السذاجة والنقص بحيث لم يكن ينتظر أن تنتهى به إلى نتائج باقية . فكل ما قاله أرسطاطاليس فى الطبيعة وخواص الأجسام ليس له الآن قيمة علمية تذكر . أما أصوله فيما بعد الطبيعة فما يزال يعتز بها نفر غير قليل من أصحاب هذا القسم من أقسام الفلسفة .

إنما القسم الخالد الذى لم يكد يفقد شيئاً من قيمته ونفعه العلميين فهو القسم العملى .

يمكننا أن نقسم هذه الفلسفة العملية أربعة أقسام :

الأول — البحث عن الإنسان من حيثُ إنه جماعة سياسية ، وهو الفلسفة السياسية .

الثانى — البحث عن الإنسان من حيث إنه فرد من جماعة له حقوق وعليه واجبات ، وهذا هو علم الأخلاق .

الثالث — البحث عن الإنسان من حيث إنه مفكر . وهذا هو علم المنطق .

الرابع — البحث عن الإنسان من حيث إنه مفكر يريد أن يعبر عما يجول فى خاطره من صورة وحكم . وهذا هو علم البيان .

فأما القسم السياسى من فلسفة أرسطاطاليس فيمثله كتاب السياسة . ولسنا فى حاجة إلى أن نصف ما بذل أرسطاطاليس من الجهد فى استخلاص ما يشتمل عليه هذا الكتاب من الثمرات ، فكل الناس يعرفون أنه امتحن لذلك نظماً سياسية وُجدت بالفعل ، تزيد على خمسين وثلثمائة نظام ، وأنه قد امتحن لذلك أيضاً مذاهب الفلاسفة الذين سبقوه ، لا سيما مذهب أفلاطون .

ثم عرض لنا فى هذا الكتاب مناقشته للمذاهب المختلفة القائمة فى السياسة ، ونقده للنظم السياسية المختلفة القائمة فى عصره ، ورأيه بعد ذلك فى أحسن صور الحكومة وأنفعها .

على أن نظرية من نظريات أرسطاطاليس تستحق أن يُعنى بها عناية خاصة ، لأن البحث عنها ، بل اتخاذها مذهباً ، قد استؤنف فى العصر الحديث . هذه النظرية هى قول أرسطاطاليس ، إن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية ، أى إنها هى الذرة التى لا تقبل القسمة والتى تكوّن مع ذرات أخرى تشبهها الجسم الاجتماعى . فالأسرة تنمو نموّها الطبعى فتكوّن القرية ، وهذه القرية بانضمامها إلى قرى أخرى تكوّن المدينة أو الدولة أو الجماعة السياسية .

بسط أرسطاطاليس ذلك فى الفصل الأول من الكتاب الأول من سياسته . وقد استأنف « أوجوست كونت » هذا البحث الاجتماعى فلم يزد

فيه على أرسطاطاليس شيئاً ، بل اتخذ رأيه هذا أصلا لأحد قسمى فلسفته الاجتماعية ، وهو القسم الذى يسمى « ستاتيك » أى قسم الثبات .

فنحن نعلم أن شيئين يكونان الجماعة فى رأى « أوجوست كونت » : شىء ثابت لا يتغير ، وهو أصل الجماعة وأصل نظامها ؛ وشى يتغير ويستحيل ، وهو موضوع القسم الثانى من قسمى فلسفة « أوجوست كونت » وهو الذى يسمى « الديناميك » أى المتحرك .

فى الجماعة إذاً عند « أوجوست كونت » سكون وحركة أو ثبات واستحالة ، فبفضل هذا السكون أو الثبات تحفظ الجماعة وحدتها على اختلاف الأزمنة ، وبفضل هذه الحركة أو هذه الاستحالة تتفق الجماعة مع ما يختلف عليها من ظروف الحياة وأطوارها المتباينة .

وقد رأينا أن الأسرة التى اتخذها أرسطاطاليس وحدة اجتماعية قد اتخذها « أوجوست كونت » وحدة اجتماعية أيضاً ، وأقام عليها القسم الأول من قسمى فلسفته . وقد اعترف « أوجوست كونت » بفضل أرسطاطاليس وعدّه فى كتابه الفلسفة الوضعية أول من أسس علم الاجتماع .

ولكن شيئاً آخر لم يعترف به « أوجوست كونت » وما نشك فى أنه لم يتعمد ذلك ولم يقصد إليه ، وهو أن أرسطاطاليس هو الذى استكشف الأصل الثانى للفلسفة الاجتماعية وهو الحركة . بل ربما كان أفلاطون قد سبق إلى تصوره ووصفه بعض الشىء فى الجمهورية ، ولكن أرسطاطاليس قد وصفه فى السياسة وصفاً علميًّا واضحاً لا يجعل للشك فيه سبيلا .

لم يكتف أرسطاطاليس بأن بين لنا كيف تتكون الجماعة السياسية ، بل أثبت لنا أن هذه الجماعة إذا تكونت فهى متحركة ، أى خاضعة للاستحالة والانتقال من طور إلى طور . فهى ملكية فى أول الأمر ، ثم أرستوقراطية ، ثم خاضعة لحكم الطغاة ، ثم ديموقراطية .

ولا ينبغى أن نفرض أن أرسطاطاليس لم يصف لنا الا استحالة الحكومات ، فإن الحكومة عند أرسطاطاليس صورة من صور الجماعة لا تنتقل ولا تستحيل إلا بانتقال الجماعة واستحالتها .

فأرسطاطاليس إذاً هو الذى استكشف هذين الأصلين : أصل الثبات وأصل الحركة اللذين تقوم عليهما فلسفة « كونت » الاجتماعية .

نعم إن أرسطاطاليس لم يصفهما وصفاً علميًّا مفصلا ، ولم يُعطهما شكل القانون العام كما فعل « أوجوست كونت » . ولكنه استكشفهما ووصفهما وصفاً واضحاً لا شك فى أنه أعان « كونت » على وضع نظرياته المفصلة ، فإليه إذاً يرجع الفضل فى وضع علم الاجتماع .

نُلح فى ذلك ونتشدد فى إثباته ، لأن هذا الأصل الثانى الذى لم يعترف به لأرسطاطاليس هو أنفع الأصلين وأبقاهما ، فلم تظهر إلى الآن نظرية اجتماعية تحاول إنكار استحالة الجماعة وانتقالها من طور إلى طور ، بل ما زال هذا الأصل نقطة التقاء علماء الاجتماع على اختلاف آرائهم ومذاهبهم .

فأما الأصل الأول فليس له من البداهة نصيب مقبول . ذلك أن للأسرة نظاماً فيه شىء غير قليل من الترتيب والتنسيق . فالقول بأن

الأسرة هى الوحدة الاجتماعية لا يخلو من الإسراف والضعف ، لأن التحليل الصحيح يجب أن يستمر حتى يصل – إن كان هذا ممكناً – إلى أبسط الوحدات وأشدها سذاجة ، وبعيد ما بين الأسرة وبين ذلك . بل نحن لا نشك فى أن الأسرة ، كما يصفها أرسطاطاليس ، ليست أول طور اجتماعى من أطوار الإنسان ، وإنما وصل إليها هذا الاجتماع بعد أنواع من الاستحالة والانتقال غير قليلة .

لم يُثبت أرسطاطاليس وجود هذه الحالة الاجتماعية فحسب بل فصلها وحاول تفسيرها ، وأصاب فى شىء كثير من ذلك . فما زالت الفصول التى كتبها عن الثورات وسقوط النظم السياسية والاجتماعية ، لتقوم مقامها نظم أخرى قيمة ، جليلة الخطر .

هناك شىء قد أخذ به أرسطاطاليس ، وهو فى رأينا وفى رأى كثير من المحدثين ، من أحسن الأدلة على ما كان يمتاز به هذا العقل من قوة علمية ومن ميل إلى الواقع الموجود ، ذلك هو رأيه فى الرق .

كان أرسطاطاليس يرى أن الرق مشروع وأنه نافع للعبد والسيد معاً ، فخيل إلى كثير من الناس أن أرسطاطاليس كان من الدعاة إلى الرق والحاثين عليه ، وكفى ذلك للقضاء على الفيلسوف بأنه خصم الحرية وعدوها ، ولكن الرجل كما قلنا لم يكن يقيم نظرياته العلمية فى الهواء ولا يستمدها من الخيال ، وإنما كان يقيمها فى الخارج ويستمدها من الحقائق الواقعة . وقد كان الرق فى عصره أصلا من أصول الاجتماع ، فلم يكن بدٌّ من الاعتراف به ولم يكن بد من تعليله ، لأن شيئاً فى هذا

العالم لا يقع من غير أن تكون له علة . وقد اعترف به أرسطاطاليس وبأنه مشروع ، ورأى أن علة هذا الشرع هو أن طائفة من الناس قد مُنحت من الكفاية المادية والمعنوية ما يجعلها أهلا لأن تأمر ، وطائفة أخرى قد حرمت هذه الكفاية فهى مضطرة إلى أن تطيع ، وبأن حسن الوفاق بين هاتين الطائفتين وقيام كل واحد منهما بما عليها من واجب شيء لا بد منه لحياة الاجتماع .

فأى خطأ علمى فى هذه النظرية ؟ وأين السبيل إلى أخذ أرسطاطاليس بأنه أقل من الفلاسفة المحدثين نصراً للحرية وميلا إليها ؟ ولو أننا أردنا أن نستقصى الأمر لوجدنا أن نظرية أرسطاطاليس ما زالت قائمة واقعة . برغم ما كان من رقى المدنية ومن الاعتراف بكرامة الإنسان .

فكل ما وصلنا إليه بعد عشرين قرناً ، إنما هو إزالة الرق الشخصى — إن كنا قد وصلنا إلى ذلك — فأما الرق الاجتماعى فما زال قائماً موجوداً ، والاستعمار أوضح مثال له وأقوى دليل عليه . ولسنا نريد أن نعرض لاستعباد الطبقات بعضها بعضاً ، وإن كان هذا الاستعباد صورة من صور الرق .

الرق موجود ، وأكثر الفلاسفة عنه راضون ، نعم إن هنالك طائفة تنكره وتنصب الحرب له ، ولكن من قرأ أرسطاطاليس عرف أنه من أعداء الرق ، ومن الذين أعدوا لإزالته والقضاء عليه ، فهو يرى أن للرقيق شخصية خلقية تعدل شخصية سيده ، وأن قتل الرقيق جناية تعدل قتل الحر ، وأن الإساءة إليه جريمة تعدل الإساءة إلى الحر . فلم يبق إلا أن

يستحيل الرقيق ويرتقى حتى يحصل من الكفاية على ما حصل عليه سيده ليكون حراً مثله .

على أن أرسطاطاليس كما قدمنا لم يدعُ إلى الرق ، وإنما اعترف به وبأنه مشروع ، ولو فعل غير ذلك لهدم قواعده العلمية .

شيء آخر يميز أرسطاطاليس من أفلاطون هو رأيه فى السياسة ، فإن حكومة أفلاطون ، كما تمثلها الجمهورية ، إنما هى حكومة حربية قبل كل شيء ، يرأسها الفلاسفة وتقوم على هدم المِلك بل على هدم الزواج ، وجعل الأشياء حقاً مشتركاً للناس جميعاً ، وجعل النساء شركة بين الرجال ، والرجال شركة بين النساء [1] . وعلى الجملة هدم المِلك ومحوَ صلات القرابة ومحو شخصية الفرد .

ولئن كان أفلاطون قد استأنس فى إقامة نظريته بشيء من النظم اليونانية الموجودة[2] فهو قد أسرف فى اتباع الخيال والانقياد له ، حتى أصبح كأنه قد خلق جمهوريته من لا شيء ، وأصبحت جمهوريته غير قابلة للوجود إلا فى عالم الخيال .

أما أرسطاطاليس فقد أراد أن يدرس الحكومة من حيث هى ظاهرة اجتماعية ، وأن يدرس الظواهر الاجتماعية كما درس الظواهر الطبيعية ، أى

---

(١) هذا رأى نراه ولا نشك فى صحته . وإن كان غيرنا يزعم أن أفلاطون قد كان يزدرى النساء ويخضعهن للرجال . والحق فيما نعتقد أنه كان يسوى بين الجنسين وأنه لم يكن يريد أن يكون النساء شيئاً مشتركاً . وإنما كان يريد أن يهدم الزواج حتى لا يكون للشخص ولا للأسرة وجود أمام وجود الجماعة السياسية . فالنساء شركة والرجال شركة .

(٢) كنظم سيارتا وإقريطش .

إنه أراد أن لا يعتمد فى هذا الدرس إلا على الملاحظة ، فأثبت الملك ورأى أن شيوع الأشياء غير معقول التحقيق إلا إذا استحالت النفس الإنسانية فأصبحت فضيلة خالصة ، وأثبت الزواج ، لأن عليه تقوم الأسرة وعلى الأسرة تقوم المدينة . وأنفق كل ما كان يملك من قوة فى الجدال والمناقشة ليهدم مذهب أفلاطون ، وليبين عيوب الحكومات التى اشتمل نظامها على شىء قليل أو كثير من الاشتراك .

ثم استعرض صور الحكومات الموجودة ، فوازن بينها واختار منها صورة مختلطة ليست بالملكية التى يستبد فيها الفرد ، ولا بالديموقراطية التى تستبد فيها الجماعة ، ولا بالأقلية التى يستبد فيها نفرٌ من الأشراف ؛ وإنما هى حكومة وسط تمثل جميع طبقات الشعب تمثيلا صحيحاً معقولا .

وقد فصل ذلك أرسطاليس تفصيلا كافياً ، ووضع له النظم والقواعد . فمن شاء فليرجع إليها فى كتاب السياسة . كل هذه أشياء لا تزال قيمة يحتفظ بها الفلاسفة ويدرسونها . وهناك أشياء كثيرة لا تظهر فائدتها للفلاسفة ، ولكنها أساسية لا يستطيع التاريخ أن يستغنىَ عنها ، بل لولاها لضاع قسم عظيم من أقسامه ، وهو التاريخ النظامى لمدن اليونان .

فأنت ترى أن هذا الكتاب لا يزال جديداً قيّماً مع أنه قد بلغ من السن ثلاثة وعشرين قرناً . ولئن لم يكن لنا أن نقول مثل ذلك فى الأخلاق ، لأن علم الأخلاق قد سلك طريقاً تكاد تغاير كل المغايرة طريق أرسطاليس ، فليس من شك فى أن قسم المنطق والبيان لا يزالان يحفظان أكثر قيمتهما ، فقليل جداً ما أضاف العرب والأوربيون المحدثون

إلى منطق أرسطاطاليس . فأما بيانه وآراءه فى الشعر والخطابة وفى الجدل والحوار فما زالت إلى الآن قاعدة لدرس البيان الأوروبى .

فكل هذا يدلنا على أن أرسطاطاليس لم يكن يُشخص عصره الذى عاش فيه فحسب ، وإنما كان يشخص الرقى الإنسانى من وجه عام .

فآثاره العلمية تمتاز بخصلتين : الأولى أنه مثل لنا تمثيلا صحيحاً خلاصة الحياة العقلية القديمة ، والثانية أنه وضع للحياة العقلية الجديدة أصولها وقواعدها ، ورسم للإنسانية ما يجب أن تسلك إلى الرقى من سبيل .

١٠

نظام الأثينيين كتاب تاريخى ، كان واحداً من خمسين ومئة كتاب مثله تختلف طولا وقصراً ، قد حاول فيها أرسطاطاليس وتلاميذه جمع ما كان معروفاً من النظم اليونانية ، وقد ضاعت هذه الكتب ولم يبق منها إلا هذا الكتاب الذى استكشف بطريقة المصادفة ، فقد وُجد فى بعض القبور على ورق من البردى يشتمل قسم منه على هذا الكتاب ، والقسم الآخر يشتمل على شىء من الحساب . ويظهر أن هذا البردى كان قد اتخذ لفافة لجسم من أجسام الموتى . وقد كتب هذا الكتاب بثلاثة خطوط مختلفة ، ولكن الزمان قد عبث به فضاع من أوله شىء وفسد آخره .

فأما أوله الضائع فقد كان يصف أول عهد أثينا بالحياة السياسية ،

وليس بذى خطر عظيم ، لأن هذا العصر الأول إنما هو عصر قصص وأساطير حظ التاريخ منها قليل . وأما آخره المشوّه فخسارته عظمى يأسف لها الذين يشتغلون بالقانون خاصة ، لأنه كان يصف المحاكم وما كان يجرى فيها من النظم القضائية ، سواء فى ذلك نظم المرافعة وتأليف الجلسات وطريقة القضاة فى التصويت وجمع الأصوات وإصدار الحكم ثم تعيين العقوبة أو مقدار الغرامة .

أما الذين يشتغلون بالتاريخ السياسى والنظامى فقد ظفروا بشىء لا يكاد يقوّم ؛ لأن الكتاب يذكر التاريخ السياسى والنظامى لأثينا منذ أواخر القرن السابع إلى أواخر القرن الرابع قبل المسيح ، يبدأ من عصر «دراكون» سنة أربع وعشرين وستمائة ، وينتهى إلى نحو سنة خمس وعشرين وثلثمائة قبل المسيح .

والكتاب ينقسم إلى جزئين . الجزء الأول تاريخى قصّ فيه أرسطاطاليس ما أصاب النظام الأثينى من استحالة وانتقال إلى أواخر القرن الخامس . والثانى نظامى بسط فيه المؤلف النظام السياسى والإدارى والقضائى لأثينا فى القرن الرابع . وقد بسط هذا النظام بسطاً موجزاً ولكنه شديد الوضوح . فكان هذا الكتاب من أحسن المثل لهذا العقل الذى رتب فأحسن ترتيبه ، والذى جمع لنفسه بين المزيتين اللتين لا يستغنى عنهما عالم ، وهما دقة اللفظ ووضوح دلالته على المعنى .

على أن هذا الكتاب مع أنه علمى لا يخلو من جمال فنى ، ومصدر هذا الجمال هو نفس هذا الإيجاز . فكثيراً ما ترى أرسطاطاليس قد

خط بقلمه بجملة صغيرة فأوضح بها ناحية من نواحى الحياة الأثينية ، كأنه قد أرسل عليها من النور نهاراً مضيئاً .

وكثيراً ما تجد لفظاً أو وصفاً قد وُضع فى الجملة ، كأن الكاتب قد ألقاه من غير عناية ، ولكنه يمثل أحسن تمثيل أخلاق بطل من أبطال الأثينيين أو زعيم من زعمائهم . هذا إلى صدق الحكم وصحة الاستنتاج وإجادة فهم الحوادث التاريخية .

على أن المحدثين قد أنكروا عليه فهمه لبعض الحوادث ، وسنشير إلى ذلك فى موضعه . أما مراجع الكتاب فتنحصر فى ثلاثة أشياء :

١ ــ الآثار الأدبية التى تركها المتقدمون ، ومن ذلك روايته لأشعار «سولون» ولبعض الأغانى التى كان يتغنى بها على موائد الطعام والشراب ، والتى كانت تشير إلى بعض الحوادث السياسية .

٢ ــ كتب التاريخ ، فقد صرح مرة بالنقل عن «هيرودوت» . وليس من شك فى أنه قرأ «توكوديدوس» « توسيديد » واستعان به ، كما تدل على ذلك مقابلة ما كتبه الرجلان عن بعض حوادث القرن الخامس .

٣ ــ المصادر الرسمية والنقوش ، فكثيراً ما يذكر لنا نصوص القوانين المختلفة ، ونصوص النقوش التى كانت لا تزال موجودة فى عصره فى مواضع مختلفة من أثينا .

والكتاب ، كما هو ، أحسن صورة موجودة تمثل الحياة السياسية اليونانية ؛ وهو مع هذا صورة حية لنشأة الديموقراطية واستحالتها ورقيها قليلا قليلا حتى تصل إلى أقصى ما يقدر لها من النمو وسعة السلطان .

١١

فى هذا الكتاب بحكم الضرورة ألفاظ يونانية كثيرة ليس من سبيل إلى ترجمتها ، لأنها تدل على معان لم يعرفها المحدثون من الإفرنج والعرب . لذلك احتفظ بها المترجمون الأوربيون واحتفظت بها أنا أيضاً فى الترجمة العربية ، مفسراً كل لفظ منها تفسيراً موجزاً . ولم أشأ أن أغير صورتها اليونانية بما يسمونه التعريب . إلا فى لفظين اثنين ، سيراهما القارئ فى أثناء الكتاب . ولست أريد أن أختم هذه المقدمة الطويلة من غير أن أقدم أجمل الشكر وأطيب الثناء إلى صديق صباى وشبابى (محمود حسن زناتى) فأنا مدين له بظهور كتبى ، لأنه هو الذى أخذ نفسه بتصحيحها ومراجعتها قبل الطبع وفى أثنائه . وليس ذلك بالشىء القليل ، لا سيما إذا لوحظ أنى عن كل هذا عاجزٌ كل العجز وقاصرٌ كل القصور .

طه حسين

١٤ يناير سنة ١٩٢١

الفصل الأول

القضاء على أسرة ألكميون ايبمينيديس

بعد أن تكلم « مورون » تقدم القضاة المختارون من الأسر الشريفة فأقسموا أمام المعبد وقضوا على منتهكى حرمة الآلهة ، فاستخرجت من القبور ، وطُرحت بالعراء عظام المجرمين ، وقضى على آل ألكميون[1] بالنفى الأبدى ، وهنا أقبل أبيمينيديس الأقريطشى [2] فطهر المدينة .

الفصل الثانى

النظام الاجتماعى فى أثينا

عبرت أثينا بعد ذلك عصراً ملؤه الاضطراب . ومصدر ذلك أنها كانت منقسمة متفرقة الكلمة لما كان بين الأرستوقراطية والشعب من الخلاف .

---

(١) اسم أسرة شريفة فى أثينا قامت بمعظم الأمر فى قتل أصحاب كولون رغم استجارتهم بمعابد الآلهة . فوصمت منذ ذلك الوقت بانتهاك حرمة الدين سنة ٦١٢ ق. م .

(٢) حكيم من حكماء إقريطش. تذكر الأساطير أنه نام خمسين سنة أوحى إليه فى أثنائها بعلم الغيب. وليس من شك فى أنه أقبل فطهر مدينة أثينا بعد ما كان من قتل أصحاب كولون ، لأن الآلهة كانت قد رمت هذه المدينة بالطاعون .

فقد كان نظام الحكم فى ذلك الوقت نظام الأقلية المطلقة ، وكان مكان الفقراء من الأغنياء مكان الخادم الذليل . كانوا كذلك هم وأولادهم ونساؤهم ، كانوا يسمون موالى « بيلاتاى » ، ومسدّسين « إكتيموروى » ، فقد كانوا يزرعون أرض الأغنياء على ألا يحفظوا لأنفسهم من ثمراتها إلا السدس .

كانت الأرض كلها بيد طائفة قليلة من الناس ، وكان الزراع إذا قصروا عن دفع ما يجب عليهم معرَّضين هم وأطفالهم لأن يباعوا ، فقد كان المدين خاضعاً للقهر البدنى . وبقى الأمر على ذلك إلى عصر سولون أول رئيس للحزب الديموقراطى .

كان الشعب يألم قبل كل شىء لهذا النظام ، ويحنق ألا يكون له نصيبه من الأرض . ولكن أسباباً كثيرة أخرى كانت تبعث سخطه ؛ فالحق إنه لم يكن يملك شيئاً ما .

الفصل الثالث

النظام السياسى

إليك النظام السياسى الذى كانت تخضع له أثينا قبل « دراكون »[١]

---

(١) مشرع أثينى لم يزد على أن كتب العادات المألوفة فى أثينا وصاغها فى شكل قوانين سنة ٦٢٤ .

كان الرؤساء ينتخبون من الأسر الشريفة ، وكانت الأعمال تضاف إليهم أول الأمر طول حياتهم ، ثم أصبحت تضاف إليهم لعشر سنين .

وكانت أجل هذه المناصب خطراً وأقدمها عهداً مناصب الملك و « البوليماركوس » [١] و « الأركون » [٢] . وأقدم هذه المناصب الثلاثة منصب الملك الذى كان يوجد منذ عهد « أثينا » بالحياة السياسية . ثم أضيف إليه منصب « البوليماركوس » لأن بعض الملوك أظهر ضعفاً فى الحرب . وكذلك اضطر الأثينيون إلى دعاء « يون » وآخر هذه المناصب منصب « الأركون » فقد أحدث فى حكم « ميدون » [٣] كما يراه أكثر المؤرخين ، أو فى حكم « إكستوس » [٤] كما يراه بعض المؤرخين .

---

(١) معنى الكلمة الحرفى : رئيس الحرب . وكذلك كان أمر من شغل هذا المنصب فإنه كان فى أول أمره قائداً عاما لجيوش الأثينيين ، ثم ضيق سلطانه شيئاً فشيئاً حتى سلب القيادة كلها وأصبح موكلا بالأجانب والغرباء يحميهم ويحمى منهم، كما سترى فى الكتاب .

(٢) لفظ يراد به رئيس الحكومة فى أثينا ، وكان واحداً فى أول الأمر بعد سقوط الملكية ، ثم أخذ يتعدد حتى أصبح الرؤساء تسعة ، وأخص هؤلاء الرؤساء بهذا الاسم هو : الأركون إيبونوموس ، الذى كانت تسمى السنة باسمه فى تاريخ الحوادث ، فكانوا يقولون ، وقع كذا فى سنة فلان ، أو فى السنة التى كان فيها فلان أركونا . وهذا الأركون كان مختصا بالأعمال المدنية ، كما سترى ذلك مفصلا فى أثناء الكتاب .

(٣) أول أركون فى أثينا وكان أبوه « كودروس » آخر ملك جمع جميع السلطان بيده . قتل فيما تروى الأساطير سنة ١٠٤٥ ق. م. فلم يعين الأثينيون بعده ملكاً واختاروا ابنه « ميدون » أركوناً .

(٤) لم يستطع التاريخ أن يعين زمن وجوده ، ولا أن يعرف عن شخصيته شيئاً ، ومع ذلك فهو شخص تاريخى عاش بعد « ميدون » .

وهؤلاء يستدلون على رأيهم بأن الذين يشغلون هذا المنصب يُقسِمون عند ابتداء ولايتهم : ليقومُنّ بأعمالهم كما كان يقوم بها سلفهم فى عهد « أكستوس » . وإذاً فقد نزل آل « كودروس » عن بعض امتيازاتهم فى عصر « أكستوس » لمن يشغلون منصب الأركون . وسواء أصح أحد هذين التاريخين أم الآخر ، فالأمد بين العصرين قصير . ولنا الدليل على أن هذا المنصب قد استحدث فى آخر الأمر ، فإن الأركون ليس له أن يعنى من الدين بشىء قرّره الأجداد ، بخلاف الملك .

و «البوليماركوس» إنما يعنى بأنواع من العبادات حديثة العهد ، ولهذا لم يصبح هذا المنصب ذا خطر إلا فى عصر متأخر ، بعد أن أضيفت إلى اختصاصاته اختصاصات أخرى .

أما منصب « الشسموثيتاى »[1] فلم يستحدث إلا بعد ذلك بزمن طويل ، حين كانت المناصب السابقة لا تتجاوز آجالها سنة واحدة [2] .

كلف هؤلاء الرؤساء أن يكتبوا قرارات لها قوة القانون ، وأن يحفظوها لتكون مصدر القضاء على الذين ينتهكون حرمتها .

مثل هذا العمل يبين لنا السبب فى أن « الشسموثيتاى » كانوا لا ينتخبون إلا لسنة واحدة .

هذا هو النظام الذى تتابعت بمقتضاه هذه المناصب .

---

(١) اسم ستة من الذين يشغلون منصب الأركون ، ومعناه : المشرعون ، من لفظ « ثسموس » بمعنى القانون .

(٢) أى سنة ٦٨٤ ق . م .

لم يكن التسعة الذين يشغلون منصب الأركون يجتمعون فى مجلس واحد أول الأمر .

كان الملك يقيم فى البيت الذى يسمى اليوم « پوكوليون » بالقرب من « البروتانيون » . وآية ذلك أن العادة لا تزال جارية بأن يحتفل فى هذا المكان بالاجتماع بين زوجة الملك[1] وبين « ديونوزوس » . وكان الأركون يجلس فى « البروتانيون » [2] و « البوليماركوس » فى « الأپيلوكيون » ، وكان هذا البيت يسمى قديماً « پوليماركيون » . ولكن « أپيلوكوس » أعاد بناءه وأصلح فيه حين كان يشغل منصب « البوليماركوس » فسمى باسمه . وكان « الثسموثيتاى » يجلسون فى « الثسموثيتيون » . وهنا تقرر فى عصر « سولون » أن يجتمع جميع الذين يشغلون منصب الأركون .

وكان أصحاب منصب الأركون يملكون حق القضاء المطلق فى كل ما يعرض عليهم من الخصومات ، ولم يكونوا كما هم الآن مكلفين التحقيق ليس غير .

هذه حالهم .

---

(١) كان الأثينيون يزوجون ملكتهم قديماً ، وامرأة الأركون القائم بمنصب الملك حديثاً ، من « ديونوزوس » إله الخمر ، كلما احتفلوا بعيده . وهى عادة دينية اختلف المؤرخون فى تفسيرها .

(٢) بناء عام كان يوجد فى أكثر المدن اليونانية ، فيه يحتفظ بالنار المقدسة ، وفيه يجتمع القائمون بأعمال الدولة . وقد كان فى أتينا محلا لاجتماع مجلس الشورى : والپرتانوى ، وهم أعضاء مجلس الشورى الذين كانت تقع عليهم القرعة للقيام بمراقبة الأعمال العامة مع الرؤساء الرسميين .

أما « الأريوس باجوس » [١] فكان من حقه أن يسهر [٢] على حفظ القوانين ، وكان له فى الدولة السطوة المطلقة والسلطة العليا . وكان يملك الحق فى أن يقضى قضاء لا مردّ له بالعقوبة أو بالغرامة على من عرض للنظام . وكان أعضاء هذه الجماعة هم الذين أتموا عمل الأركون ، وهؤلاء إنما كانوا ينتخبون من بين الأرستوقراطية الغنية . ومن هنا كانت العضوية فى هذه الجماعة غير محدودة الأمد إلا بالموت ، وهى لا تزال كذلك .

الفصل الرابع
نظام دراكون

هذا مع الإيجاز النظام الأول ، ولكنه لم يمض زمن طويل حتى وضع « دراكون » قوانينه حين كان [٣] « أرستوكموس » فى منصب الأركون ، وهذا موجزها :

---

(١) مجلس كان يتألف من شيوخ أثينا ، سمى باسم التل الذى كان يجتمع عليه ، وهو تل « آريس » إله الحرب . وقد كان الأثينيون يزعمون أنه أنشىء للفصل بين أثينا و « بوزيدون » فيما شجر بينهم من الخلاف ، أو ليقضى فى أمر « أوريستيس بن أجاممنون » لما قتل أمه . وسيرى فى أثناء الكتاب ما اختلف عليه من الصروف . (راجع كتاب : صحف مختارة من الشعر التمثيلى عند اليونان « قصة الصافحات ») .

(٢) كان هذا المجلس يجتمع ليلا .

(٣) أى سنة ٦٢٤ ق . م .

لم يكن يستمتع بالحقوق السياسية إلا القادرون على أن يشتروا أسلحتهم ، وهؤلاء كانوا ينتخبون التسعة الذين يشغلون مناصب الأركون والحفَظة الذين يقومون على حفظ خزائن الدولة . وكان يشترط لانتخابهم أن تكون لهم ثروة تعدل عشرة أمناء[1] خالية من كل ديْن ، وكانوا ينتخبون من دونهم من الرؤساء على أن يكونوا قادرين على أن يشتروا أسلحتهم . أما « لستراتيجوى »[2] و « الهيپاركوى »[3] فكان يجب أن يملك كل واحد منهم ثروة لا تنقص عن مئة مناً خالية أيضاً من الدين ، وأن يعلن أن له ولداً مشروعاً قد نشأ من زواج مشروع لا تقل سنه عن عشر سنين .

كل هؤلاء الرؤساء كانوا خاضعين ، قبل أن يؤدوا حسابهم ، لمراقبة « البروتانوى » ولمراقبة « لستراتيجوى» و « الهيپاركوى » الذين قاموا بأعمالهم فى السنة الماضية . وكان الذين يراقبون الحساب من نفس الطبقة التى كان

---

(١) جمع مناً . ذكر القاموس أنه كيل أو ميزان . وقد استعملناه هنا لترجمة لفظ يماثله فى اليونانية ، إلا أن ميمه ساكنة وألفه تتغير للإعراب . وهو باليونانية وزن يعدل ٤٤٠ جراماً ، ونقد يعدل فى الفضة مئة درهم ، وفى الذهب عشرة أمثال هذا المقدار .

(٢) جمع ستراتيجوس . ومعناه قائد الجيش. والفرق بينه وبين البوليماركوس سيظهر فى أثناء الكتاب . ومعنى ستراتيجوس: منظم الصفوف. أو مدير الأعمال الفنية فى الحرب. أما البوليماركوس. فمعناه اللغوى: رئيس الحرب. وسترى أن البوليماركوس قد سلب قيادة الجيوش ووكل بالغرباء ومنحت هذه القيادة للستراتيجوى الذين كانوا فى أول الأمر أربعة ثم أصبحوا عشرة حين تغير عدد القبائل كما سترى .

(٣) جمع هيباركوس رئيس الخيل . يراد به قائد الفرسان .

ينتخب منها « لستراتيجوى » و « الهيبّاركوى » .

أما مجلس الشورى فكان يتألف من واحد وأربعمائة عضو ينتخبون بالاقتراع بين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ، وكان لابد قبل أن يتقدم واحد للانتخاب فى مجلس الشورى أو فى غيره من الأعمال أن يكون قد جاوز سن الثلاثين ، ولم يكن سبيل إلى أن ينتخب أحد لهذه الأعمال مرتين ، إلا بعد أن يتقدم جميع من هم أهل للانتخاب ، وأن تظهر نتيجة الاقتراع . فى هذه الحال يستأنف الاقتراع بين جميع الأسماء .

فإن تخلّف عضو من أعضاء مجلس الشورى عن جلسات هذا المجلس ، أو عن جلسات جماعة الشعب ، قضى عليه بغرامة قدرها ثلاثة دراهم [1] ، إن كان من الذين يملكون خمسمائة « مديمنوس » [2] ودرهمان ، إن كان من طبقة الفرسان ؛ ودرهم ، إن كان من طبقة « الزوجيتاى » [3]

وكان مجلس « الأريوس پاجوس » حارس القوانين ، يسهر على أن يقوم كل عامل بعمله غير مخالف للقوانين ولا مناقض لها ، وكان لكل عضو من أعضاء الدولة أصابه جوْر من بعض عمالها أن يتّهمه أمام مجلس « الأريوس پاجوس » على أن يبين القانون الذى خالفه هذا العامل والمظلمة

---

(١) استعملنا لفظة « درهم » لترجمة لفظ « الدراكما » اليونانى لما بينهما من التقارب لفظاً ومعنى ، وقد كان « الدراكما » اليونانى يزن أربعة جرامات وخمسين ومئتى ملليجرام من الفضة ، وكانت قيمته تقارب قيمة الفرنك الفرنسى .

(٢) مقدار يعدل اثنين وخمسين لتراً .

(٣) هم الذين كانوا يملكون المحرات وما يجره من الثيرة ، وأرضاً يزرعونها . وكانوا الطبقات المالكة تثمر لهم أرضهم نحو مئتى « مديمنوس » فى السنة .

التى أصابته ؛ ولكن الفقراء ، كما قدمنا ، كانوا خاضعين للقهر البدنى إذا عجزوا عن أداء الدين ، وكانت الأرض فى يد طبقة قليلة من الناس .

الفصل الخامس

عصر سولون

بدء الديموقراطية واختيار سولون موفقاً بين الأحزاب المختلفة

هذا النظام واستبداد طبقة الشرفاء بالكثرة المطلقة من الشعب حملت هذا الشعب على أن يثور بالأغنياء .

اشتد الجهاد وطال عهده ، وكان الحزبان قد وقف كل واحد منهما بإزاء خصمه ، ثم اتفقا على أن ينتخبا « سولون » ليوفق بينهما وأقاماه « أركوناً » . وقد وكلا إليه العناية بإصلاح النظام ، لأنهما كانا يذكران قصيدة له هذا أولها :

إنى لأعرف كل الشر ! وإنى لآلم لذلك ألماً قد وصل إلى أعماق قلبى حين أرى ما حلّ بهذه الأرض التى هى أول أرض يونيّة .

ثم ينال مرة من أولئك ومرة من هؤلاء ، يصوّب كلاً منهم مرة ويخطئه مرة أخرى ، ويدعوهم جميعاً إلى أن يضعوا حدًّا لما شجر بينهم من الخلاف .

كان سولون بمولده وصيته يُعد من أوائل أعضاء الدولة ، وبثروته

ومكانه الاجتماعى كان من الطبقة الوسطى . ذلك شيء معروف ، على أن سولون نفسه يعلنه فى هذه الأبيات التى يدعو فيها الأغنياء إلى التلطف :

تعلموا أن تهدئوا فى قلوبكم سورة هذا الغضب ، أنتم الذين أخذوا يعافون ثروتهم الطائلة . تعلموا أن تأخذوا أنفسكم بالقصد، فلن نتخلى لكم عن شيء ولن يستقيم لكم كل شيء .

كذلك كان يلقى دائماً على الأغنياء تبعة الخلاف والانقسام ، كذلك يقول فى أول قصيدته : إنه يخشى البخل والكبرياء اللذين ينشأ عنهما البغض .

الفصل السادس

سولون

الإصلاح الاجتماعى — إسقاط الدين

لم يكد يملك سولون سلطان « الأركون » حتى حرر الشعب ، فحظر أن يتخذ فى الحال أو المستقبل شخص المدين رهينة بدينه .

شرع قوانين وأسقط جميع الديون[1] العامة والخاصة[2] ، وهذا

---

(١) غير أرسطاطاليس من المؤرخين يروى أن سولون لم يسقط الديون ، وإنما حظر قهر الأشخاص .

(٢) أى ديون الدولة والأفراد .

هو الإصلاح الذى يسمى « ساى سكتيا » « وضع الثقل » ، كأنه قد وضع عن أعناقهم حملا ثقيلا .

حاول بعضهم أن ينكر على « سولون » هذا الأمر ، وذلك أنه حين كان يفكر فى إسقاط الديون أفضى برأيه إلى بعض أصحابه من الأرستوقراطية[1] ، وهؤلاء ، كما يقول الديموقراطيون ، حاولوا إحباط مسعاه . ويقول الذين يريدون أن يسيئوا صوته : إنه استفاد من سعى هذه الطبقة من الأرستوقراطية .

اتفق هؤلاء الناس على أن يقترضوا مالا وأن يشتروا كثيراً من الأرض ، فلما أسقط سولون الديون بعد قليل أصبحت لهؤلاء الناس ثروة ضخمة . ويقال : إن هذا منشأ كثير من الغنى الذى يزعم أهله أنهم به قديمو عهد .

ولكن رواية الديموقراطيين أقرب إلى الحق ، والرواية الأخرى لا تكاد تقبل ، فكيف لرجل ، بلغ من القصد وحب المنفعة العامة ما بلغه سولون ، كان قادراً على أن يحول القوانين لمنفعته الخاصة ، وأن يثبت سلطانه على المدينة فلم يفعل شيئاً من ذلك ، بل جعل نفسه موضع بغض الفريقين ؛ لأنه وضع الشرف وسلامة الدولة فوق سلامته الخاصة . نقول : كيف لرجل هذه حاله أن يفعل ما يتهمه به خصومه من الأرستوقراطية ؟ أكان يمكن أن يدنس نفسه بعمل حقير دنىء كهذا ؟ وليس الذى منعه

(١) هم : كونون ، وكلينياس ، وهيبوتيكوس . (انظر « بلوتارخ » سولون ف : ١٥).

من هذا قلة سلطانه ، وهو الذى طبَّ لأدواء المدينة ، على أنه قد ذكر ذلك أكثر من مرة فى شعره ، والمؤرخون لا يختلفون فيه .

إذاً فليس من شك فى أن مثل هذه التهم ليست إلا كذباً صريحاً .

الفصل السابع

سولون

الإصلاح السياسى — قوانين سولون — الطبقات الأربع التى كانت تدفع الضرائب

وضع نظاماً وشرع قوانين جديدة ، فقد نسخت قوانين دراكون ، حاشى ما يتعلق منها بالقتل ، ونقشت هذه القوانين الجديدة على ألواح مثلثة عرضت فى الرواق الملكى . وأقسموا جميعاً ليحتفظن بها . وأقسم التسعة الموكلون بمنصب « الأركون » بإزاء الحجر [1] ، وأخذوا أنفسهم بأن يقدموا تمثالا من الذهب إن خالفوا أحد هذه القوانين . ومن هذا الوقت وجد هذا العهد فى اليمين التى يحلفها « الأركون » . وقد حدد « سولون » نفسه مئة سنة لا تنسخ فيها هذه القوانين .

وإليك النظام الذى وضعه :

احتفظ بما كان من تقسيم أعضاء الدولة إلى طبقات أربع : الطبقة

(١) حجر مقدس كان يقوم فى السوق ، وكانت تقسم عليه الأيمان وتقدم عليه الضحايا .

الأولى تتألف ممن يملك خمسمائة « مديمنوس » . والطبقة الثانية من الفرسان . والثالثة من « الزوجيتاى » . والرابعة من « الثيتيس » [١] .

وحفظ للطبقات الثلاث الأولى جميع المناصب ، وهى مناصب الأركون ، وحفظة الخزانة ، والپوليتاى[٢] ، والأحد عشر [٣] ، والكولا كريتاى[٤] .

ومع هذا فقد كانت هذه المناصب حقًا لهذه الطبقات الثلاث ، مع ملاحظة نصيبها من الثروة . أما « الثيتيس » فلم يكن لهم من الحقوق السياسية ، إلا الاشتراك فى جلسات جماعة الشعب .

وهذا هو نظام الثروة :

كان صاحب الخمسمائة «مديمنوس»[٥] من استطاع أن يحصل من أرضه على خمسمائة «مديمنوس» ، سائلا أو جامداً ، من غير اشتراط مقدار خاص لهذا أو ذاك . وكان الفارس من استطاع أن يحصل منها على ثلاثمائة مديمنوس ، أو بعبارة أخرى من استطاع أن يغذو فرساً ويقوم بحاجاته المختلفة .

---

(١) هم الذين كانوا لا يملكون شيئاً ، أو كانت ثروتهم لا تبلغ مئتى مديمنوس .

(٢) هم عشرة كانوا يقومون ببيع ما تأخذه الدولة من ثروة الذين يقضى عليهم ، وسترى تفصيل اختصاصاتهم فيما بعد . ويرى المؤرخون المحدثون أن هذه المناصب إنما استحدثت فى القرن الخامس لا فى عصر سولون .

(٣) هم حفظة السجون ، وسترى اختصاصاتهم فيما بعد .

(٤) هم الذين كانوا يتولون الإنفاق على الموائد العامة .

(٥) ربما ظهرت هذه العبارة غريبة قليلة المعنى ، ولكن آثرنا هذا التعبير على استعمال اللفظ اليونانى وهو « بانتا كوسيوميديمنوس » أى الخمس مئوى .

وهذا التفسير مصدره اسم هذه الطبقة نفسها الذى يدل على ركوب الفرس ، يؤيده ما كان يقدم الأولون إلى الآلهة من هدايا . فقد نرى على « الأكروپوليس » تمثالا لـ « ديفيلوس » ومعه هذا النقش : « أنتيميون ابن ديفيليوس » وقف هذا التمثال للآلهة ، لأنه انتقل من طبقة « الثيتيس » إلى طبقة الفرسان . وإلى جانب هذا التمثال يقوم كالدليل تمثال فرس ، إشارة إلى طبقة الفرسان ، وهذا لا يمنع أن تكون ميزة الفرسان كميزة الطبقة الأولى مقدار ما تنتج لهم أرضهم . أما « الزوجيتاى » فهم من تنتج لهم الأرض مئتى « مديمنوس » سائلا أو جامداً ، دون أن يحدد مقدار واحد منهما .

وبقية أعضاء الدولة كانوا يؤلفون طبقة « الثيتيس » ولم يكن لهم سبيل إلى منصب ما . ومن هنا جرت العادة إذا تقدم من يرشح نفسه للانتخاب ، فسئل عن ثروته ، ألا يجيب أحد بأنها ثروة « الثيتيس » .

الفصل الثامن

سولون

الإصلاح السياسي . المناصب . الاقتراع فى الانتخاب لمنصب الأركون . الملك والنوكراروس . ومجلس الشورى . ومجلس الأريوس باجوس

أحدث سولون الاقتراع لاختيار عمال الحكومة ، ولكن بعد أن وفق بينه وبين انتخاب سابق تقوم به كل قبيلة . فكانت كل قبيلة تختار من بينها عشرة لانتخاب من يشغل منصب الأركون ، ثم يكون الاقتراع بين هؤلاء المنتخبين . ومن هنا نشأت العادة التى لا تزال جارية إلى الآن ، والتى تقضى بأن يختار بواسطة الاقتراع عشرة من كل قبيلة يقترع بينهم لتعيين العامل . ومما يدل على أن سولون قد أحدث الاقتراع فى المناصب مع ملاحظة الثروة القانون الذى لا يزال قائماً إلى الآن ، والذى يقضى بأن يقترع لحفظة الخزانة بين الذين تنتج لهم الأرض خمسمائة « مديمنوس » .

هذا ما قرره سولون لانتخاب التسعة الذين يقومون بعمل « الأركون » . وقد كانت العادة قديماً أن يدعوهم مجلس « الأريوس پاجوس » أمامه للامتحان ، وألا يخلى بينهم وبين مناصبهم إلا إذا ظهرت له كفايتهم .

وقد أقر سولون ما كانت عليه الحال من قبل ، فظلت المدينة منقسمة إلى قبائل أربع لكل قبيلة ملك . وظلت كل قبيلة منقسمة إلى ثلاث « تريتّويس »[1] أوإلى اثنتى عشرة « نوكراريا »[2] لكل منها رئيس هو « النوكراروس » الذى ظل مكلفاً جباية الضرائب والقيام بالنفقات . ومن هنا ما زلنا نقرأ فى قوانين لسولون نسخت الآن أن « النوكراروس » هو الذى يجبى دخل الدولة وهو الذى ينفق خرجها .

أنشأ سولون مجلس شورى يتألف من أربعمائة عضو ، مئة عن كل قبيلة . أما مجلس « الأريوس پاجوس » فقد حفظ له سولون حماية القوانين وكلفه مراقبة النظام كما كان ذلك من قبل . ومن حيث إنه كان يملك من السلطة السياسية أعلاها وأوسعها ، فقد كان يراقب أعضاء المدينة ويوقع بمن خالف القانون ، إذ هو مالك أن يقضى بالعقوبة أو الغرامة من غير أن يكون لقضائه مردّ . وكان يؤدى إلى خزانة الحكومة ما يجتمع من الغرامات التى قضى بها من غير أن يكون ملزماً بيان السبب الذى حمله على القضاء .

وقد أضاف سولون إلى كل هذه الحقوق حقًّا جديداً هو القضاء فيما يقوم به خصوم الديموقراطية من مؤامرة لإسقاطها . هذه هى القواعد

---

(١) قسم إدارى من أقسام القبيلة يختلف المؤرخون فى أن سولون قد أحدثه أو أبقى عليه . وكان الغرض منه تيسير جمع الجنود وجباية الضرائب.

(٢) قسم إدارى من أقسام التريتوس قبل سولون أو فى عصره لنفس الغرض الذى أنشىء له التريتوس .

التى وضعها لمجلس الشورى ولشيوخ « الأريوس پاجوس » .

ولما رأى أن طائفة من أعضاء المدينة يستسلمون للمصادفة أثناء الثورة والاضطراب وضع لهم هذا القانون الغريب ، الذى يقضى أن من لم يأخذ سلاحه ولم ينضم إلى أحد الحزبين وقت الثورة كان معرضاً لأن يقضى عليه بـ « الأتيميا » [١] ، وأن يحرم العضوية فى المدينة . هذا ما يتعلق بالمناصب العامة .

الفصل التاسع

سولون

الأصول الديموقراطية التى يشتمل عليها نظامه

ثلاثة أصول فى كل ما وضع سولون من نظام كانت فيما يظهر أميل إلى تأييد الديموقراطية .

أولها وأحقها بالعناية إلغاء ما كانت قد جرت به العادة من تمكين الدائن من إخضاع المدين لأنواع القهر البدنى .

---

(١) الأتيميا : هى حرمان الفرد حقوقه المدنية والسياسية كلها أو بعضها . وهى فى أشد درجاتها من القسوة تعدل ما كان يسميه الرومان حرمان الماء والنار ، وما كان يسميه العرب فى الجاهلية الخلع ، فلنا أن نترجم « الأتيموس » وهو من قضى عليه بهذا بالخليع .

والثانى تخويل أعضاء المدينة عامة حق اتهام من اقترف الظلم على أى شخص كان .

والثالث حق الاستئناف أمام مجالس الحكم .

هذا فيما يقولون مصدر ما حصل عليه الشعب فيما بعد من قوة عظيمة ، فإن جَعْل الشعب صاحب السلطان على الانتخاب يعدل جَعْل النظام السياسى خاضعاً لأمره . ولنضف إلى هذا أن هذه القوانين كانت مكتوبة بعبارة غامضة معضلة ، كقانون الميراث و « الأپيكليروس » [1] فلم يكن بد من أن تنشأ الخصومات . ولم يكن سبيل إلى الفصل فى هذه الخصومات الخاصة أو العامة إلا بين يدى مجالس القضاء .

وقد ظن بعض الناس أن سولون تعمد إغماض هذه القوانين حتّى يمنح الشعب حق القضاء فيما ينشأ من خصومة . ولكن هذا غير راجح ، والحق أن ما كان للقوانين فى ذلك الوقت من صفة عامة حال بينه وبين الكمال . ومن هنا كان من الحق علينا ، إذا أردنا أن نحكم على ما كان له من غرض ، ألاّ نبنى حكمنا على ما هو كائن اليوم بل على ما كان فى عصره .

---

(١) هى الأنثى التى تركت وحيدة بعد انقضاء أسرتها ، فإليها كل الثروة وعلى المدينة تزويجها لتعقب من الولد من يمثل الأسرة ويقوم بشعائرها الدينية من عبادة المرتى والنار المقدسة . وقد كان الفقه اليونانى شديد الصعوبة والتشعب فى تقرير حقوق « الأبيكليروس » وتدبير ثروتها وتقرير مصيرها .

ومصدر هذا دقة المسألة فى نفسها من جهة ، وتشدد الدين فيها من جهة أخرى .

الفصل العاشر

سولون

الإصلاح الاقتصادى . المكاييل . النقود والموازين

إذاً فهذا ما اتخذ سولون فى قوانينه من أصول سهلت رقى الديموقراطية .

كان إسقاط الدين قد سبق إعلان القوانين ، ثم تبعه زيادة المكاييل والنقود والموازين .

كانت المكاييل المستعملة فى أثينا إلى هذا العصر هى مكاييل « فيدون » [1] طاغية « أرجوس » فزاد سولون فى مقاديرها .

وكان المنا يعدل إلى هذا العصر ما يقرب من سبعين درهماً ، فبلغ به سولون مئة ، وكانت الوحدة عشرة دراهم .

وقد جعل سولون نسبة بين الموازين وبين النقود ، فأصبح « التلنتون » [2] يعدل ثلاثة وستين مناً ، وكان المنا ينقسم إلى «ستاتير » [3] وإلى فلوس متعددة.

---

(١) طاغية أرجوس . وهى مدينة على الساحل الشرقى لشبه جزيرة مورا ذات أثر قديم فى التاريخ اليونانى . وقد عاش فيدون هذا فى القرن الثامن قبل المسيح فبسط سلطانه الفعلى أو الاسمى على معظم شبه الجزيرة . وهو أول ملك يونانى تاريخى كان على شىء من الصلة مع الشرقيين . وقد أخذ مكاييله وموازينه ونقوده عن البابليين .

(٢) كان فى الوزن يقرب من ٢٦ كيلوجراماً فى أثينا ، وفى النقود يعدل ستة آلاف درهم . وهو ما يقارب سمائة أو ثمانمائة وخمسة آلاف فرنك .

(٣) وزن ونقد فى وقت واحد . وهو فى النقد جملة من الدراهم ، فهو يعدل عشرة فى بعض المدن وأربعة فى بعضها ، فإن أريد به النقد الذهبى فكان يعدل فى أثينا عشرين درهماً ، أما وزنه فكان يقارب الرطل ، وهو ما يسمى فى اليونانية : ليترا .

الفصل الحادى عشر

سولون

السخط العام بعد إصلاحه

لم تكد تستقيم الحال على ما قدمناه من نظام حتى أخذ الأثينيون يسعون إلى سولون ويثقلون عليه باللوم مرة وبالمسألة مرة أخرى ، عما اشتملت عليه قوانينه من قواعد . وإذ كان لا يريد أن يمس هذه القوانين ، ولا أن يبعث البغض والعداء بإقامته فى أثينا ، فقد سافر إلى مصر للدرس والتجارة . وكان يعلن أن غيبته ستطول عشرة أعوام . فقد كان يرى أنه ليس من العدل أن يبقى فى المدينة ليفسر القوانين ويؤولها ، إنما كان يجب على كل عضو من أعضاء المدينة أن ينفذ نصوص القوانين كما هى .

وفى الوقت نفسه رأى سولون أن عدداً غير قليل من الأرستوقراطية قد أصبح له عدواً لمكان إسقاط الدين ، وأن خطة الحزبين قد تغيرت بالقياس إليه ، لأن قوانينه لم تحقق لكل فريق ما كان ينتظر . فقد كان الشعب يعتقد أن سولون سيقسم الأرض بين الناس قسمة عادلة ، وكانت الأرستوقراطية تعتقد أنه سيرد المدينة إلى ما كان لها من نظام قديم ، أو أن الفرق بين نظامه وبين النظم الأولى سيكون ضئيلا .

ولكنه أبى أن يسمع لأحد الفريقين ، ومع أنه كان يستطيع أن يعتمد على أحد الحزبين فيستأثر بالسلطان على المدينة ، فقد آثر استنقاذ وطنه وشرع أعدل القوانين ، وإن عرضه ذلك للبغض والمقت .

الفصل الثانى عشر

سولون

شهادة سولون لنفسه فى إصلاحه

كذلك كان كل ما قدمنا ، يتفق على ذلك المؤرخون ، ويذكره سولون نفسه فى هذه الأبيات :

لقد منحت الشعب من السلطان ما يكفى ، من غير أن أحرمه شيئاً من حقوقه ، أو أن أضيف إليه ما ليس له . أما الذين كانوا يملكون القوّة وكانت ثروتهم تعرضهم للحسد فقد حظرت عليهم أيضاً كل إسراف . لقد وقفت أمام الحزبين محتمياً بدَرَقَتى أتقى بها من كل جانب ، ولم أسمح لأحدهما أن يتفوق ظلماً .

ثم هو يبين كيف يجب أن يساس الشعب بهذه القوانين فيقول : إنما تحسن طاعة الشعب لرؤسائه إذا لم يشتد لينهم أو عنفهم ، فهو كالفرس ينبغى ألا يغالى فارسه فى إرسال اللجام أو قبضه . فإن إفراط الثروة يستتبع العنف حين تقع فى أيدى رجال ليسوا لها أهلاً .

ويقول أيضاً فى مكان آخر مشيراً إلى الذين كانوا يريدون قسمة الأرض : كان هؤلاء يقبلون ، قد ملأهم حب النهب ، يعتقد كل منهم أنه سيجد ثروة ضخمة . ومع أنى كنت أتلطف فى الحديث فقد كانوا يعتقدون أن قسوتى لن تلبث أن تظهر . لقد خابت آمالهم ، والآن ، وقد ملأهم الحقد علىّ ، أراهم ينظرون إلىّ شزراً كما ينظرون إلى عدوّ . ما بالهم يفعلون ذلك ، لقد وعدت وأعانتنى الآلهة على الوفاء . فأما ما دون ذلك فما فعلت شيئاً إلا وله علة ، فما كنت أرضى أن أتخذ قهر الطُّغاة سبيلا إلى تحقيق ما أريد ، ولا أن أرى الأخيار والأشرار يتساوون فى ملك هذه الأرض الخصبة ، أرض الوطن .

ثم يقول مشيراً إلى شقاء الفقراء الذين كانوا بالأمس أرقاء وهم اليوم أحراراً لما أسقط عنهم من دين .

وقد وضعت حدًّا لآلام الشعب ، ولمَ ؟ إنى لأستشهد أمام الزمان هذه الأم العظيمة الخيرة ، أم آلهة «أولمپوس»، هذه الأرض السوداء التى انتزعت قديماً، ما كان يقوم عليها من حد . لقد كانت أمَةً بالأمس وهى اليوم حرة . كثير عدد هؤلاء الذين رددتهم إلى أثينا ، هذا الوطن الذى أقامته الآلهة . لقد بيع كثير منهم عدلا مرة وجوراً أخرى . هؤلاء قضت عليهم الضرورة بالنفى ، فهم لا يتكلمون لغة « أتيكا » مشردين فى كل وجه . وآخرون هنا أذلاء قد أذعنوا للسطوة القاهرة ، فهم يضطربون فزعاً أمام سادتهم . لقد رددتهم جميعاً أحراراً . هذا ما فعلت بقوة القانون . لقد وفقت بين القوة والعدل فوفيت بكل وعودى . لقد شرعت القوانين

للأخيار والأشرار ، وضمنت لكل منهم نصيباً من العدل . ولو أن غيرى تولى هذا الأمر ، وكان له من سوء النية ومن الطمع ما ليس لى لما استطاع أن يحكم الشعب. فلو قد أردت أن أسمع لأحد الحزبين فأنفذ ما يريد، ثم أسمع للآخر فأحقق رجاءه ، لفقدت هذه المدينة كثيراً من أبنائها . لهذا اضطرتنى مقاومة الحزبين إلى أن أجدنى بمكان الذئب قد حصرته الكلاب من كل وجه .

ثم يقول معاتباً حين وصل إليه اللوم من كل جانب :

لأقولن للشعب ، فليس له بد من هذه الصراحة المؤلمة : إنه قد يملك الآن من الثروة ما لم يكن يحلم به ، فأما العظماء الذين هم أشد قوة و بأساً فخليق بهم أن يحمدوا بلائى وأن يتخذونى لهم صديقاً . فلو أن غيرى مَنح ما منحته من شرف لما استطاع أن يحكم الشعب ويهدِّئه دون أن يمخض اللبن [١] ليستخلص منه الزبد . ولكنى وقفت بين الفريقين كأنى بين جيشين يقتتلان حدًّا لا سبيل إلى تجاوزه .

الفصل الثالث عشر

حال الأحزاب بعد سولون

إذاً فقد بدأ سولون سياحته للأسباب التى قدمناها . سافر وترك

(١) يريد دون أن يتخذ العنف والشدة سبيلا إلى تثبيت النظام .

المدينة مضطربة . ومع ذلك فقد حوفظ على النظام أربع سنين . ولكن الأثينيين فى السنة الخامسة ، بعد أن قام سولون بمنصب « الأركون » لم ينتخبوا أحداً للقيام بهذا المنصب ؛ لشدة ما كانوا فيه من اضطراب . ثم عاد هذا الاضطراب بعد أربع سنين ، وترك الأثينيون مدينتهم من غير أن يولوا عليها « الأركون » . ثم مضت أربع سنين أخرى وانتخب « داماسياس » أركوناً . فقام بعمله سنتين وشهرين وأبعد منه قهراً . فقد رأى الأثينيين حينئذ لهذا الاضطراب أن ينتخبوا عشرة لمناصب « الأركون » : خمسة منهم يمثلون « الأوپاتريداى »[1] ، وثلاثة يمثلون الزراع ، واثنان بين العمال . هذه الجماعة من « الأركون » قامت على سلطان المدينة فى السنة التى وليت عمل « داماسياس » .

وهذا يدل على أن « الأركون » كان يملك أوسع أنواع السلطان وأشدها قوة ؛ فإن الأحزاب إنما كانت تجاهد أشد الجهاد للاستئثار بهذا المنصب . مهما يكن من شىء فما زال الأثينيون يألمون لهذه الاضطرابات الداخلية ، كان بعضهم يعلل سخطه قبل كل شىء بإسقاط الديون الذى انتهى بهم إلى الفقر ، وآخرون كانوا يعلنون سخطهم لما أصاب النظام من تغير شديد بعد هذه الثورة ذات الخطر ، وقوم آخرون كان يبعثهم على السخط ما يملأ قلوبهم من غيرة وحسد .

كان فى أثينا حينئذ أحزاب ثلاثة : حزب « الپاراليين »[2] الذى

---

(١) هم الأشراف . ومعنى الكلمة باليونانية : من حسن مولده .

(٢) هم أهل الساحل .

كان يديره « ميجاكليس بن الكميون » والذى كان يظهر الميل إلى أن يكون السلطان فى يد الطبقة الوسطى . وحزب « اليبيديين »[١] الذى كان يميل إلى حكومة الأقلية من الأرستوقراطية ، والذى كان رئيسه « ليكيرجوس » . وحزب « الدياكريين »[٢] وعلى رأسه « پيزيستراتوس » الذى كان يظهر أنه أشد الناس ميلا إلى نصر الديمقراطية .

وكان هذا الحزب الثالث قد عظم وكثر عدده ، فقد دعا إليه الفقر من أصابه إسقاط الديون ، ودعا إليه الخوف من كان يخشى أن يحرمه مولده حق الانتساب إلى المدينة . وآية ذلك أن الأثينيين ، بعد أن أسقطوا سلطان الطغاة ، أصلحوا السجل المدنى ومحوْا منه أسماء كثير من الناس كانوا يستمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ظلماً . وكان كل حزب من هذه الأحزاب يتسمى باسم المكان الذى يزرعه .

الفصل الرابع عشر

عصر بيزيستراتوس

طغيانه ونفيه

كان « پيزيستراتوس » قد اشتهر بأنه شديد النصر للديمقراطية ، وأنه

---

(١) هم أهل السهل وأصحاب الأرض .

(٢) هم أهل الجبل .

قد أحسن البلاء فى حرب « ميجار » فأقبل ذات يوم وقد جرح نفسه بيده وأقنع الشعب بأن خصومه السياسيين هم الذين أساءوا إليه ، وأن ليس بُدّ من أن يمنحه الشعب حَرساً يحميه . وكان الذى طلب ذلك إلى الشعب « أرستيون » . فأعطاه الشعب حرساً سموا حملة الدبابيس ، واستعان بهم « پيزيستراتوس » على قهر الشعب ؛ فاستولى على « الأكروپوليس »[1] لاثنتين وثلاثين سنة مضت على تشريع سولون ، وحين كان « كومياس » أركوناً .

ويروى أن « پيزيستراتوس » حين طلب الحرس إلى الشعب أبى عليه ذلك سولون قائلا : لأكونن أنفذ بصيرة من بعض الناس وأشد شجاعة من بعضهم الآخر . أنفذ بصيرة من كل أولئك الذين لا يفهمون أن « پيزيستراتوس » إنما يحاول السلطان ، وأشد شجاعة من هؤلاء الذين يعلمون ذلك ثم يسكتون .

فلما رأى أن كلامه لا يغنى شيئاً علّق سلاحه على بابه وقال : إنه قد خدم وطنه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وإنه الآن قد أصبح شيخاً فعلى غيره أن يقوم للوطن بمثل ما قام به .

ولكن تحريض سولون لم يجد شيئاً ، على أن « پيزيستراتوس » بعد أن تم له الأمر كان فى تدبيره للمدينة أقرب إلى عضو من أعضاء الدولة ، يجلّ القوانين منه إلى طاغية . ولم يكن سلطانه قد ثبتت أصوله حين اتفق أصحاب « ميجاكليس » و « ليكيرجوس » على طرده .

كان ذلك لخمس سنين مضت على قيامه بالأمر حين كان

(١) هى المدينة العليا أو القلعة .

« إيجيسياس » أركوناً ، ولم يمض على ذلك أحد عشر عاماً حتى أحس « ميجاكليس » أن حزبه خارج عليه ، فأخذ يكاتب « پيزيستراتوس » سراً . فشرط عليه أن يتزوج ابنته، ورده إلى أثينا بحيلة تخلق بالعصور القديمة وتبين ما كان عليه الناس من السذاجة المطلقة :

أذاع في المدينة أن الإلهة أثينا رادة « پيزيستراتوس » إلى وطنه ، وكان قد استكشف امرأة جميلة طويلة القامة نشأت في « الديموس » الذى يسمى « پايانيا » كما يروى هيرودوتوس ، أو بائعة تيجان من أصل تراقى فى قسم « كوليتوس » كما يقول غيره ، وكان اسمها « فويا » فألبسها لباس أثينا وأدخلها المدينة إلى جانب « پيزيستراتوس » . وقد دخل « پيزيستراتوس » المدينة تحمله عجلة وإلى جانبه هذه المرأة ، والشعب يستقبله جاثياً خاضعاً قد ملأه الإعجاب والتقوى .

الفصل الخامس عشر

بيزيستراتوس

نفيه الثانى وعودته

كذلك تمت عودته الأولى ، ثم لم تمض ست سنين حتى اضطر إلى أن يترك المدينة مرة أخرى ، فقد أصبح من المستحيل أن يثبت فى مكانه لأنه لم يرد أن يدنو من بنت « ميجاكليس » . فخاف أن يتفق

الحزبان المتعارضان ، وولّى هارباً . فاستقر أول الأمر على خليج « ترميا »[١] فى مكان يسمى « رايكلوس » ثم انتقل إلى الأرض التى تمتد حول جبل « بانجايوس »[٢] . ومن هنا جمع كثيراً من المال وحشد كثيراً من المستأجرة وسافر إلى أريتريا[٣] . وبعد أن مضى على هربه عشر سنين حاول لأول مرة أن يستعمل القهر ليسترد سلطانه على أثينا . وكان أشد الناس إعانة له على ذلك أهل طيبة و « اوجداميس » طاغية « ناكسوس »[٤] وفرسان أريتريا الذين كان بيدهم الأمر فيها . فانتصر بالقرب من معبد « پاللينى »[٥] واستولى على الأمر . واستطاع أن يثبت سلطانه بعد أن جرد الشعب من سلاحه . ثم سافر إلى « ناكسوس » وأثبت فيها سلطان « اوجداميس » .

وإليك الطريق التى سلكها لتجريد الشعب من سلاحه ، بعد أن استعرض الجيش فى أسوار « اناكيون »[٦] أظهر أنه يريد أن يخطب الناس وأخذ يتكلم بصوت منخفض . فلما أعلن الناس أنهم لا يسمعون

---

(١) سالرنيك .

(٢) سلسلة صغيرة من الجبال فى تراقيا ومقدونيا تعرف الآن باسم « **Pangée** ».

(٣) مدينة عظيمة فى جزيرة (أوبايا) تعرف الآن باسم (باليوكاسترو) . وجزيرة (أوبايا) التى تقوم فيها هذه المدينة هى جزيرة عظيمة فى بحر إيجيا تواجه أتيكا وبويوتيا .

(٤) جزيرة يونية فى بحر إيجيا .

(٥) حى فى أتيكا كان معبده يسمى ياللينيون ، وكان معبداً للإلهة أثينا .

(٦) معبد الديوسكورى ، وهما كستور وبولردوكيس أخوا هيلانة زوج مينلاوس وبطلة الألياس . كان اليونان يؤلهون هذين البطلين ويزعمون أنهما إذا اشتركا فى حرب نصرا من أعاناه ، ولهذا عبدا فى جميع المدن اليونانية .

شيئاً دعاهم إلى أن يصعدوا إلى مدخل « الأكروپوليس » ليكون الاستماع عليهم ميسوراً . وبينما كان يخطب الناس أخذت طائفة كان قد أعدها لهذا الغرض تنزع الأسلحة ، فلما أتمت ذلك حفظتها فى بناء كان يقوم بالقرب من « تيزيون » [١] ثم عادت إلى « پيزيستراتوس » وهو يتم خطبته وأنبأته بما فعلت .

فقص « پيزيستراتوس » على الشعب ما دبر وما أنفذ أعوانه ، وأعلن أن ليس فى ذلك ما يدعو إلى الدهش أو إلى الحزن ، وأن الناس متى عادوا إلى بيوتهم فخليق بهم ألا يعنوا إلا بأمورهم الخاصة ، وأنه وحده قائم بكل ما تحتاج إليه الأمور العامة من تدبير .

الفصل السادس عشر

بيزيستراتوس

وصف حكومته

كذلك قام سلطان « پيزا يستراتوس » وكذلك اختلفت عليه الصروف . وقد حكم « پيزيستراتوس » المدينة كما قدمنا وهو إلى إجلال القوانين أقرب منه إلى انتهاك حرمتها . وقد كان سهل الجانب حلو الخلق حليماً رفيقاً . وكان يقرض الفقراء ما يمكنهم من أن يستثمروا أرضهم ،

(١) معبد (تيزيوس) البطل الأثينى المعروف .

وإنما كان يفعل ذلك لشيئين :

الأول أنه كان يريد أن يتفرق هؤلاء الناس فى الأرض ليزرعوها وألا يعيشوا فى المدينة ، فإذا فرغوا لاستثمار الأرض فنمت ثروتهم لم يكن لهم من الرغبة ولا من الوقت ما يمكنهم من الالتفات إلى الأمور العامة .

الثانى أنه كلما زرعت الأرض واستثمرت نمت ثروته وكثر دخله ، لأنه كان يجنى الضريبة على ما تثمر الأرض . ولهذا كله أقرّ قضاة فى الضواحى . وكان يخرج بنفسه من حين إلى حين ليلاحظ كل شىء وليفصل بين المتخاصمين حتى لا يحتاج الزراع إلى أن يتركوا مزارعهم ويحضروا إلى المدينة .

وقد خرج مرة فجرت له هذه الحادثة المعروفة ، وهى أنه رأى رجلا يزرع فى الأرض التى تحيط بـ « الهوميتوس »[1] حقلا يعرف منذ ذلك الوقت بالحقل الصريح ، ورأى أنه لا يقلب إلا الحصى ، فأمر عبده أن يسأل الرجل ماذا تثمر له هذه الأرض ؟ فأجاب الرجل : لا تُثمر لى إلا العناء . ومع هذا فإن « پيزيستراتوس » يجنى عليها الضريبة . فأعجب « پيزيستراتوس » بهذه الصراحة وبمحاولة الرجل استثمار أرضه على جدبها ، وأعفاه من كل ضريبة .

ولم يتخذ فى حكومته شيئاً مسيئاً أو محنقاً ، إنما عمل فى سبيل السلم ، واستطاع أن يحفظ الأمن والهدوء فى داخل المدينة . ومن هنا نشأ هذا المثل الذى ردده الناس كثيراً من بعده : « إن الحياة فى سلطان

(١) جبل فى أتيكا يقع فى جنوب أثينا ، واسمه الآن : تريلوفونى .

پيزيستراتوس لهى الحياة فى عصر كرونوس [١] » .

وإنما استحال سلطانه إلى ظلم وقسوة فى زمن متأخر بعد أن أسرف أبناؤه واسترسلوا فى الطغيان ، وإنما كان يحمد الناس له سيرته التى كانت تظهر رفقه وحبه للشعب ، على أنه أطاع القوانين فى كل تدبيره للمدينة من غير أن ينتحل لنفسه سلطة غير مشروعة . ولقد دُعى يوماً أمام مجلس « الأريوس پاجوس » متهماً بالقتل ، فحضر مجلس الحكم كرجل يريد أن يدافع عن نفسه وفزع المتهم فلم يحضر .

ومن هنا طال سلطانه ، واستطاع أن يسترد الملك مع يسر وسهولة كلما أبعد عنه . فقد كان له حب كثير من الأشراف ، وحسن استعداد الشعب ، لأنه كان مستوى الميل إلى الحزبين ، فاكتسب بعض الناس بالصداقة وبعضهم بمآثر خاصة . وكانت قوانين الأثينيين التى شرعت لاتقاء طغيان الطغاة هينة قليلة القسوة ، لا سيما القانون الذى شرع لمن يميل إلى الطغيان أو يعد له ، وهذا نصه : إن القوانين الأثينية التى شرعها آباؤنا تقضى بأن من مال إلى الطغيان أو أعد له فهو معاقب هو وذريته بالآتميا .

---

(١) أبو كبير الآلهة ذوس ، وكان اليونان يزعمون أن عصره هو العصر الذهبى لا شقاء فيه .

الفصل السابع عشر

بيزيستراتوس

موته وسلطان أبنائه

وصل « بيزيستّراتوس » إلى الشيخوخة وهو قائم بتدبير المدينة ، ومات حين كان « فيلونيوس » أركوناً . وكان قد مضى على اغتصابه للملك ثلاث وثلاثون سنة ، قضى منها تسع عشرة سنة مالكاً للأمر ، وقضى ما بقى فى النفى . ومن هنا كان من الخطأ الذى لا شك فيه القول بأن سولون قد أحب « بيزيستّراتوس » وأن « پيزيستّراتوس » كان زعيم الأثينيين فى الحرب التى نصبوها لـ « ميجار » لأخذ جزيرة « سلامين » . فإن سن الرجلين تجعل هذا الفرض مستحيلا ، ويكفى أن نقارن بين عصرى حياتهما وتاريخى موتهما .

قام أبناؤه بالأمر من بعده ومضوا فيه على سنة أبيهم ، وكان قد ولد له من زوجة أثينية مشروعة ولدان « هيبياس » و « هيپّاركوس » ومن زوجة «أرجية» ولدان آخران ، هما : «يوفون» ، و«هيجيز يستّراتوس». وكان هذا الأخير يلقب « تيتّالوس » فقد كان « پيزيستّراتوس » تزوج امرأة من « أرجوس » وهى ابنة أحد أعضاء هذه المدينة ، واسمه « جوربجيلوس » واسمها « تيموناسا » كانت قبل ذلك زوجة « لأركينوس » من مدينة

« أمبراكيا » ومن أسرة « كوبسيليديس » ، وكان هذا الزواج الثانى « لپيزيستراتوس » مصدر حلف بينه وبين « أرجوس » . وكان « هيجيزيستراتوس » قد قاد ألفاً من أبنائها إلى الموقعة التى كانت بالقرب من معبد « پاللينى » . ويزعم بعض الرواة أن هذا الزواج قد عقد أيام النفى ، ويزعم آخرون أنه قد عقد بينما كان الأمر بيده .

الفصل الثامن عشر

البيزيستراتيون

مؤامرة أرموديوس وأريستوجيتون

آل الأمر بحق المولد والبكورة إلى « هيباركوس »[1] و « هيبياس » . كان «هيبياس» أكبرهما شديد الجد ميالا إلى العناية بالأمور العامة ، فأخذ بيده أعنة الحكم . وكان « هيباركوس » يميل إلى أخلاق الشبان محباً صديقاً لآلهة الشعر فهو الذى دعا إلى أثينا « أنا كريون »[2]

(١) ينكر « ترسيديد » أن يكون « هيباركوس » قد شارك أخاه « هيبياس » فى الأمر ، ويرى أن القول بذلك مصدره جهل الشعب وعدم ترويه . وليس من شك فى أن أرسطاطاليس قد قرأ توسيديد ، فأى الرجلين أحرى بالثقة . (انظر توسيديد فصل : ٢٠ — الكتاب الأول) .

(٢) شاعر غزل تغنى الحب والخمر . ولد فى جزيرة تيوس نحو سنة ستين وخمسمائة ق.م .

و « سيمونيديس »[1] وغيرهما من الشعراء . أما « تيتّالوس » فقد كان أشد شباباً وكانت له سيرة ملؤها الجرأة والعنف . وهو مصدر ما ألم بهذه الأسرة من شقاء .

أحب « أرموديوس » ولم يلق جزاء حبه . لم يستطع أن يملك نفسه ويكبح جماح طبيعته العنيفة بل أظهر غيظه لا سيا فى هذه الفرصة . كان من حق أخت « أرموديوس » أن تكون من حاملات الأسفاط فى حفل أثينا ، فأبى عليها ذلك مهيناً أخاها « أرموديوس » وواصفاً له بالخنوثة . فحنق لذلك « أرموديوس » واتفق مع « أريستوجيتون » ونفر كثير من أعضاء المدينة وائتمروا بمحاولة ما هو معروف . فلما كان يوم العيد أخذوا يرقبون « هيبياس » وهو يستعد على « الأكروپوليس » لاستقبال الحفل الذى كان ينظمه فى المدينة « هيپاركوس » فرأيا أحد شركائهم يتحدث إلى « هيبياس » تحدث الصديق ، فظنا أنهما قد خُدعا وأرادا أن يضربا ضربة على الأقل قبل أن يؤخذا ، فانحدرا إلى المدينة منفردين متعجلين ، وصادفا « هيباركوس » بالقرب من « ليوكوريون »[2] حيث كان ينظم الحفل فقتلاه . وكذلك فشلت مؤامرتهما لأنهما تسرعا . فأما « أرموديوس » فلم يلبث أن قتله الحرس وأخذ « أريستوجيتون » فلقى قبل موته عذاباً طويلاً أليماً .

---

(١) شاعر غنائى أجاد المدح والرثاء . ولد فى جزيرة كيوس نحو سنة ثمان وخمسين وخمسمائة ق.م .

(٢) معبد فى أثينا ، (انظر الفصل الذى أشرنا إليه آنفاً من كتاب ، توسيديد) .

وقد اتهم فى أثناء تعذيبه أشخاصاً كثيرين عرفوا بشرف المولد وبما كان بينهم وبين الطغاة من صداقة . وعجز هؤلاء فى أول الأمر عن استكشاف أثرٍ ما من آثار المؤامرة ، وليس من الحق ما زعموا أن « هيبياس» قد نزع من المحتفلين أسلحتهم واستطاع بذلك أن يفجأ من كانوا قد اتخذوا الخناجر ، فلم يكن الأثينيون يحملون فى ذلك الوقت مسلحين ، إنما استحدثت الديموقراطية هذه العادة فى زمن متأخر .

ويقول أنصار الديموقراطية أن « أرموديوس » (١) إذا كان قد اتهم أمام الطغاة أصدقاءهم ، فإنما تعمد ذلك ليحمل هؤلاء الطغاة على اقتراف الإثم ، ولينقص من قوتهم بحملهم على قتل أصدقائهم الأبرياء . ويقول آخرون إنه لم يخترع شيئاً ، وإنما كان يتهم شركاءه فى الجريمة حقاً . فلما رأى أن كل ما كان يبذل من الجهد لم يكن ليذيقه الموت ، أعلن أنه ذاكرٌ أسماء طائفة كثيرة من الشركاء ، وأقنع « هيبياس » بوجوب مصافحته تأكيداً لصدق ما يقول . فلما صارت يد « هيبياس » فى يده أخذ يهينه وينعى عليه لأنه يصافح قاتل أخيه . فاغتاظ لذلك « هيبياس » ولم يملك نفسه غضباً واستل سيفه فقتله .

---

(١) كذا بالأصل اليونانى . وصوابه « أريستوجيتون » ولا شك فى أن هذا سهو من الناسخ . فقد بين لنا المؤلف أن « أرموديوس » قد قتله الحرس » .

الفصل التاسع عشر

البيزيستراتيون

طغيان هيبياس وسقوطه

ومنذ ذلك الوقت اشتد طغيانه وقسوته شيئاً فشيئاً ، فقتل عدداً غير قليل من أعضاء المدينة ، ونفى آخرين انتقاماً لأخيه ، وحذره الناس جميعاً .

مضت على ذلك ثلاث سنين رأى فيها « هيبياس » أنه غير آمن فى المدينة فأخذ يحصن « مونيكيا »[١] ، مقدراً اتخاذها له منزلا . وكان العمل فى ذلك قد بدأ حين طرده « كليومينيس »[٢] ملك « سبارتا » .

كان الوحى قد أعلن فى كل وقت أن أهل « سبارتا » هم وحدهم مديلو دولة الطغاة ، وإليك كيف وصلت إلى ذلك فى أثينا :

كان المنفيون ، وعلى رأسهم آل الكميون ، عاجزين عن أن يعودوا إلى المدينة لضعف قوتهم ، وكانوا كلما حاولوا ذلك فشلوا فيه ، فقد حصنوا مثلا « ليبسيدريون »[٣] دون جبل « البارنيس »[٤] وأقبلت طائفة

---

(١) ثغر فى أتيكا .

(٢) ملك من سنة تسع عشرة وخمسمائة إلى سنة تسعين وأربعمائة .

(٣) هو اسم ما يقع فى « أتيكا » من جبل « البارنيس » .

(٤) جبل على الحدود بين « أتيكا » و « بويوتيا » يعرف اليوم بجبل « أوزاس » .

من الأثينيين فانضمت إليهم . ولكن الطغاة حاصروهم فيه وأخرجوهم منه ولذكرى هذا الفشل تغنى الناس على موائدهم بعد ذلك بزمن طويل هذه الأغنية : لتلعن الآلهة « ليبسيدريون » خائن الأصدقاء ، أيّ رجال أهلكت . شجعان فى الحرب كرام المولد قد أظهروا يومئذ أنهم أبناء كرام لآباء كرام .

فلما أيسوا من الفوز فى كل ما حاولوا أمضوا عقداً على أن يعيدوا بناء المعبد فى « دلف » . وقد أتاح لهم ذلك [١] مضافاً [٢] إلى ما كان لهم من ثروة ضخمة ، أن يؤكدوا الحلف بينهم وبين سبارتا .

وفى الحق إن كاهنة المعبد أخذت كلما دخل رجل من أهل سبارتا أمرته بتخليص أثينا . وما زالت بأهل سبارتا حتى حملتهم على إعانة المنفيين ، برغم ما كان بينهم وبين « البيزيستراتيين » من صلات الضيافة . على أن ما كان من المحالفة [٣] بين « البيزيستراتيين » وبين « أرجوس » لم يكن قليل الأثر فى حمل سبارتا على إعانة المنفيين . فأرسلت بطريق البحر جيشاً يقوده « انكيمولوس » . ولكن « التسالى كمياس » أقبل فى ألف فارس لإعانة « البيزيستراتيين » فانهزم « نكيمولوس » وقتل .

---

(١) لأن سبارتا كانت قد أخذت نفسها بحماية المعبد وتأييده ، فكل عمل حسن يمسه فقد كان يرضيها .

(٢) إشارة إلى ما عرف به أهل سبارتا وملوكها خاصة من بيعهم أنفسهم وقبولهم للرشوة .

(٣) كان العداء شديداً قديم العهد بين «سبارتا» و « أرجوس » وكان « كليومينيس » هذا من أشد أهل سبارتا حرصاً على حرب «أرجوس» وقد حاربها فقهرها وكاد يأخذها عنوة .

اغتاظ أهل سبارتا لهذا الفشل فأرسلوا من طريق البر جيشاً أقوى من الجيش الأول يقوده الملك « كليومينيس » . فحاول الفرسان « التساليون » عبثاً أن يمنعوا هذا الجيش من دخول « أتيكا » فما زال بهم « كليومينيس » حتى فرقهم ، واضطر « هيبياس » إلى السور الذى يسمى « بيلارجيكون »[1] فحصره فيه بمعونة الأثينيين .

لم يكن « كليومينيس » قد برح « أتيكا » حتى أسر أبناء « البيزيستراتيين » الذين كانوا يحاولون الهرب . فلم يلبث الطغاة أن فاوضوا فى الصلح على أن تسلم حياة أبنائهم . فأجلوا خمسة أيام لنقل ما كان لهم ثم أسلموا « الأكروپوليس » إلى الأثينيين ، حين كان « أرپاجيديس » أركوناً . وقد مضى على موت أبيهم سبع عشر سنة كاملة . فإذا أضفنا إليها مدة سلطان « بيزيستراتوس » كان حكم الطغاة قد أخضع أثينا تسعاً وأربعين سنة .

الفصل المتم العشرين

حال الأحزاب بعد طرد الطغاة

لم تكد تسقط دولة الطغاة حتى ظهرت الخصومة والمنافسة بين

---

(١) سور « الأكروبوليس » كان الأثينيون يزعمون أنه بناء « البيلاجيين » وهم سكان الأرض الأقدمون .

« إيزاجوراس بن تيزاندروس » صديق الطغاة وبين « كليستينيس »[1] من آل « الكميون » . رأى « كليستينيس » أنه أضعف من أن يقاوم اتفاق خصومه السياسيين فجلب إلى نفسه الشعب بما حاول من جعل الحكومة فى يد الكثرة المطلقة ، واشتد أثره ففاز على منافسيه . حينئذ دعا « إيزاجوراس » مرة ثانية « كليومينيس » لما كان بينهما من صلة الضيافة ، وأقنعه بوجوب طرد الآثمين . فما زالوا يعتقدون أن آل « الكميون » لا يزالون مدنسين بإثم آبائهم . فهرب «كليستينيس » مع طائفة قليلة . ونفى « كليومينيس » سبعمائة أسرة أثينية . وحاول بعد ذلك أن يحل مجلس الشورى وأن يجعل الحكم إلى « إيزاجوراس »[2] وثلثمائة من أصحابه . ولكن مجلس الشورى قاوم ، وجمع الشعبُ قوته . ولجأ « كليومينيس » و « إيزاجوراس » وأنصارهما إلى « الأكروپوليس » . فأحاط به الشعب وحاصره يومين كاملين ، ثم أباح الخروج لـ «كليومينيس » وأنصاره

---

(١) هو ابن « ميجاكليس » الذى كان رئيساً لحزب أهل الساحل الذين كانوا يتوسطون بين الديمقراطية الغالية والأرستقراطية المتطرفة . وكان « ميجاكليس » قد تزوج بنت طاغية عظيم السطوة فى مدينة « سكيون » يقال له «كليستينيس » فسمى ابنه باسمه . وهذا الذى يذكره أرسطاطاليس من سيرة «كليستينيس » يدلنا على استحالة هذا الحزب المعتدل واشتداد ميله إلى الديموقراطية ، وما بذله من جهد فى استرضاء الشعب وتحويله عن الطغاة الذين كانوا له أنصاراً .

(٢) كانت « سبارتا » تكره الطغاة وتنصب لهم الحرب ، ولكنها كانت تكره الديموقراطية أيضاً ولا تؤيد إلا الأرستوقراطية ، وإلا الأرستوقراطية التى تستبد الأقلية فيها بالسلطان .

بمقتضى هدنة ، ودعا « كليستينيس » والمنفيين .

فلما استرد الشعب سلطانه وكل الأمر إلى « كليستينيس » كفؤاً لزعامة الحزب الديموقراطى . وفى الحق إن طرد الطغاة إنما كان صنيعة لآل « الكميون » لأنهم كانوا دائماً يحرضون على الثورة . وكان « كيدون » قد حاول قبلهم طرد الطغاة . ومن هنا كانوا يتغنون تشريفاً له على الشراب : يا غلام ، املأ القدح تشريفاً لـ « كيدون » واحذر أن تنساه إن ملأت قدحاً تشريفاً للشجعان .

الفصل الحادى والعشرون

عصر كليستينيس

رقى نظم سولون الديموقراطية . القبيلة والديموس

لهذه الأسباب نال « كليستينيس » ثقة الشعب . ولما ترأس « كليستينيس » الحزب الديموقراطى أنفذ ما كان يريد من إصلاح ، حين كان « إيزاجوراس » أركوناً ، لثلاث سنين مضين من سقوط الطغاة .

فبدأ بأن قسم الأثينيين إلى عشر قبائل ، ولم يكونوا ينقسمون إلى ذلك الوقت إلا إلى أربع ، ولكن « كليستينيس » أراد أن يشتد اختلاط الناس واتصال بعضهم ببعض، وأن يكون الحكم بيد الكثرة المطلقة منهم.

ومن هنا نشأت هذه الجملة التي كانت توجه فيما بعد إلى من كان يحاول إصلاح « ثبت » الأسر : لا تمسّ القبائل .

زاد « كليستينيس » عدد مجلس الشورى فجعله خمسمائة ، يمثل كل قبيلة فيه خمسون . وكانت كل قبيلة في أول الأمر تقدم إلى مجلس الشورى مئة عضو . وإنما عدل عن تقسيم الشعب إلى اثنتي عشرة قبيلة مخافة أن يسقط فيما جرى عليه النظام القديم من تقسيمه إلى اثنتي عشرة « تريتّويس » . فقد كانت كل قبيلة من القبائل الأربع تنقسم إلى ثلاث « تريتّويس » وكان هذا النظام غير كاف لاختلاط الشعب .

وقد قسم الأرض إلى ثلاثين « ديموس » عشرة حول المدينة وعشرة في « پاراليا »[١] وعشرة في « ميزوجيا »[٢] ، وهذه الأقسام التي سماها « تريتّويس » وزعت بواسطة الاقتراع على القبائل العشر ، لكل قبيلة منها ثلاث . فأصبحت كل قبيلة منتشرة في جميع « أتيكا » . وألف أهل كل قسم من هذه الأقسام طائفة محصورة تسمى « ديموتاى » . ولأجل ألا تنم أسماء الأجناس القديمة على الأعضاء الجدد في المدينة قرر « كليستينيس » ألا تستخدم إلا الأسماء المتخذة من « الديموس » .

من ذلك الوقت ، ليس غير ، استعملت الأسماء المشتقة من « الديموس » . وقد أضاف « كليستينيس » إلى « الديماركوس »[٣]

---

(١) الساحل .
(٢) أتيكا الوسطى . ومعنى الكلمة الحرفي : وسط الأرض .
(٣) هو رئيس الديموس .

ما كان يقوم به « النوكراروس » قديماً من العمل ، فإن « الديموس » كان قد قام مقام « النوكراريا » . فأما أسماء « الديموس » فقد استعارها من أسماء الأماكن ، أو من أسماء الأشخاص الذين أنشأوا القرى ؛ لأن كثيراً من هذه « الديموس » لم يكن له اسم معروف .

فأما الأسر التى كانت تؤلف « الفراتريا »[١] والتى كانت تمتاز بنظام دينى خاص ، فقد تركها على حالها احتفاظاً بالسنة القديمة . وقد تسمت القبائل العشر بأسماء عشرة من الأبطال عينتهم كاهنة « أبولون » بين مئة اسم كانت قد أعدت من قبل .

الفصل الثانى والعشرون

كليستينيس

الصفة الديموقراطية لنظامه . الأوستراكيسموس

أصبح النظام الأثينى بعد هذا الإصلاح أشد قرباً إلى الديموقراطية منه فى عصر سولون . ذلك أن الطغاة لما أهملوا[٢] قوانين سولون ، كانوا

(١) ترجمتها الحرفية : أخوة . وكانت هذه الكلمة تطلق على جماعات دينية لم تكن تخلو منها مدينة يونانية أو رومانية .

(٢) ذكر أرسطاطاليس أن « بيزيستراترس » قد احتفظ بقوانين سولون . فلعل أبناءه هم الذين أهملوها . ومهما يكن من شىء فلا شك فى أن الطغاة لم يحتفظوا بالقوانين الديموقراطية كل الاحتفاظ .

كأنهم قد نسخوها . وكان « كليستينيس » كأنه قد وضع نظماً جديدة مال فيها إلى إرضاء الشعب ، ومن بين هذه النظم « الأوستراكيسموس »[١]

ولم تمض على هذه القوانين أربع سنين حتى أخذ مجلس الشورى بأن يُقسم أعضاؤه اليمين ، التي لا يزالون يُقسمونها إلى الآن . وذلك حين كان « أرموكريون » أركوناً ثم تقرر بعد ذلك أن ينتخب لمنصب « الستراتيجوس » عشرة[٢] ، واحد عن كل قبيلة . وكان « للبوليماركوس» قيادة الجيش كله .

ومضت على ذلك إحدى عشرة سنة ، ثم كانت واقعة « ماراثون »[٣] التي انتصر فيها الأثينيون ، حين كان « فاينيپوس » أركوناً . ومع أن هذا الانتصار كان قد شجع الشعب وجرأه ، فقد بقي قانون « الأوستراكيسموس سنتين من غير أن يحاول تنفيذه لأول مرة . وإنما شرع هذا القانون . لاتقاء رؤساء الأحزاب إذا عظمت قوتهم ، فقد كان الأثينيون يذكرون أن « بيزيستراتوس » كان رئيس الحزب الديموقراطي حين اغتصب السلطان ، وكان أول من أصابه هذا القانون أحد أقارب الطاغية ، وهو

---

(١) قانون أثيني كان يقصد به اتقاء من عظم أثره من زعماء الأحزاب وأصبح خطراً على الديموقراطية . وقد اشتق اسمه هذا من « أوستراكون » وهي قطعة من الفخار كان يكتب عليها اسم من يراد القضاء عليه . وكان الأثينيون إذا أقروا تنفيذ هذا القانون على أحد أبعدوه عشر سنين من غير أن يحرموه حقاً ما من حقوقه .

(٢) كانوا أربعة من قبل .

(٣) أول وقعة من وقعات الحروب الميدية في أوربا انتصر فيها الأثينيون وحدهم سنة تسعين وأربعمائة قبل المسيح .

« هيبـّاركوس » ابن « كارموس » الكولوني ، كان « كليستينيس » قد أراده حين شرع هذا القانون ، وكان يريد نفيه .

وذلك أن الأثينيين لما فطروا عليه من اللين وحسن الشيمة كانوا قد تركوا أصحاب الطغاة فى المدينة من غير أن يعرضوا لهم بسوء ، ولا سيما الذين لم يعينوا الطغاة إبان الاضطراب. وكان زعيم هذا النفر « هيبـّاركوس »

وفى السنة التالية حين كان « تيليسينوس » أركوناً انتخب لمنصب الأركون تسعة بواسطة الاقتراع . وقد انتخبوا من طبقة الذين يملكون خمسمائة « مديمنوس » ، والذين كان الشعب قد عينهم من قبل .

وهذه أول مرة منذ عصر الطغاة اصطنع فيها الاقتراع ، وكانت قد جرت العادة أن ينتخب الأركون بواسطة التصويت .

وفى هذه السنة نفسها قضى « بالاوستراكيسموس » على « ميجاكليس» ابن « إيبـّوكراتيس » الألوبيكى. ومكثوا ثلاث سنين أيضاً لا ينفذون هذا القانون إلا على أصحاب الطغاة ، ثم بدأوا فى السنة الرابعة ينفذونه على كل عضو عظمت قوته من أعضاء الأحزاب الأخرى . وكان أول من أصابه القانون من غير حزب الطغاة « كسانثيبوس »[1] بن « أريفرون » .

مضت على ذلك سنتان واستكشفت مناجم « مارونيا » حين كان « نيكوميديس » أركوناً . وأخرجت هذه المناجم فى زمن قليل مئة « تالانتون » . فعرض بعضهم أن تقسم هذه الفضة على الشعب ، ولكن

---

(١) هو أبو بيريكليس .

« تيميستكليس » أبى ذلك ، ومع أنه لم يبين الوجه الذى كان يريد أن ينفق فيه هذا المال فقد عرض أن يُقرض للمئة الذين هم أكثر أهل المدينة ثروة لكل واحد منهم « تالانتون » . فإن أقر الشعب إنفاق هذا المال فيما أنفق فيه أضيفت هذه النفقات إلى حساب الدولة ، وإلا اضطر المقترضون إلى أداء دينهم ، وعلى هذا الشرط أذن له أن يتصرف فى المال . فأمر كل واحد من هؤلاء المئة أن يصطنع سفينة ذات ثلاثة صفوف من المقاذيف . وإنما حارب الأثينيون أعداءهم من البرابرة فى « سلامين » بهذا الأسطول . وفى نحو هذا الوقت قضى «بالاوستراكيسموس» على «أرستيديس » بن « لوسياكوس » .

ولثلاث سنين مضين من هذا كانت غارة « كسرسيس »[1] حين كان « هوبسيكيديس » أركوناً ، فقرر الأثينيون إرجاع كل من قضى عليهم « بالأوستراكيسموس » ، وقرروا أن ليس لمن قضى عليهم « بالأوستراكيسموس » أن يتجاوزوا منازلهم ما بين رأس « جيرايستوس » و « إسكولايون » . فإن فعلوا عرضوا أنفسهم لفقد حقوقهم السياسية جميعاً .

---

(١) سنة ثمانين وأربعمائة .

الفصل الثالث والعشرون

عصر الأريوس باجوس

رقى الديموقراطية الأثينية وحكمتها

إرستيديس وتيميستوكليس

كذلك استمرت أثينا تعظم وترقى شيئاً فشيئاً مع الديموقراطية . فبعد أن كانت الحروب الميدية استأثر شيوخ « الأريوس پاجوس » بالحكم ودبروا أمر المدينة ، من غير أن ينالوا هذا السلطان بقرار من الشعب ، وإنما كان مصدر ذلك حسن ما أبلوا فى معركة « سلامين » ، حين يئس « الستراتيجوى » من الجمهورية ، وأعلنوا أن على كل فرد أن يبحث عن نجاته وسلامته . فقد جمع هؤلاء الشيوخ المال وأعطوا كل مقاتل ثمانية دراهم وأركبوهم السفن . ومن هنا أذعن الشعب لسلطانهم واستحقت حكومة أثينا حسن الثناء . فإن الأثينيين فى هذا الوقت أحسنوا تجربة الحرب واكتسبت مدينتهم مجداً عظيماً بين مدن اليونان ، واضطرت سبارتا إلى أن تنزل لها عن سيادة البحر . وكانت رياسة الحزب الديموقراطى فى ذلك الوقت لـ « أرستيديس » بن « لوسياكوس » و « تيميستوكليس » ابن « نيوكليس » وكانت لأحدهما زعامة الحرب وللآخر شهرة بالمهارة السياسية وعدالة ميزته من معاصريه . ومن هنا كان أحدهما قائد أثينا ، والآخر مشيرها السياسى .

تعاونا على إقامة أسوار المدينة وإن اختلفا فى الرأى . وكان « أرستيديس » قد تربص الفرصة التى ساءت فيها سمعة أهل سبارتا ، لقبح سيرة « پوسانياس »[1] . فقطع ما كان بين سبارتا وبين اليونيين من صلة وحلف . وهو أيضاً الذى أخذ المدن المحالفة بدفع ضريبة إلى أثينا ، حين كان « تيموستينيس » أركوناً . وأخذ اليونيين بأن يُقسِموا على أن يكون عدو أثينا عدواً لهم وصديقها صديقاً لهم . وتوثقاً بذلك ألقوا فى البحر كتلا من الحديد أحميت فى النار حتى احمرت .

الفصل الرابع والعشرون

الأريوس باجوس

ارستيديس يجذب الأثينيين إلى المدينة

قسوة السيادة الأثينية

ثم اجترأت أثينا وكثر ما كان ينصب فيها من الثروة ، فنصح

(١) ملك سبارتا الذى انتصر على الفرس فى موقعة « بلاتيا » سنة تسع وسبعين وأربعمائة . أحسن البلاء فى مطاردة الفرس واستنقاذ المدن الأسيوية من سلطانهم . ثم أسكره النصر فساءت سيرته وقبل رشوة الفرس وأعد لاستبعاد اليونان . فحاكمته مدينته وقضت عليه بالموت . فاستجار بمعبد أثينا وحصر فيه حتى أشرف على الموت جوعاً . ثم استخرج من المعبد مخافة أن يكون موته مصدر سخط الآلهة ، فمات خارجه . ويقال إن أمه أعانت على حصره . وذلك سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

« أرستيديس » للأثينيين أن يستأثروا بالسيادة ، وأن يتركوا الريف ويقيموا في المدينة . وأعلن إليهم أنهم واجدون فيها ما يحتاجون إليه من رزق ، لأن بعضهم سيشتغل بالحرب ، وبعضهم سيعنى بحراسة المدينة ، وبعضهم سيتولى تدبير الأمور العامة . وكذلك يقبضون على السيادة بيد من حديد . فسمعوا له ، وما كادوا يستأثرون بالسلطان حتى أخذت أثينا تقود حلفاءها قيادة ملؤها العنف ، إلا جُزُر : كيوس ، ولسبوس ، وساموس ، لأنها كانت تعتبر هذه الجزر الثلاث كأنها حامية لملكها . ولهذا تركت لها ما كان لها من نظام وما كان لحكوماتها على رعيتها من سلطة . وفي الوقت نفسه ضمنت المدينة للكثرة من الشعب رزقها ، كما كانت تقضي بذلك سياسة « أرستيديس » . فكانت المدينة تغذو أكثر من عشرين ألف رجل ، تُنفق عليهم مما يجبى لها على حلفائها من المعونة غير العادية ، ومن الحقوق المأخوذة على التجارة ومن الضرائب . فقد كان هناك ستة آلاف قاض ، وست عشرة مئة من الرماة ، واثنتا عشرة مئة من الفرسان . وكان مجلس الشورى يعدل خمسمائة عضو . وكان حرس دور الصناعة يعدلون هذا العدد . وكان حرس المدينة خمسين . وكان الذين يعملون في مناصب الدولة يقربون من سبعمائة في داخل البلاد ومثلهم في خارجها .

فلما أخذت أثينا في الحرب كان لها خمسمائة وألفا جندي من المشاة ذوي الأسلحة الثقيلة ، وعشرون سفينة لحماية الساحل ، وسفن أخرى لجباية الضرائب عليها ألفا رجل يختارون بالاقتراع . أضف إلى ذلك

أعضاء « البروتانيون »[١] واليتامى وحرس السجون . كان كل هؤلاء الناس يحصلون على أرزاقهم من دخل الحكومة .

الفصل الخامس والعشرون

عصر أفيالتيس وبيركليس

وسقوط الأريوس باجوس

كذلك ضمنت المدينة للشعب رزقه . وقد حفظ « الأريوس پاجوس » تدبير أمور الدولة سبعة عشر عاماً بعد انقضاء الحروب الميدية[٢] . ولو أن سلطانه أخذ ينقص شيئاً فشيئاً ، ولكن « أفيالتيس » بن « سوفونيديس » ، الذى كان قد اشتهر بالعدل والحزم والبعد عن الفساد ، والذى كان يرأس الحزب الديموقراطى ، رأى ازدياد عدد الشعب وشدة قوته ، فهاجم شيوخ « الأريوس پاجوس » .

بدأ فتخلّص من عدد كثير من أعضاء هذا المجلس بأن اتهمهم بسوء الإدارة ، ثم سلبه حين كان « كونون » أركوناً ، كل ما كان قد

(١) كان هؤلاء الأعضاء من أعضاء مجلس الشورى كما سترى ، ولكن أرسطاطاليس إنما ذكرهم بصفة خاصة لأن المدينة كانت تطعمهم أثناء قيامهم بالعمل .

(٢) أى بعد موقعة « سلامين » و « بلاتيا » . وكان القدماء يعتقدون أن هاتين الوقعتين كانتا آخر هذه الحروب ، وإن كانت الحرب قد استمرت بين الفرس واليونان إلى ما بعد منتصف القرن الخامس .

أضاف لنفسه من الاختصاصات الجديدة التى لم تكن له من قبل ، والتى كانت تمكنه من حماية النظام ، وقسمها بين مجلس الشورى وجماعة الشعب ومجالس القضاء . وقد أعانه على هذا « تيميستكليس » الذى كان أحد أعضاء «الأريوس پاجوس» . ولكنه كان يتخوف لأنه اتهم بالميل إلى الفرس.

لما عزم « تيميستكليس » على إسقاط هذا المجلس أقنع « أفيالتيس » بأن هذا المجلس يريد القبض عليه ، وأقنع المجلس نفسه بأنه سيدله على بعض أعضاء المدينة الذين يأتمرون بالنظام ويريدون تغييره . ثم قاد مندوبى هذا المجلس إلى حيث كان « أفيالتيس » ليدلهم على مكان الاجتماع ، وأخذ يتحدث إليهم محتداً . فلما رأى ذلك « أفيالتيس » ملكه الرعب ، فجلس على المائدة المقدسة وكل ثيابه « كيتون »[١] ساذج . ودهش الناس جميعاً لهذه الحادثة . ثم اجتمع « تيميستكليس » و « أفيالتيس » فاتهما مجلس « الأريوس پاجوس » أمام مجلس الشورى وأمام جماعة الشعب ، وما زالا به حتى سلباه ما كان بيده من سلطان .

---

(١) قميص كان يتخذه اليونان من الصوف أو الكتان ، وهو أساس لباسهم ، وهو ما يباشر أجسامهم من أجزاء اللباس . وكان من إحدى جهتيه مقفلا إلا منفذاً صغيراً تنفذ منه الذراع ، ومن الجهة الأخرى مفتوحاً قد خيط طرفاه من الأسفل وجمع من الأعلى على الكتف بواسطة الأزرار أو ما يشبهها . وكان « الكيتون » طويلا ضافى الذيل عند اليونيين عامة . وكذلك كان يتخذه النساء . أما « الدوريون » فكانوا يتخذون « الكيتون » قصيراً . وقد قلدهم الأثينيون فى ذلك منذ القرن الخامس . ومن « الكيتون » ما كان ذا أكمام ومنه ما كان بدونها . وقد افتن اليونانيون منذ القرن الخامس فى زخرفة الكيتون ، وتزيينه وتنويعه .

ثم استخفى بعد ذلك « أفيالتيس » بزمن قليل ، قتله « أرستيديكوس » التنجرى ، وكذلك سلب شيوخ « الأريوس پاجوس » حق حماية النظام .

الفصل السادس والعشرون

أفيالتيس و بيركليس

إضعاف الحزب المعتدل . تمكن « الزوجتاى » من الوصول إلى منصب

الأركون

(قضاة الديموس . الحقوق السياسية)

نتج من ذلك شيء من الضعف فى تنفيذ النظم ، مصدره تنافس المتسلطين على الشعب من الخطباء ، وقضت المصادفة ألا يكون للمعتدلين فى هذا الوقت رئيس حقًّا . فقد كان « كيمون » بن « ملتياديس » شابًّا ولم يشتغل بالسياسة إلا فى عصر متأخر . وأكثر من هذا أن الحرب كانت تحرم الشعب أنفع أبنائه . وإذ كان هؤلاء وحدهم هم الذين يشتركون فى الحرب حينئذ يوم تجىء نوبتهم بمقتضى الديوان ، وإذ لم يكن لـ « الاستراتيجوى » ، الذين يقودونهم علم بالحرب ولا مجد إلا ما ورثوا عن آبائهم ، فقد كانت كل غارة تكلف المدينة ألفين أو ثلاثة آلاف من أبنائها ، حتى ذهبت خلاصة المعتدلين من الحزب الديموقراطى والحزب الأرستوقراطى فى الحرب .

فأما فيما دون ذلك فمع أن النظام لم يمس بسوء من الجهة العملية ، فقد كان إجلال الناس له أقل مما كان عليه من قبل . لم يكن أحد قد تعرض لانتخاب الأركون ، ولكن لم تمض خمس سنين على موت « أفيالتيس » حتى تقرر أن « الزوجتاى » يمكن أن يرشحوا بالانتخاب من بينهم من يشتركون فى الاقتراع لمنصب الأركون . وأول من شغل منهم هذا المنصب « منيسيثيديس » . وإنما كان الأركون ينتخب قبل ذلك بين الذين يملكون خمسمائة مديمنوس أو بين الفرسان[1]. وكان « الزوجتاى » لا ينتخبون إلا لما دون ذلك من المناصب ، إلا إذا كان « الديموس » قد انتخبهم مرة مخالفاً للقانون .

مضت على ذلك أربع سنين وأعاد الأثينيون تعيين القضاة الثلاثين الذين كانوا يسمون قضاة « الديموس » حين كان « لوسيكراتس » أركوناً .

ثم لسنتين من هذا ، حين كان « أنتيدوتوس » أركوناً ، رأى الأثينيون أن عدد أعضاء المدينة يزداد فى كل يوم ، فأقروا ما عرضه « پيركليس » من ألا يستمتع بالحقوق السياسية إلا من ولد لأب وأم أثينيين .

---

(١) يظهر أن إباحة منصب « الأركون » للفرسان إنما كان فى عصر « كليستينيس » وإن لم يذكر ذلك أرسطاطاليس . فقد تقدم أن سولون حصر هذا المنصب فى الطبقة الأولى من الأغنياء ، وهم الذين كانوا يحصلون من أرضهم فى كل سنة على خمسمائة « مديمنوس » .

الفصل السابع والعشرون

بيركليس

حرب پيلوپونيسوس والسيادة البحرية

أجر القضاة

ثم تولى « پيركليس » رياسة الحزب الديموقراطى . وكان قد اشتهر ، لأنه اتهم وهو شاب « كيمون » بينما كان هذا يؤدى حسابه بعد أن خرج من منصب « الستراتيجوس » . فأصبح النظام فى عصره أقرب إلى الديموقراطية . فقد سلب شيوخ « الأريوس پاجوس » بعض ما كان قد بقى لهم من الحقوق ، وحول الأثينيين إلى السيادة البحرية ، فاشتدت جرأة الشعب وأضاف لنفسه معظم أعمال الحكومة شيئاً فشيئاً .

لثمان وأربعين سنة مضت من وقعة « سلامين » حين كان « پوثودوروس » أركوناً ، شبت حرب « پيلوپونيسوس » التى اضطر الشعب فى أثنائها إلى أن يظل فى المدينة ، وتعود ما كان يعطى له من الأجر فى كل غزوة . فقرر من غير تردد ولا تفكير أن يستأثر وحده بتدبير الأعمال .

وكان « پيركليس » أيضاً أول من أعطى للقضاة أجراً ، وتلك خصلة ديمقراطية اتخذها معارضة لكرم « كيمون » . فقد كان كيمون ذا ثروة

ضخمة تعدل ثروة الطغاة ، فكان لا يكتفي بأن يقوم بما تكلفه الدولة على حسابه مع كرم وسخاء ، بل كان يغذو عدداً غير قليل من مواطنيه . فلم يكن على كل « لَكْيَادِيٍّ » إلا أن يذهب إلى داره في كل يوم ليضمن رزقه . وأكثر من هذا أنه لم يتخذ سياجاً مّا حول ما كان يملك من أرض ، فكان لمن شاء أن يطأ هذه الأرض ويأخذ منها ما احتاج إليه من ثمرات . ولم تكن ثروة « پيركليس » من الضخامة بحيث تمكنه من أن يجاري غنيًّا كهذا الرجل ، فتبع نصائح « دامونيديس » الأويّ — وهو الذى ألهمه أكثر ما قام به من الإصلاح فيما يظهر ، وقضى عليه أخيراً بالأوسترا كيسموس .

كان « دامونيديس » يقول إذا كان « پيركايس » ليس ذا ثروة ضخمة فمن حقه أن ينفق مال الشعب على الشعب . وكذلك أقر « پيركليس » أجر القضاة . وقد أنكروا عليه هذه القاعدة كأنها خطرة .

وفى الحق إن دهماء الناس وسفهاءهم كانوا فيما بعد أشد حرصاً على أن يتقدموا إلى الصندوق من أولى الرأى والاعتدال . ومن هنا جاء الفساد الذى كان « أنيتوس » أول قدوة فيه ، بعد أن كان « استراتيجوس لبيلوس » . فقد اتهم بأنه أضاع هذه المدينة فأفسد القضاة وحملهم على أن يبرئوه .

الفصل الثامن والعشرون

أثينا بعد بيركليس .

[انحطاط الديموقراطية الأثينية

ذكر رؤساء الأحزاب فى أثينا والحكم عليهم

ظل النظام السياسى صالحاً فى أثينا ما بقى « پيركليس » رئيساً للحزب الديموقراطى . فما هى إلا أن مات حتى اشتد الفساد . فقد اختار الشعب له رئيساً لأول مرة رجلا لم يكن موضع ثقة المعتدلين . وكانت العادة قد جرت أن يكون رؤساء الحزب الديموقراطى من المعتدلين ، فأول رئيس للشعب كان سولون ، ثم جاء بعده « بيزيستراتوس » . فلما سقط حكم الطغاة رأس الشعب « كليستينيس » من آل « الكميون » . ولم يضع الحزب الآخر بإزائه خصماً بعد أن سقط « إيزاجوراس » . ثم كانت رياسة الشعب لـ «كسانتپوس» ورياسة الأرستوقراطية لـ «ملتيادس» . ثم جاء بعدهما « تيميستكليس » للديموقراطية ، و « أرستيديس » للأرستوقراطية ، ثم « أفيالتيس » زعيم الشعب ، و « كيمون » زعيم الأغنياء . وخلفهما فى الحزب الديموقراطى «ملتياديس» ، وفى الحزب الأرستوقراطى « توكوتيدوس » حليف « كيمون » .

فلما مات « پيركليس » كانت رياسة الأرستوقراطية إلى « نكياس »

الذى مات فى صقلية ، ورياسة الديموقراطية إلى « كليون » بن « كليانيتوس » الذى يظهر حقاً أنه أضاع الشعب بحدته . وهو أول من أخذ يصيح على المنبر ويهين خصومه ، ولم يحتفظ بوقار الخطباء كغيره ، بل أخذ يشمر « كيتونه » أثناء كلامه .

جاء بعدهما فى الحزب الأرستوقراطى « ثيرامينيس » بن « هاجنون » . وفى الحزب الديموقراطى « كليوفون » العواد . وهو أول من ضمن للشعب « الديوبوليا »[1] . وكان توزيع الفلسين على الشعب قد جرى عصراً ثم ألغاه « كليكراتيس » البيانى ، الذى وعد فى أول الأمر أن يزيد فيه فلساً . ثم قضى على « كليوفون » و « كاليكراتيس » بالموت . وذلك أن الشعب إذا وقع فى الخطأ أخذ بذلك الذين ساقوه إليه . ثم تتابع على رآسة الديموقراطية بعد « كليوفون » الديماجوجوى[2] ، الذين كانوا أشد الناس جرأة ، والذين كانوا لا يسعون إلا إلى كسب الجمهور ، من غير أن يفكروا إلا فى المنفعة الحاضرة .

وأرى أن أشد الرؤساء حزماً فى أثينا بعد القدماء إنما هم : نكياس ، وتوكوتيدوس ، وثيرامينيس . فأما « نكياس » و « توكوتيدوس » فيكاد يجمع الناس على أنهما لم يكونا رئيسين شريفين فحسب ، بل كانا حازمين مستمسكين بما ترك الأولون لهما من سنة ، وعلى أنهما قد استحقا ثناء المدينة .

---

(١) هى إعطاء كل عضو يحضر جلسة جماعة الشعب فلسين عن كل جلسة . وقد استعملنا لفظ « الفلس » لترجمة « الأوبولوس » وهو سدس الدرهم .

(٢) هم قواد الشعب الذين كانوا يضللونه بخطبهم البريئة من كل حزم وتفكير .

وأما « ثيرامينيس » فيختلف الناس فيه ، لأنه عاش فى عصور ملؤها الاضطراب . ومع ذلك فيظهر بعد الامتحان الدقيق أن « ثيرامينيس » لم يهدم كل النظم ، كما يصمه بذلك خصومه ظلماً ، بل أيدها كلها حين لم يكن يأتى ما يخالف القانون ، مظهراً بذلك أنه يستطيع ، كما يجب على كل وطنى مخلص ، أن يخدمها جميعاً . فإذا اقترفت مخالفة القانون فلم تكن تلقى منه الطاعة والرضا ، بل المعصية والعداء .

الفصل التاسع والعشرون

عصر الأربعمائة

سقوط الديموقراطية . جماعة السلامة العامة الخمسة آلاف

احتفظ الأثينيون بالنظام الديموقراطى ما كانت الحرب سجالا ، فلما كان الفشل فى صقلية ، ورجحت كفة أهل سبارتا بمحالفتهم الملك الأعظم ، اضطر الأثينيون إلى هدم الديموقراطية وإقامة حكومة الأربعمائة. عرض ذلك « بوثودوروس » بن « أبيزولوس » وخطب الناس قبل صدور القرار « ميلودوس » . ولكن الذى حمل الشعب على تغيير النظام هو اعتقاده أن الملك الأعظم سينحاز إلى أثينا إن أقيمت فيها حكومة الأقلية ، وهذا هو قرار « بوثودوروس » :

« ينتخب الشعب عشرين مندوباً غير العشرة الذين هم الآن فى العمل . يختارهم بين أعضاء المدينة الذين تجاوزوا سن الأربعين ، ويأخذهم بأن يقسموا ليتفقنّ على السعى إلى سلامة المدينة ، وليكتبنّ النظام السياسى الذى يرونه أقوم وأدنى إلى المنفعة ، ولكل عضو من أعضاء المدينة أن يقدم اقتراحاته مكتوبة حتّى يستطيع المندوبون أن يضعوا أصلح نظام ممكن » .

وأضاف كليتوفون وأقره الشعب أن سيكون الأمر كما عرض « پوثودوروس » . ولكن على المندوبين أن يبحثوا عما شرع « كليستينيس » لأجدادنا من القوانين ، حين وضع نظام الديموقراطية . وأن يدرسوها . حتّى إذا تناقشوا فيما يضعون من نظام ألهمتهم هذه القوانين وأعانتهم أقرب على أن يقرروا ما هو خير فى كل شىء . وذلك لأنه كان يفكر أن نظام « كليستينيس » لم يكن ديموقراطيّاً خالصا ، وإنما كان أقرب إلى نظام « سولون » .

فقرر المندوبون أول الأمر أن على أعضاء « البروتانيون » أن يعرضوا كل اقتراح أريدت به سلامة الشعب ، وأن يأخذوا الرأى فيه ، ثم ألغوا كل اتّهام بمخالفة القانون أو بالخيانة العظمى ، وكل دعوة أمام القضاة ، ليستطيع كل الأثينيين المخلصين أن يشتركوا فى المناقشة . فأى الناس قضى على خطيب بالغرامة أو دعاه أمام القضاة أو حمله على أن يمثُل بين أيديهم ، فهو متّهم اتّهاماً موجزاً ، فمقبوض عليه ، فمسوق إلى « الاستراتيجوس » الذى يدفعه إلى الأحد عشر ليقتلوه .

فلما اتخذوا كل هذه الأنواع من الحيطة أقروا ما يأتى من النظام :

حظروا أن ينفق شيء من دخل الدولة فى غير الحرب . وحظروا أن يتقاضى عمال الدولة أجراً على أعمالهم ما دامت الحرب ، إلا التسعة الذين يشغلون منصب « الأركون » وإلا الذين يتتابعون على رآسة « البروتانيون » . وهؤلاء يتقاضى كل واحد منهم ثلاثة فلوس عن كل يوم . فأما الحقوق السياسية فيستمتع بها أقدر الأثينيين على أن يخدم الدولة بشخصه أو بماله . ولا يجوز أن ينقص عددهم عن خمسة آلاف ما دامت الحرب على الأقل .

لهؤلاء الخمسة آلاف ، بين كثير من الحقوق ، أن يعقدوا المعاهدات مع من شاءوا . تنتخب كل قبيلة عشرة رجال قد جاوزوا الأربعين ليعدوا « ثبت » الخمسة آلاف ، بعد أن يقسموا اليمين على لحم ضحية كاملة .

الفصل المتم الثلاثين

الأربعمائة

المائة المندوبون . نظامهم . عمل مجلس الشورى

هذا ما أقره المندوبون . فلما أقره الشعب انتخب الخمسة آلاف من بينهم مائة مندوب ليضعوا نظاماً أساسيّاً . وهذا ما عرض هؤلاء المندوبون :

« يتألف مجلس الشورى من أعضاء فى المدينة قد تجاوزوا سن

الثلاثين ، وليس لهم أجر ما . ويكون من أعضائه « الاستراتيجوى » والتسعة الذين يشغلون منصب « الأركون » و « الهيرومنيمون »[١] و « التاكسياركوى »[٢] و « الهيباركوى » و « الفولاركوى »[٣] والقواد الموكلون بحفظ القلاع ، وحفاظ الخزانة المقدسة خزانة أثينا وغيرها من الآلهة . وعددهم عشرة ، و « الهللينوتامياى »[٤] ، وحفظة خزائن الدولة ، وعددهم عشرون ، والعشرة المضحون ، و « الإبيميلتاى »[٥] وعددهم عشرة .

---

(١) أكبر الكهنة ، كان يكلف العناية بمراقبة العبادة والعقائد .

(٢) رؤساء « التكسيس » وهى كتيبة من الجيش تمثل القبيلة . وكانت هذه الكتائب عشراً ، واحدة عن كل قبيلة .

(٣) هم رؤساء القبائل مرة ورؤساء كتائب الخيل مرة أخرى . وهذا المعنى الثانى هو المراد هنا . وكان هؤلاء « الفولاركوى » عشرة بعدد كتائب الخيل ، واحد عن كل قبيلة .

(٤) هم عشرة كانوا يقومون على ما يدفع حلفاء أثينا إليها من المال ، فيدفعون جزءاً من ستين منه إلى خزانة الإلهة أثينا ، وينفقون سائره على الأسطول . وفى منافع الحلفاء العامة وما يقام فى أثينا من العمارات أو الأعياد .

(٥) لا نعرف ماذا يريد أرسطاطاليس بهذه الكلمة ، فقد كانت تطلق على عمال كثيرين جدا فى المدينة ، منهم من يقوم بالأعمال المدنية كمراقبة التجارة والثغور ، وكمراقبة الملاعب الرياضية ، وكمراقبة جلب المياه إلى أثينا وتوزيعها فى أنحاء المدينة . ومنهم من كان يقوم بأعمال دينية كتدبير ما كانت تخصص أثينا من المال لمعبد « دلف » . ومنهم من كان يشرف على تربية الشباب وتعليمهم . وعلى الجملة فإن « الأبيميليتيس » وهو واحد « الأبيميليتاى » هو من كان يقوم بعمل يسميه اليونان « أبيميلايا » وقد فسره علماء النظام اليونانى بأنه عمل لا تتوقف عليه حياة النظام السياسى ، وإنما يعرض من حين إلى حين . وأرادوا بذلك أن يفرقوا بينها وبين ما كان يسميه اليونان « أركيه » من جهة . وهو العمل الذى كان يمنح صاحبه سلطاناً سياسا أو قضائيا ، كعمل الأركون أو =

كل هؤلاء العمال ينتخبون بين أعضاء يكونون قد عينهم الانتخاب للدرجة الأولى ، وهؤلاء ينتخبون بين أعضاء مجلس الشورى القائم بالعمل ، وهذا الانتخاب الأول يجب أن يعين عدداً من الأعضاء أكثر من عدد المناصب التى يراد شغلها .

فأما غيرهم من العمال فينتخبون بواسطة الاقتراع ، ويؤخذون من غير مجلس الشورى .

ولا يقبل فى جلسات مجلس الشورى من شغل بتدبير أموال الدولة من « الهللينوتامياى » .

وفى المستقبل ينقسم مجلس الشورى إلى أربع لجان تتألف من الأعضاء الذين بلغوا السن المذكورة آنفاً ، ويختار بالاقتراع من بينها اللجنة التى تقوم بالعمل . ولكن الأعضاء الآخرين يجب أن يوزعوا على هذه اللجان ويكلف المائة هذا التوزيع . يوزعون أعضاء المدينة وهم من بينهم على هذه اللجان ، مع ما يمكن من المساواة . وعليهم أيضاً أن يستشيروا الاقتراع فى النظام الذى تتتابع بمقتضاه هذه اللجان .

=« الاستراتيجوس » وبين ما كانوا يسمونه « أويريسيا » وهى الأعمال التى ليست بذات خطر ، والتى كان يقوم بها أرقاء الدولة فى أكثر الأحيان . على أن التفرقة بين « الأبيميليا » و « الأركيه » ليست صحيحة ولا واضحة ، فإن « الأبيميليا » كانت تخول أصحابها أنواعاً من السلطان فى كثير من الأحيان . فليس من شك فى أن المشرفين على التجارة أو مراقبة الثغور أو تعليم الشباب كانوا يملكون من السلطان ما يعدل ما كانوا يؤخذون به من التبعة . وقد عدل الباحثون المحدثون عن محاولة تحديد عام لهذه الكلمة حتى تظهر الآثار التى تعين على فهمها ، وبقى نص أرسطاطاليس غامضاً فى هذا الموضع .

وعلى مجلس الشورى إبان السنة التى يقوم بالعمل فيها أن يتخذ فى كل شيء أصلح ما يمكنه من القرارات . وعليه خاصة أن يعنى بأن يبقى دخل الدولة سالماً لا ينفق منه شيء إلا فيما تقضى به الضرورة . فإذا احتاجت لجنة من اللجان إلى أن تستشير عدداً كثيراً من الناس ، فلكل عضو منها أن يدعو عضواً آخر ، على ألا يكون هذا العضو الآخر أقل منه سناً . يجتمع المجلس مرة فى كل خمسة أيام إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يجتمع أكثر من ذلك . ينتخب المجلس بواسطة الاقتراع التسعة الذين يشغلون مناصب « الأركون » . وينتخب من بين أعضائه بواسطة الاقتراع خمسة يوكلون بإعلان نتيجة التصويت الذى يجرى بواسطة رفع اليد . وينتخب بواسطة الاقتراع كل يوم بين هؤلاء الخمسة عضواً يوكل بأخذ الأصوات فيما يعرض من المسائل . ويستشير هؤلاء الخمسة الاقتراع أيضاً فى النظام الذى يجب أن يتبعه من أراد أن يوجه إلى المجلس شيئاً . وهذا برنامج العمل :

« ينظر المجلس قبل كل شيء فى المسائل الدينية ، ثم فيما يأتى به الرسل ، ثم يستقبل السفراء ثم ينظر فى غير ذلك من المسائل .

فأما الأعمال الحربية ف « الاستراتيجوى » وحدهم أن يكتبوها فى برنامج الجلسة كلما دعت إلى ذلك الحاجة ، دون أن يضطروا إلى استشارة الاقتراع . وكل عضو لم يحضر إلى قصر المجلس يوم الجلسة فعليه أن يدفع درهماً عن كل يوم تخلف فيه ، إلا أن يكون المجلس قد أذن له بالغيبة » .

الفصل الحادى والثلاثون

الأربعمائة

نظام مؤقت

هذا هو النظام الذى وضعه المائة للمستقبل وإليك النظام الذى كان يجب أن ينفذ حالا :

« يتألف مجلس الشورى من أربعمائة عضو حسبما قرر آباؤنا من القواعد . تنتخب كل قبيلة أربعين عضواً بعد أن يختارهم مرة أولى من لا تنقص سنهم عن ثلاثين سنة من أعضاء القبيلة .

وهؤلاء الأربعمائة ينتخبون من يجب أن يشغلوا مناصب الدولة ، ويضعون صورة اليمين التى يقسمها هؤلاء العمال ، يعنون بحماية القوانين وبأداء الحساب ، ويقضون فى كل شىء بما يرونه نافعاً . فأما فيما يتعلق بالقوانين السياسية فعلى هؤلاء الأربعمائة أن ينفذوا ما سيقرر منها دون أن يكون لهم تغييرها أو شرع غيرها . ولهذه المرة ينتخب « الاستراتيجوى » بين الخمسة آلاف جميعاً . ولكن بعد أن ينتخب المجلس وبعد أن يستعرض الجيش ، فهو الذى ينتخب « الاستراتيجوى » العشرة والكاتب الذى يعينهم . وهؤلاء العشرة المنتخبون تكون لهم حقوقهم كاملة إبان السنة الحاضرة ، ولهم أن يشتركوا فى مناقشات مجلس الشورى إذا رأوا ذلك

لازماً . وبهذه الطريقة نفسها يكون انتخاب «الهيباركوى» و « الفولاركوى» العشرة . أما فى المستقبل فيحفظ انتخاب هؤلاء الضباط لمجلس الشورى كما تقرر ذلك آنفاً .

وليس لأحد أن يشغل منصباً ما أكثر من مرة ، سواء فى ذلك من هم قائمون بالأعمال الآن ، ومن لم يقوموا بها ، بعد إلا عضوية مجلس الشورى ، وإلا منصب « الاستراتيجوس » .

فإذا عنى المائه بتقسيم الأربعمائة فعليهم أن يلاحظوا فى هذا التقسيم أن يكون كل عضو إلى جانب زملائه » .

الفصل الثانى والثلاثون

الأربعمائة

حكومة الأربعمائة . المفاوضة مع سبارتا

هذا هو النظام الذى كتبه المائة المندوبون عن الخمسة آلاف . أقره الشعب برآسة « أرستوماكوس » وانحل مجلس الشورى القديم الذى انتخب عن سنة « كالياس » قبل أن يتم عمله فى اليوم الرابع عشر من شهر « تارجيليون » . وفى اليوم الثانى والعشرين من هذا الشهر أخذ المجلس الجديد فى عمله . وكان بمقتضى النظام القديم لا ينبغى أن يأخذ فيه قبل اليوم الرابع عشر من شهر « سكيروفوريون » .

وكذلك تقرر نظام الأقلية حين كان « كالياس » أركوناً لمائة سنة مضت على طرد الطغاة ، وبتأثير « أنتيفون » و « ثيرامينيس » وكانا رجلين شريفي المولد قد اشتهرا بالذكاء والتفوق .

فلما تقرر هذا النظام لم ينتخب الخمسة آلاف إلا صورة . والواقع أن الأربعمائة أقاموا فى قصر مجلس الشورى ومعهم العشرة الذين يشغلون منصب « الاستراتيجوس » وأخذوا يحكمون المدينة بما كان فى أيديهم من سلطان مطلق . فأرسلوا السفراء إلى « سبارتا » يعرضون إنهاء الحرب ، وأن يحتفظ كلا الطرفين بما فى يده . ولكن « سبارتا » أبت أن تسمع لهم قبل أن ينزل الأثينيون عن سيادة البحر ، فانقطعت المفاوضة .

الفصل الثالث والثلاثون

العصر التاسع . إعادة الديموقراطية . إسقاط حكومة الأقلية الديموقراطية المعتدلة . الخمسة آلاف

بقيت حكومة الأربعمائة ما يقرب من أربعة أشهر ، وفى أثنائها شغل « منيسيلوكوس » أحد أعضاء مجلس الشورى منصب « الأركون » شهرين . من سنة « تيوپومبوس » . وشغله هذا عشرة أشهر . ولكن بعد أن انهزم الأثينيون فى موقعة « أرتريا » البحرية ، وبعد أن ثارت جزيرة « أوبايا » كلها إلا « أوريوس » ، ألم الأثينيون لهذا أشد مما ألموا لما سبقه ،

لأنهم كانوا يجلبون أرزاقهم من « أوبايا » لا من « أتيكا » ، بعد هذا كله أسقط الأثينيون الأربعمائة وجعلوا السلطان إلى الخمسة آلاف . وكان هؤلاء الخمسة آلاف هم الذين يستطيعون أن يشتروا أسلحتهم . وفى الوقت نفسه قرروا إلغاء الأجر الذى كان يتقاضاه عمال الحكومة جميعاً .

وكان أشد الناس عملا فى هذا « أرستوكراتس » و « ثيرامينيس » اللذان كانا غير راضيين عن أعمال الأربعمائة ، فإن هؤلاء كانوا لا يصدرون فى كل شىء إلا عن سلطانهم الخاص ، دون أن يستشيروا الخمسة آلاف فى شىء ما . خليق بالمدح نظام أثينا فى عصر الخمسة آلاف ، فقد كانت فى حرب وكانت الحقوق السياسية مقصورة على القادرين أن يشتروا أسلحتهم .

الفصل الرابع والثلاثون

العصر العاشر . عصر الطغاة الثلاثين والعشرة
عود إلى عبث الخطباء . الأحزاب فى أثينا . الثلاثون

لم يلبث الشعب أن سلب الخمسة آلاف ما كان فى يدهم من السلطان . وذلك أن الشعب قد خدعه مشيروه فقضى بتصويت واحد على القواد العشرة الذين انتصروا فى معركة « أرجينوس »[١] لست سنين

(١) جزر ثلاث صغار فى بحر « إيجيا » انتصر فيها الأسطول الأتينى على أسطول =

مضت على حكومة الأربعمائة حين كان « كالياس » الإنجيلى أركوناً ، وقد كان من بين هؤلاء القواد من لم يشترك فى الموقعة ، وكان منه من نجا على بقايا سفن الأعداء . فلما أرادت سبارتا بعد هذه الهزيمة أن تخلى « ديسيليا »[١] وعرضت الصلح ، على أن يحتفظ كل فريق بما فى يده ، حرص بعض أعضاء المدينة حرصاً شديداً على عقد هذا الصلح . ولكن الكثرة المطلقة لم ترد أن تسمع لشىء . تركت هذه الكثرة نفسها عرضة لخداع « كليوفون » الذى كان المؤثر الحقيقى فى رفض الصلح . ظهر فى جماعة الشعب سكران مدرعاً وأعلن أنه لن يقبل الصلح أو تترك سبارتا كل ما فى يدها من المدن . أساء الشعب فلم يعرف أن يستفيد من هذه الفرصة ، على أنه لم يلبث أن أدرك خطأه .

فلما كانت السنة التالية حين كان « الكسياس » أركوناً انهزم الأتينيون هزيمة منكرة فى « إيجوس پوتاموس »[٢] وأصبح « لوساندروس » بعد هذه الهزيمة سيد أتينا ، فأقر فيها حكومة الثلاثين بهذه الطريقة .

= سبارتا سنة ست وأربعمائة . وأهمل القواد انتشال الغرقى والقيام بالواجبات الدينية لمن مات . فقضى عليهم الشعب بالموت وفقدت أتينا بذلك أحسن قوادها . وكان هذا الحكم الأحمق من أهم الأسباب التى أسقطت أتينا بعد ذلك بقليل .

(١) حى من أحياء أتيكا فى الشمال الغربى من أتينا احتله جيش سبارتا فى حرب بيلوبونيسوس زمناً طويلا فأجهد الأتينيين أشد الإجهاد .

(٢) نهير فى تراقيا كانت عند مصبه الموقعة البحرية المعروفة بهذا الاسم . انتصر فيها لوساندروس قائد أسطول سبارتا على الأتينيين انتصاراً أنهى حرب بيلوبونيسوس . وقضى بنزول أتينا على حكم خصومها سنة خمس وأربعمائة .

كان الصلح قد انعقد على أن يحتفظ الأتينيون بما ترك آباؤهم من النظم السياسية .

وكان أنصار الديموقراطية يحاولون أن ينجوا حكومة الشعب . وكان الذين ألفوا جماعة من الأرستوقراطية قد اتفقوا مع المنفيين الذين ردهم الصلح إلى وطنهم ، على أن يعيدوا حكم الأقلية . وكان الآخرون الذين لم ينتظموا فى أحد الحزبين ، والذين كانوا يعتقدون أنهم ليسوا أقل كفاية من غيرهم ، يحرصون الحرص كله على نظام آبائهم السياسى . وكان من بين هؤلاء : أركيتوس ، وأنيتوس ، وكليستوفون ، وفورميسوس ، وآخرون كثيرون . وكان زعيمهم « ثيرامينيس » . ولكن « لوساندروس » أعان أنصار الأقلية وأكره الشعب على أن يقر هذا النظام ، وكان واضع القرار « دراكوتيبيديس » الأفيدنى .

الفصل الخامس والثلاثون

الثلاثون

اعتدالهم فى أول الأمر ثم قسوتهم

إليك كيف أقيمت حكومة الثلاثين حين كان « پوثودوروس » أركوناً . لم يكادوا يستأثرون بالسلطان فى المدينة حتى أعرضوا عما قرر الشعب بشأن النظام السياسى ، وألفوا مجلس الشورى من خمسمائة عضو ،

وانتخبوا غيرهم من عمال الحكومة . ولم يكن أهلا للانتخاب إلا الخمسة آلاف الذين عينوا من قبل . ثم انتخبوا عشرة يشغلون منصب الأركون فى « پيرا » . وأحد عشر سجاناً وثلاثمائة من الحرس الذين اتخذوا السياط . وبهذه القوة استطاعوا أن يخضعوا المدينة .

ومع ذلك فقد أظهروا فى أول الأمر ميلا إلى العدل بين أعضاء المدينة . وليظهروا أنهم إنما يحتفظون بسنة آبائهم فى السياسة خلصوا « الأريوس پاجوس » من قوانين « أفيالتيس » و « أركستراتوس » . وألغوا من قوانين «سولون» ما لم يكن يتفق الناس على تفسيره ، وسلبوا القضاة حق القضاء الذى ليس له مرد . وعلى الجملة كان يخيل أنهم إنما كانوا يريدون تقويم النظام وتبرئته من كل ظلمة وغموض .

وكذلك نفذ القانون الذى كان يبيح لكل أثينى أن يوصى بماله لمن يشاء من غير تقييد ، وألغيت كل القيود التى كانت مصدر كثير من المصاعب ، وهى حظر هذا الإيصاء على من لم يملك عقله ، أو من أضعفته الشيخوخة ، أو من تصرف خاضعاً لتأثير السم أو المرض ، أو من أثرت فى تصرفه المرأة . ألغيت هذه القيود حتى لا يكون هناك سبيل إلى مساعى « السوكوفانتس »[١] واتخذوا هذه السنة نفسها فى إصلاح القوانين الأخرى .

---

(١) كانت هذه الكلمة تطلق على الذين يبلغون الحكومة أن بعض الناس قد أصدر التين إلى الخارج . وكان إصدار التين محظوراً . ثم أصبحت تطلق بشىء من المجاز على كل واش يتهم غيره سرا أمام القضاة .

هذه سيرتهم أول الأمر . وقد قضوا على « السوكوفانتس » وعلى أولئك الخطباء المفسدين الدساسين الذين كانوا يتملقون الشعب فيجورون به عن قصد السبيل . وكانت المدينة تستبشر بهذا كله ، وكان الناس يعتقدون أن الثلاثين لم يكونوا يسيرون هذه السيرة إلا رغبة فى الخير وحسن التدبير . ولكنهم لم يكادوا يشعرون بأن سلطانهم قد أصبح ثابتاً مؤيداً فى المدينة حتى أظهروا سوء نيتهم فلم يراعوا لمواطن حرمة . وقتلوا من أعضاء المدينة كل من كانت تظهره ثروة أو مولد أو شهرة ، ليتقوا شرهم من جهة ، وليستأثروا بثروتهم من جهة أخرى ، وقد أحصى من قتلوا فى آن قصير فكانوا لا يقلون عن خمسمائة وألف .

الفصل السادس والثلاثون

الثلاثون

فشل ثيرامينيس فيما حاول بإزاء الثلاثين

أخذت المدينة تضعف شيئاً فشيئاً فحاول « ثيرامينيس » ، وكان شديد السخط على سوء فعل الثلاثين ، أن يحمل هؤلاء الناس على أن يدعوا ما كانوا فيه من قسوة وعنف ، وأن يمكنوا أخيار المدينة من العمل فى مناصبها . فرفض الثلاثون أولا . ولكنهم رأوا أن نصيحة « ثيرامينيس » قد انتشرت بين الناس ، وأن الشعب حسن الظن به ، فأشفقوا أن يصبح

« ثيرامينيس » زعيماً للديموقراطيين ، وأن يلغى سلطانهم المطلق . فأخذوا يكتبون « ثبتاً » بأسماء ثلاثة آلاف من أعضاء المدينة ليمنحوهم الحقوق السياسية .

فلم يرض « ثيرامينيس » عن هذا العمل بل ذمه وعابه ، وذلك أن الثلاثين ، إذا كانوا يريدون أن يعطوا المعتدلين شيئاً من السلطان ، فما بالهم لا يدعون إليه إلا ثلاثة آلاف ، كأن أهل الخير فى المدينة لا يتجاوزون هذا العدد . ثم هم يتخذون شيئين متناقضين تناقضاً تاما : يقيمون حكومة ملاكها العنف والشدة ، ويعرضون هذه الحكومة للخطر ، لأنها أضعف من أن تتقى شر الخاضعين لها . لم يحفل الثلاثون بهذا الرأى . ولكنهم ماطلوا فى إقامة « الثبت » الذى كانوا قد بدءوا فيه ، واحتفظوا بأسماء الذين كانوا يريدون أن يمنحوهم الحقوق السياسية . وأخذوا كلما عزموا على إعلان هذا « الثبت » محوا ما كان فيه من الأسماء وأثبتوا مكانها أسماء جديدة .

وأرسلوا السفراء إلى « سبارتا » يتهمون « ثيرامينيس » ويطلبون المعونة . سمع أهل «سبارتا» لهم وأرسلوا « الأرموستيس »[1] على رأس سبعمائة من الجند ، فما كادوا يصلون حتى احتلوا « الأكربوليس » .

---

(١) لفظ سبارتى كان يطلق على قائد الجنود السبارتية المحتلة لمدينة من المدن الخاضعة لسبارتا .

الفصل السابع والثلاثون

الثلاثون

أخذ ترازيبيلوس لفولا . موت ثيرامينيس

كان الشتاء قد بدأ حين احتل «ترازبيلوس» «فولا »[١] يعينه المهاجرون. وقد فشل الثلاثون حين أرادوا قهرهم ، فأزمعوا تجريد المدينة من السلاح وإهلاك « ثيرامينيس » .

وإليك كيف دبروا ذلك : عرضوا على مجلس الشورى قانونين أرادوه على إقرارهما . الأول يمكن الثلاثين من قتل من شاءوا بين الذين لم تكتب أسماؤهم فى « ثبت » الثلاثة آلاف . والثانى يحرم الحقوق السياسية فى النظام الجديد كل من قد اشترك فى تدمير أسوار « أتيونيا »[٢] أو قام بمعارضة ما للأربعمائة الذين هم أول من أسس حكومة الأقلية . وكان « ثيرامينيس » قد اقترف الإثمين جميعاً ، فلما أقر القانون أصبح وليس له فى المدينة حق ، وأصبح معرضاً لسخط الثلاثين الذين كانوا قادرين على قتله متى شاءوا .

فلما قتل « ثيرامينيس » نزعوا أسلحة الأتينيين حاشا الثلاثة آلاف ، واستسلموا إلى القسوة بعد ذلك فى جميع ما دبروا .

---

(١) حى من أحياء أتيكا يسمى اليوم : بيجلا كاسترو .

(٢) طرف بيرا الشمالى . كانت حكومة الأربعمائة قد أقامت فيه قلعة ، وكانت تريد أن تنزل فيها طائفة من جيش سبارتا ، فهدمها الديموقراطيون .

الفصل الثامن والثلاثون

إسقاط حكومة الثلاثين . العشرة . المفاوضة مع سبارتا

وفى أثناء ذلك استولى الأتينيون الذين كانوا قد احتلوا « فولا » على « مونيكيا » وهزموا جيش النجدة الذى كان قد استعان به الثلاثون . فلما نجا أتينيو المدينة من الخطر وعادوا إلى مدينتهم أصبحوا فاجتمعوا فى « الآجورا »[1] وأسقطوا حكومة الثلاثين وانتخبوا جماعة تتألف من عشرة من أعضاء المدينة لهم السلطان المطلق لإنهاء الحرب . ولكن العشرة لم يكادوا ينتخبون حتى أعرضوا عما كانوا قد انتخبوا له . بل أرسلوا السفراء إلى سبارتا يطلبون النجدة ويقترضون المال . وإذ كانت سيرتهم قد أسخطت من يقومون على تدبير الأمور العامة من أعضاء المدينة ، فقد أشفق العشرة أن يسقطوا . ولأجل أن يملئوا المدينة رعباً — وذلك شيء قد كان — قبضوا على « ديمارتيوس » وكان من أعلام المدينة فقتلوه . واستقر أمرهم حينئذ ثابتاً يعينهم « كاليبيوس » ومن كان معهم من جيش سبارتا وبعض طبقة الفرسان . وكان أعضاء هذه الطبقة أشد الناس معارضة فى عودة أهل « فولا » .

ولكن هؤلاء ملكوا « پيرا » و « مونيكيا » ورأوا عامة الحزب

---

(١) هى السوق ، كانت تجتمع فيها جماعة الشعب .

الديموقراطى قد انضمت إليهم فانتصروا فى الحرب ، وإذاً أسقط العشرة الذين كانوا قد انتخبوا ، وانتخب عشرة آخرون ممن كان يظن فيهم أنهم أصلح الناس . وفى أثناء حكم هؤلاء العشرة ، وبفضل ما بذلوا من عناية وجهد ، استطاعت الأحزاب أن تتفق وأعيد النظام الديموقراطى . وكان أشهر زعمائهم « رينون » البيانى ، و« فايلوس » الأركردونى ، وهما اللذان فاوضا أهل « پيرا » قبل وصول « پوسانياس » واتفقا معه بعد وصوله على تعجيل رجعة المهاجرين .

وقد أتم ملك سبارتا يعينه عشرة من المصلحين — أقبلوا من سبارتا لأنه دعاهم — ما كان قد بدئ من المفاوضة فى سبيل الصلح واجتماع الكلمة . وقد نال « رينون » وأصحابه الثناء العام فيما بعد ، مكافأة على ما أدوا للدولة من خدمة ، وذلك أنهم بدأوا عملهم تحت سلطان الأرستوقراطية ، وأدوا حسابهم تحت سلطان الديموقراطية ، دون أن يستطيع أحد أن يأخذهم بشىء ، سواء فى ذلك من كان قد أقام فى أتينا ومن كان قد عاد إليها من المهاجرين . ولهذا أسرع أهل أتينا إلى انتخاب « رينون » لمنصب « الاستراتيجوس » .

الفصل التاسع والثلاثون

العصر الحادى عشر . إعادة النظام الديموقراطى
الوفاق بين أنصار الثلاثين وبين الديمقراطيين

تم الوفاق حين كان « أكليديس » أركوناً ، وإليك شروطه :

من كان من أعضاء المدينة قد أقام فى أتينا ، فله إن أراد أن يتركها ، أن يسكن « إليزيس »[1] . محتفظين بكل حقوقهم السياسية مالكين ملكاً تاما لكل ما كان لهم ، قادرين على أن يستثمروا ثروتهم .

يبقى معبد إليزيس حظا مشتركاً لأعضاء المدينة جميعاً ، واحتفاظاً بالسنة الموروثة يقوم « الكريكيون » و « الإيمولبيون »[2] على إدارته .

وليس لأهل « إليزيس » أن يأتوا أتينا ، ولا لأهل أتينا أن يأتوا « إليزيس » إلا فى عصر الاحتفال بالأسرار .

يدفع أهل «إليزيس» كأهل أتينا ضريبة عن ثروتهم إلى خزانة الخلفاء.

من ترك المدينة ليسكن « إليزيس » فله أن يشترى فيها داراً يتفق على ثمنها مع المالك . فإن لم يستطيعا أن يتفقا حكما فى ذلك ثلاثة من أهل الخبرة . وليس للمالك أن يطلب أكثر مما يعينه هؤلاء .

---

(١) مدينة صغيرة فى أتيكا تسمى اليوم : لفسينا . كانت تقام فيها أعياد « ديميتير » إلهة الخصب . وكانت مستقر الأرستوقراطية .

(٢) أسرتان أرستوقراطيتان توارثتا القيام على معبد « ديميتير » .

ليس لأحد من أهل « إليزيس » أن يستأجر بيتاً من مالكه الجديد إلا إذا قبله الخبراء .

يجب على من يريد أن يترك المدينة أن يقيد اسمه فى أثناء عشرة أيام منذ اليوم الذى أقسم فيه اليمين ، وأن يسافر فى أثناء عشرين يوماً منذ هذه اليمين إن كان من الذين أقاموا فى المدينة ، فإن كان من الذين عادوا إلى المدينة فله نفس الأجل منذ اليوم الذى عاد فيه .

ليس للأثينى الذى يقيم فى « إليزيس » أن يشغل منصباً فى المدينة ، إلا إذا قيد نفسه من جديد مثبتاً أنه من سكان المدينة .

تقام دعوى القتل ، كما كانت فى قوانين آبائنا ، على من قتل أو جرح بيده .

فأما بالقياس إلى الماضى فيجب أن ينسى جميع ما كان بين الأتينيين من العداء ، إلا بالقياس إلى الثلاثين [١] والعشرة [٢] والأحد عشر [٣] . وعمال « پيرا » على أن هؤلاء الناس لن يكونوا موضعاً لهذا الاستثناء إذا أدوا حسابهم .

يؤدى عمال « پيرا » حسابهم أمام أهل « پيرا » ويؤدى عمال أتينا حسابهم أمام أهل أتينا . ويعين القضاة مقدار ما يؤخذون به من غرامة . فإذا أصلحوا أمرهم على هذه الصورة فلهم إن شاءوا أن يقيموا فى « إليزيس » .

فأما المال الذى اقترضه كلا الحزبين فى سبيل الحرب فعلى كل حزب أن يؤدى ما اقترض .

---

(١) هم الطغاة الذين سبق ذكرهم .

(٢) هم الذين سبق أنهم انتخبوا لاصطلاح الأمر فأفسدوه واستعانوا بسبارتا .

(٣) هم حفظة السجون الذين أعانوا الطغاة على ما اقترفوا من إثم .

الفصل المتم الأربعين

إعادة الديموقراطية . أتينا بعد التأمين . أركينوس
حكمة الأتينيين

لم يكد يتم هذا الاتفاق حتّى استأثر الخوف بمن قاتل إلى جانب الثلاثين . وأخذ يعزم كثير منهم على أن يترك المدينة ، ولكنهم أخذوا يؤجلون هجرتهم كما يقع ذلك دائماً . فلما رأى « أركينوس » كثرة عددهم ، وكان يريد أن يحول بينهم وبين الهجرة ، ألغى آخر أيام الأجل الذى كان قد ضرب لتقييد الأسماء . فاضطر كثير منهم إلى أن يبقوا كارهين ، حتّى جاء اليوم الذى استطاعوا فيه أن يستردوا الأمن والشجاعة .

سار « أركينوس » فى ذلك اليوم سيرة رجل قادر على تدبير الأعمال العامة ، ماهر فى ذلك ، كما سار هذه السيرة أيضاً حين طعن بمخالفة القانون فى القرار الذى كان « ترازيبيلوس » يريد أن يحمل الشعب على إصداره ، والذى كان يمنح الحقوق السياسية جميع من أقبل معه من « پيرا » مع أن كثيراً من هؤلاء الناس كانوا أرقاء من غير شك . وكما سار هذه السيرة مرة أخرى حين أخذ بعض أعضاء المدينة الذين عادوا إليها يظهر بغضه وعداءه لمن أقام فيها ، فقبض عليه وقاده أمام

مجلس الشورى حيث طلب « أركينوس » أن يقتل من غير مقاضاة .
يريد بذلك أن يظهر وجوب تخليص الديموقراطية والاحتفاظ باليمين .
فإن تبرئة هذا الرجل تشجيع للآخرين ، وقتله إرهاب لهم بإعطاء المثل .
وكذلك كان الأمر ، فإن موت هذا الرجل حال بين غيره من الناس وبين
إيقاظ الفتنة . وأكثر من هذا أن الأتينيين بعد أن خرجوا من هذه
المصائب لم يضيعوا ما ألقت عليهم من موعظة بل أحسنوا الاستفادة منها ،
سواء فى ذلك الأشخاص والدولة . فلم يكتفوا بإلغاء كل اتهام يتعلق
بالماضى ، بل اشتركوا وتعاونوا على أن يردوا إلى «سبارتا» ما كان قد اقترض
الثلاثون من المال لينفقوه على الحرب . وإن كان الاتفاق قضى بأن يؤدى
كلا الفريقين ، فريق «أتينا» وفريق « بيرا » ما اقترض . وإنما فعلوا ذلك
لأنهم كانوا يعتقدون أن هذه هى أوضح طريق إلى تحقيق الوفاق . وقد
رأينا فى غير أتينا من المدن ، التى انتصر فيها الحزب الديموقراطى ، أن هذا
الحزب لم يعن خصومه بما له بل قسم بين أعضائه أرض الأرستوقراطية .

ثم صالح الأتينيون أهل « إليزيس » لسنتين مضتا من خروج
هؤلاء من المدينة ، وتم هذا الصلح حين كان « أكسينانيتيوس » أركوناً .

الفصل الحادى والأربعون

ملخص

تعديد ما كان من تغيير للنظام السياسى

الديموقراطية الحالية

كان السلطان بيد الحزب الديموقراطى حين وقعت هذه الحوادث ، وذلك أنه إنما أقر هذا النظام الحاضر حين كان « بوثودوروس » أركوناً ، وإذ كان غير مدين بعودته إلا لنفسه ، فقد ظهر من العدل أن يستأثر بالسلطة .

وكان هذا التغيير الحادى عشر من التغييرات التى نالت نظام أتينا إذا أحصيناها جميعاً .

وأول هذا التغييرات ما كان من استقرار « إيون » وأصحابه فى « أتيكا » . ومن هذا العصر انقسم السكان إلى أربع قبائل وعين لكل قبيلة ملك .

ثم كانت حكومة « تيزيوس » وهى تخالف بعض الشىء نظام الملكية ، وكانت أول حكومة أحدثت فى النظام الأتينى تغييراً حقيقياً لأنها أوجدت حكماً منظماً .

ثم كان نظام « دراكون » وهو أول نظام شرعت فيه القوانين .

ثم جاء النظام الثالث بعد خلاف طويل وهو نظام «سولون» الذى حياة الديموقراطية .

ثم كان طغيان « پيزيستراثوس » وهو الطور الرابع .

وكان الطور الخامس نظام « كليستينيس » » الذى أحدث بعد طرد الطغاة ، وهو أقرب من نظام « سولون » إلى الديموقراطية .

الطور السادس نظام أتينا بعد الحرب الميدية ، وهو يتميز بظهور أمر مجلس « الأريوس پاجوس » .

والطور السابع ما أحدث « أرستيديس » وأقر « إفيالتوس » من نظام يتميز بهدم سلطان « الأريوس پاجوس » . وفى هذا العصر اقترفت الدولة أكبر أغلاطها ، يدفعها على ذلك « الديماجوجوى » ، وحرصها على سيادة البحر .

ثم يأتى الطور الثامن وهو حكومة الأربعمائة ، ويليه الطور التاسع وهو إعادة الديموقراطية .

والطور العاشر طغيان الثلاثين والعشرة .

ثم يأتى الطور الحادى عشر بعد عودة أهل « فولا » و « پيرا » وهو النظام القائم الآن والذى لم ينقطع الشعب تحت تأثيره عن زيادة ماله من سلطان . فقد جعل الشعب نفسه صاحب الأمر فى كل شىء . يحكم فى كل شىء بقراراته ومجالسه القضائية التى له فيها السلطان المطلق . فإلى الشعب أضيفت الاختصاصات القضائية التى كانت فى أول الأمر لمجلس الشورى ، وذلك عدل . فإن من اليسير إفساد عدد محصور من الناس بالمال والرشوة ، وذلك شىء يتعذر اتخاذه بالقياس إلى شعب بأسره .

وكانوا قد عدلوا فى أول الأمر عن منح الناس أجراً على حضورهم

جماعة الشعب ، ولكن الشعب تخلف عن الجلسات وأصبح « البروتانوى » يصوتون وحدهم غالباً . فلأجل حمل الناس على الحضور وإعطاء قرارات المجلس قوة القانون اقترح « أجيريوس » أن يعطى لمن حضر فلس عن كل جلسة . ثم جعل « هيراكليديس » الكلازومينى ، الذى سمى الملك الأعظم ، هذا الأجر فلسين . فاستأنف « أجيريوس » النظر فى الأمر وجعل هذا الأجر ثلاثة فلوس .

الجزء الثانى

عرض ما كان فى أتينا من النظم

الفصل الثانى والأربعون

حق العضوية فى المدينة

أولا : تقييد الأسماء فى السجل المدنى . ثانياً : الإفيبيا

هذه حال الحكومة الحاضرة فى أتينا :

يؤلف أعضاء المدينة من ولد من أب وأم أتينيين .

فإذا بلغوا الثامنة عشرة قيدت أسماؤهم فى سجل « الديموس » وأصبحوا من أعضائه .

فإذا تقدموا لهذا وجب على أعضاء «الديموس» أن يعلنوا بواسطة التصويت وبعد حلف اليمين ، أولا : أنهم قد بلغوا السن القانونية . فإذا أعلنوا أنهم لم يبلغوها عاد هؤلاء الغلمان فمكثوا بين الأطفال . ثانياً : أنهم من طبقة الأحرار وأنهم أبناء زواج مشروع .

فمن قضى عليه أعضاء «الديموس» بأنه ليس من طبقة الأحرار فله أن يستأنف أمام المحكمة . وفى هذه الحال ينتخب أعضاء « الديموس » خمسة

من بينهم ليكونوا مدعين . فإذا أيدت المحكمة قضاء « الديموس » فللمدينة أن تبيع المستأنف ، وإلا فعلى « الديموس » أن يقبله بين أعضائه .

ثم يخضع المقيدون لامتحان مجلس الشورى ، فإذا قضى هذا المجلس أنهم لم يبلغوا الثامنة عشرة قضى على أعضاء « الديموس » الذين قبلوهم بالغرامة .

بعد أن يتم امتحان « الإفيبوى »[1] يجتمع آباؤهم قبائل وبعد أن يقسموا اليمين ينتخبون ثلاثة من بينهم قد تجاوزوا سن الأربعين ، وظهر أنهم أقدر الناس على حسن إدارة « الإفيبوى » .

ثم تنتخب جماعة الشعب بواسطة رفع اليد بين كل فريق من هؤلاء الثلاثة « السفرونيستيس »[2] لكل قبيلة . ثم تنتخب بين الأتينيين عامة « الكوسمتيس »[3] الذى يعنى بأمر « الإفيبوى » جميعاً . يستقبل هؤلاء الرؤساء جماعات « الإفيبوى » ويزورون معهم معابد المدينة ثم يذهبون إلى « بيرا » ثم يعسكر بعضهم فى « مونيكيا » وبعضهم فى « أكتا » . ينتخب الشعب اثنين لمنصب « البايدوتريبس »[4] وأساتذة يعلمونهم استعمال

---

(١) جمع : إفيبوس ، وهو الشاب الذى يبدأ خدمته العسكرية حين يبلغ الثامنة عشرة إلى أن يبلغ العشرين . وهذه الخدمة العسكرية هى « الإفيبيا ». والموضع الذى كان يجتمع فيه هؤلاء الشبان هو « الإفيبيون » .

(٢) هو ملاحظ الشبان أثناء خدمتهم العسكرية . كان يعنى بملاحظة أخلاقهم وسيرتهم .

(٣) الكوسمتيس : هو الملاحظ العام للشبان فى خدمتهم العسكرية .

(٤) معلم الألعاب الرياضية .

الأسلحة الثقيلة والقوس والسهم والرمى بالمنجنيق . ويتقاضى كل « سفرونيستيس » درهماً لغذائه فى كل يوم ، وكل « إفيبوس » أربعة فلوس . يتسلم « سفرونيستيس » كل قبيلة أجر تلاميذه ويعنى بطعامهم ومائدتهم المشتركة — فإن « الإفيبوى» يجتمعون إلى الطعام قبيلة قبيلة — وعليه أيضاً أن يأخذ من جميع الأجر ما يحتاج إليه فى تدبير شئونهم .

هذه أعمال « الإفيبوى » فى السنة الأولى . أما فى السنة الثانية ، فبعد أن يستعرضوا ويقوموا بأعمال الحرب أمام الشعب المجتمع فى ملعب التمثيل ، يعطى لكل واحد منهم رمح ودرقة ، ثم يقومون بأعمال العسس وحراسة الحصون .

وفى أثناء هاتين السنتين يحيون حياة الجندلا يلبسون إلا « الكلاموس »[1] ولا يكلفون عملاً ما . ولأجل ألا يتغيبوا لسبب ما فليس من سبيل إلى أن يظهروا أمام القضاء ، لا مدعين ولا مدعى عليهم . إلا للاستيلاء على ميراث أو « أبيكلوروس » أو عمل دينى من أعمال الأسرة . فإذا انقضت هاتان السنتان فهم كغيرهم من أعضاء المدينة .

هذه خلاصة ما يتعلق بتقييد أسماء أعضاء المدينة وبـ « الإفيبيا » .

---

(١) معطف ليس بذى أكمام ، كان يجمع طرفاه على الصدر فيغطى الذراعين أو أعلى الكتف ويترك إحداهما عارية . وكان منه القصير الذى لا يتجاوز الركبة والطويل الذى يبلغ القدم . وكان اتخاذه شائعاً بين الفرسان والصيادين والشبان فى تمرينهم العسكرى .

الفصل الثالث والأربعون

المناصب

أولا : الأعمال التى تنال بالاقتراع أو بالانتخاب
ثانياً : مجلس الشورى والپروتانوى
ثالثاً : برنامج أعمال مجلس الشورى وجماعة الشعب

أولا : كل عمال الإدارة العادية يختارون بواسطة الاقتراع ، إلا حافظ خزانة الحرب ورؤساء « الثيوريكون »[1] ومن يكلف العناية بالينابيع العامة ، فإنهم ينتخبون بواسطة رفع اليد . ويبقون فى أعمالهم منذ عيد « الپاناتينايا »[2] إلى العيد الذى يليه ، وكذلك ينتخب جميع

---

(١) هى أموال كانت تخصص لتمكين الفقراء من حضور ملاعب التمثيل والاشتراك فى الأعياد . أحدثها « بيركليس » فكان يعطى كل فقير فلسين لشهد التمثيل فى عيد « ديونوزوس » ثم أصبحت عامة فى جميع الأعياد . وكانت هذه الأموال تؤخذ غالباً من ضرائب الحلفاء .

(٢) عيد كان يقيمه الأثينيون تكريماً للإلهة أثينا . وكانوا يقيمون عيدين : عيداً صغيراً فى كل سنة فى منتصف شهر يوليو ، وعيداً كبيراً يقام فى كل أربع سنين . وكان يتألف من تضحية ومسابقة شعرية وموسيقية وقصصية ومن مسابقة فى الألعاب الرياضية ومن طواف فى المدينة بنقاب الإلهة ، وسيأتى تفصيله . وليس فى نص أرسطاطاليس ما يعين أحد العيدين . وكذلك تعود أرسطاطاليس أن يستعمل اللفظ من غير تعيين ، ولكن العيد الكبير هو الذى أريد فى هذا الموضع ، فكان ينتخب هؤلاء الناس لأربع سنين .

الذين يشغلون مناصب الحرب .

ثانياً : يختار مجلس الشورى بواسطة الاقتراع ، وهو يتألف من خمسمائة عضو يمثل كل قبيلة خمسون . تتولى كل قبيلة « البروتانيا »[١] إذا جاءت نوبتها بمقتضى الاقتراع .

تقوم كل واحدة من الأربع الأولى بهذا العمل ستة وثلاثين يوماً ، وكل واحد من الستة الأخرى خمسة وثلاثين يوماً ، لأن سنة الأثينيين هى السنة القمرية . يتناول « البروتانوى » طعامهم على حساب الدولة فى « الثولوس »[٢] وعليهم دعوة مجلس الشورى وجماعة الشعب إلى الاجتماع . يدعى مجلس الشورى فى كل يوم إلا أيام الأعياد ، وتدعى جماعة الشعب أربع مرات فى كل « پروتانيا » .

ثالثاً : وعليهم أن يعدوا برنامج الجلسة فى إعلان ينشرونه ويبينون فيه المسائل التى يجب درسها ، ويعدون أيضاً برنامج الجلسات لجماعة الشعب . وأول هذه الجلسات هى الجلسة النظامية ، فيها يقر العمال على أعمالهم ، إذا وافقت الجماعة على إدارتهم ، وفيها يعنى بتموين المدينة والدفاع عنها . لكل عضو من أعضاء المدينة أن يتهم فيها من شاء بالخيانة العظمى ، وفيها يقرأ « ثبت » الأموال التى صادرتها الدولة وعرائض الذين

(١) هى الإقامة فى « البروتانيون » الذى قدمنا وصفه للإشراف على الأعمال العامة . فقد كان مجلس الشورى بهذا الشكل منقسما إلى لجان عشر ، تقوم كل واحدة منها بالإشراف على المدينة ما يزيد عن شهر . وكانت هذه اللجنة تتناول غذاءها على مائدة مشتركة تنفق عليها الدولة .

(٢) بناء مستدير كان يجتمع فيه « البروتانوى » لتناول الطعام .

يطلبون الاستيلاء على الميراث أو على « الأپيكلوروس » ، حتى لا يجهل أحد ما يمكن أن يقع من انقراض الأسر. وفى هذه الجلسة من « البروتانيا » السادسة يضيفون إلى كل هذه المسائل أخذ الأصوات فى إمكان تنفيذ « الأوستراكيسموس » . ويأخذون الأصوات فيما يقدم من طلب القضاء على « السوكوفانتس » من الأتينيين و « المتيكوى »[1] . ولكن لا يمكن أن يقضى على أكثر من ثلاثة بين أولئك وهؤلاء ، وعلى الذين لا يفون بما كانوا قد تعهدوا به أمام الشعب .

والجلسة الثانية مخصصة للمظالم ، يكفى أن يظهر كل إنسان أمام الشعب مظهر المستجير ليتحدث إليه عن كل ما يريد من الأعمال العامة أو الخاصة .

والجلستان الأخريان مخصصتان لما بقى من الأعمال . وتريد القوانين أن يبحث فى كل جلسة عن ثلاثة أعمال تمس الدين ، وثلاثة تمس الدولة ، وثلاثة تمس الرسل أو السفراء .

وربما بدأت الجماعة فى المناقشة دون أن يكون التصويت الذى يبيح الأخذ فيها .

وإنما يمثل الرسل والسفراء أمام « البروتانوى » أولا ، وإليهم يسلمون ما يحملون من كتب .

---

(١) هم النزلاء . ومعنى الكلمة حرفياً : المساكنون .

الفصل الرابع والأربعون

مجلس الشورى

أولا : أبيستاتيس البروتانوى
ثانياً : البرويدروى وأبيستاتيس البرويدروى
ثالثاً : انتخاب العمال الحربيين بواسطة جماعة الشعب

أولا : يعين الاقتراع واحداً، يقوم بمنصب « الأبيستاتيس »[1] بين « البروتانوى » يشغل منصبه يوماً وليلة ، دون أن يستطيع أن يمد هذا الأجل أو أن يشغل منصبه مرتين . يحتفظ بمفاتيح المعابد التى تحتوى على خزائن الدولة ومحفوظاتها كما يحتفظ بخاتم الدولة . وعليه أن يبقى فى « الثولوس » مع ثلث « البروتانوى » الذين اختارهم خاضعين لرياسته .

ثانياً : كلما دعا « البروتانوى » مجلس الشورى أو جماعة الشعب اختار « الأبيستاتيس » تسعة لمنصب « البرويدروس »[2] واحداً عن كل قبيلة ، إلا القبيلة التى تشغل « البروتانيا » . ومن بين هؤلاء التسعة يختار رئيساً وإليهم يسلم برنامج الجلسة . فإذا تسلموا هذا البرنامج وجب عليهم

---

(١) الرئيس .

(٢) هو رئيس مجلس الشورى . والفرق بينه وبين « الأبيستاتيس » أن هذا يرأس إحدى اللجان العشر فحسب . أما « البرويدروس » فيرأس المجلس كله .

أن يعنوا بتنفيذ كل شيء حسب القانون ، وأن يعلموا المجلس بما كتب في البرنامج ، وأن يظهروا نتيجة التصويت بواسطة رفع اليد . وعلى الجملة عليهم إدارة الجلسة ، ولهم رفعها ، وليس لأحد أن يكون « أبيستاتيس » إلا مرة في السنة ، وله أن يكون « پرويدروس » مرة في كل « پروتانيا » .

ثالثاً : ينتخب « الاستراتيجوى » و « الهيباركوى » وغيرهم من الذين يشغلون المناصب الحربية بواسطة جماعة الشعب ، حسب الصورة التى أقرها الشعب . وفى أول « پروتانيا » يظهر فيها عطف الآلهة بعد « الپروتانيا » السادسة . ولهذا أيضاً يجب أن يصوت مجلس الشورى أولا .

الفصل الخامس والأربعون

مجلس الشورى

أعماله القضائية

أولا : إضعاف ما كان لمجلس الشورى من حقوق قضائية

ثانياً : حقوق المجلس القضائية بالقياس إلى العمال

ثالثاً : امتحان المجلس لأعضاء الشورى وللأركون

رابعاً : تشاور المجلس أولا

أولا : كان لمجلس الشورى قديماً أن يقضى بالغرامة والحبس والموت .

ولكنه أسلم يوماً ما إلى الجلاد رجلا يسمى « لسيسياكوس » وإن هذا الرجل ليستعد للموت ، إذ أقبل رجل آخر يسمى « إيمليديس » الألوبيكي فانتزعه من أيدى قاتليه زاعماً أن ليس لأحد أن يقتل عضواً من أعضاء المدينة دون أن تقضى بذلك محكمة . فعرض الأمر على القضاة وبرئ « لسيسياكوس » فلقب منذ ذلك اليوم « بالمفلت من الدبوس » .

فسلب الشعب مجلس الشورى حق القضاء بالموت والحبس والغرامة وأصدر هذا القانون : يعرض « التسموثيتاى » على المحكمة ما يقضى به مجلس الشورى من موت أو غرامة أو حبس ، ورأى القضاة وحدهم لا مرد له .

ثانياً : يقضى مجلس الشورى على أكثر العمال ، لا سيما الذين يدبرون الأموال . ولكن قضاءه هنا أيضاً ليس قاطعاً ، بل يمكن استئنافه أمام المحكمة . لكل فرد من أفراد المدينة أن يتهم من شاء من عمال الحكومة أمام المجلس بالخيانة العظمى ، وبأنه قد انتهك حرمة القانون . ولكن للمتهم أن يستأنف قضاء المجلس أمام المحكمة .

ثالثاً : يمتحن المجلس أيضاً الأعضاء الذين سيتألف منهم مجلس الشورى فى السنة المقبلة ، والتسعة الذين سيشغلون منصب الأركون . وقد كان قديماً يملك إلغاء الانتخاب ، ولكن من ألغى انتخابه اليوم يستطيع أن يستأنف أمام المحكمة .

وفى كل هذه الأحوال ليس المجلس بصاحب الأمر المطلق .

رابعاً : يعد المجلس برنامج الجلسات لجماعة الشعب ، وليس للشعب

أن يصوت فى شىء إلا إذا درسه المجلس أولا وقيّده « البروتانوى » فى برنامج الجلسة . وبمقتضى هذه القاعدة فكل تصويت فى مسألة لم يقرها المجلس يجعلُ عارض هذه المسألة عرضة لأن يتهم بانتهاك حرمة القانون .

الفصل السادس والأربعون

مجلس الشورى

أعماله الإدارية

أولا — تفقده حال البحرية ثانياً — تفقده حال العمارات العامة

أولا : على المجلس أن يتعهد السفن القائمة وأن يتعهد أدواتها وأحواض إصلاحها . وعليه أن يراقب بناء السفن الجديدة سواء كانت ذات صفوف ثلاثة أو أربعة من المقاذيف حسب ما قرره الشعب . وكذلك يراقب إعداد ما تحتاج إليه هذه السفن من الأدوات والمرافئ . يختار الشعب بواسطة رفع اليد مهندسين يكلفون بناء السفن . فإذا لم يستطع المجلس أن يسلم المجلس الذى يخلفه هذه السفن كاملة فليس له الحق فى المكافأة العادية ؛ فإن هذه المكافأة لا تُنال إلا فى السنة التى تلى العمل . وينتخب المجلس بين الأثينيين كافة عشرة يقومون على بناء السفن ذات الصفوف الثلاثة من المقاذيف .

ثانياً : يتعهد أيضاً كل العمارات العامة ، ويتهم أمام الشعب كل متعهد قصّر فى عمله . فبعد أن يقضى المجلس عليه بما يرى يقدم إلى المحكمة .

الفصل السابع والأربعون

مجلس الشورى

أعماله الإدارية

أولا : العلاقة بينه وبين العمال .
ثانياً : حفظة خزانة أتينا .
ثالثاً : البوليتاى وعرض المنافع العامة للمزايدة أو المناقصة
رابعاً : تأجير الأرض الموقوفة على الآلهة
خامساً: دفع المال .

أولا : يعين مجلس الشورى أيضاً العمال فى أكثر أعمالهم .

ثانياً : وأول هؤلاء العمال الذين يعينهم المجلس العشرة الحفاظ لخزائن أتينا . يعين الاقتراع منهم واحداً عن كل قبيلة من طبقة الذين يملكون خمسمائة « مديمنوس » بذلك يقضى قانون «سولون» الذى لا يزال معمولا به . ولكنّ من وقعت عليه القرعة شغل منصبه ولو كان شديد الفقر . وإنما يتسلم هؤلاء الحفظة أمام مجلس الشورى تمثال أتينا وتماثيل النصر وغير ذلك من الحلى ، ومما اشتملت عليه الخزائن من مال .

ثالثاً : ثم يأتى بعد ذلك « البوليتاى » وهم عشرة يعينهم الاقتراع واحداً عن كل قبيلة . يقومون بما تحتاج إليه الدولة من عرض المنافع

للمزايدة أو المناقصة ، ويؤجرون المناجم يعينهم على ذلك حفاظ الخزائن الحربية والموكلون بإدارة « الثيوريكون » . كل ذلك فى جلسة مجلس الشورى ، ولا يقبلون مزايداً ولا مناقصاً ولا مؤجراً إلا إذا أعلن المجلس رضاه بواسطة رفع اليد .

فأما المناجم سواء منها المستغل الذى يؤجر لثلاث سنين ، وما تنزل عنه الدولة أبداً فى سبيل مبالغ يدفع من حين إلى حين ، فيكون عرضها للمزايدة بين يدى مجلس الشورى ، ولكن الذين يشغلون منصب الأركون هم الذين يقبلون الأعطية أو يرفضونها . وكذلك الشأن فى بيع ثروة الذين قضى عليهم مجلس « الأريوس پاجوس » أو قضى عليهم الشعب بـ « الآتميا » .

فأما الضرائب المبيعة لسنة فإن « البوليتاى » يكتبون ثمنها الذى اتفق عليه فى ألواح بيض ويدفعون هذه الألواح إلى مجلس الشورى . ويكتبون على عشرة ألواح منفصلة أسماء الذين يجب عليهم أن يؤدوا الأموال فى كل « پروتانيا » . وعلى ألواح منفصلة أيضاً أسماء الذين يجب أن يؤدوا الأموال فى آخر السنة — لكل قسط لوحة — ثم على ألواح منفصلة أيضاً أسماء الذين يؤدون الأموال فى « البروتانيا » التاسعة .

ويكتبون أيضاً مقادير الأرض والدور المبيعة بمقتضى « ثبت » اتخذ أمام المحكمة . فإن هذه المزايدات من خصائصهم . فأما الدور فيجب أن تدفع أثمانها فى خمس سنين ، وأما الأرض فتدفع أثمانها فى عشر . وتؤدى الأقساط فى « البروتانيا » التاسعة .

رابعاً : فأما الأرض الموقوفة على الآلهة فإن « الأركون » الملك هو الذى يقدم إلى المجلس تقريراً عما عرض لها من أجر فى المزايدة ، ويكتب أسماء المستأجرين على ألواح بيض تؤجر هذه الأرض لعشر سنين وتدفع الأقساط فى « البروتانيا » التاسعة . ومن هنا كان أكثر ما تجبيه الدولة من المال إنما يجبى فى هذه « البروتانيا » .

خامساً : تحمل إلى المجلس الألواح التى كتبت فيها الأقساط الواجبة الأداء ويحفظها الكاتب . فإذا حل أجل الأداء لبعض هذه الأقساط نزع الكاتب الألواح التى يجب أن تؤدى عن العمود الذى كانت قد علقت إليه ودفعها إلى « الأبودكتاى »[1]. فإذا أدى ما كان قد كتب عليها من الأقساط ، محيت هذه الأقساط . وقد رتبت الألواح الأخرى منفصلة حتى لا تمحى قبل ميعادها .

الفصل الثامن والأربعون

مجلس الشورى

أعماله الإدارية

أولا : الأبودكتاى . ثانياً : اللوجيستاى . ثالثاً : الأوثينيس .

أولا : « الأبودكتاى » عشرة ينتخبون بالاقتراع واحد عن كل

(١) هم عشرة كانوا يقومون على حساب أموال الدولة وكانوا يقبضون هذه الأموال ويقسمونها بين العمال .

قبيلة . تدفع إليهم الألواح فى جلسة مجلس الشورى بقصره ، فيمحون ما كتب عليها بعد أن تؤدى الأقساط ويردونها إلى الكاتب . فإذا قصَّر مقصر عن دفع القسط عنى « الأبُّودكتاى » بتقييد اسمه على لوحة . وعلى المدين أن يؤدى ما عليه مضاعفاً وإلا تعرض للحبس . وعلى المجلس أن يتقاضى هذا الدين ، والقانون يمنحه الحق فى أن يَغلّ المدين الذى يقصر عن الأداء

وفى اليوم نفسه الذى يتسلم « الأبُّودكتاى» فيه الأموال يجب عليهم أن يقسموها بين العمال . فإذا كان الغد قدموا إلى المجلس ألواحاً كتبت فيها مقادير ما دفعوا إلى العمال ، وقرءوا هذه الألواح وطلبوا إلى المجلس فى جلسته أن يدلهم على كل ما اقترفه عامل من عمال الدولة ، أو فرد من الأفراد من مخالفة للنظام فى تقسيم الأموال ، فإذا ذكرت بعض هذه الأغلاط أخذ « الأبودكتاى » فيها الآراء .

ثانياً — ينتخب المجلس من بين أعضائه بواسطة الاقتراع عشرة هم « اللوجيستاى »[١] يكلفون أن يتلقوا فى كل « بروتانيا » حساب العمال . وكذلك يختار بالاقتراع عشرة « أوثينيس »[٢] واحداً عن كل قبيلة . و « باردرين »[٣] يعينان كل واحد منهم . يجب على « الأوثينيس » فى عصر أداء الحساب أن يجلس كل واحد منهم أمام تمثال البطل الذى

---

(١) مراقبو الحساب .

(٢) نوع آخر من مراقبى الحساب كانوا يبحثون حساب العمال بعد انتهاء أعمالهم.

(٣) مثنى « باردروس » وهو المعين .

تسمى باسمه القبيلة ، وأن يسمح لكل عضو من أعضاء المدينة أن يرفع الدعوى المدنية أو الجنائية على كل عامل من عمال الحكومة ، بشرط ألا يتأخر ذلك عن ثلاثة أيام منذ أدى هذا العامل حسابه أمام المحكمة . يكتب المدعى فى لوحة بيضاء اسمه واسم المدعى عليه وما يتهمه به، وتقدير هذه التهم ماليًّا . ويدفع هذه اللوحة إلى «الأوثينيس» الذى يطلع عليها ، فإن رأى وجوب القضاء على المدعى عليه أحال الأمر على قضاة « الديموس » الذين يكلفون عرض ما يتعلق بهذه القبيلة على المحكمة . فإن كان موضوع الخصومة أمراً عاماً وجب على « الأوثينيس » أن يقيدها فى مكتب « الثسموثيتاى » فإذا تسلم اللوحة هؤلاء عرضوا الحساب على المحكمة لتعيد النظر فيه ، وحكمها لا مرد له .

الفصل التاسع والأربعون

مجلس الشورى

أعماله الإدارية

١ ـــ مراقبته خيل الفرسان

٢ ـــ مراقبته فرسان الطلائع

٣ ـــ مراقبته للرجالة ذات السلاح الخفيف

٤ ـــ تجنيد الفرسان

٥ — ملاحظة رسوم المهندسين ونماذج الپپلوس
٦ — مراقبة تماثيل النصر وما يصرف من الجوائز فى عيد پاناتينايا
٧ — الإشراف على أصحاب العاهات

أولا : يتعهد المجلس أيضاً خيل الفرسان . وكل فارس تقاضى أجره ثم لم يُعن بفرسه قضى عليه بغرامة تعدل ما يحتاج إليه الفرس من نفقة . وكل فرس لم يكن قادراً على إحسان الجـراء، أو ساء تعليمه فأصبح لا يصلح للبقاء فى صفه ، فهو موسوم بالنار على فكه ، ومرفوض عند التعهد .

ثانياً : يتعهد المجلس أيضاً الفرسان المستكشفين ، ويرى أيصلحون للخدمة ، فإذا قرر برفع اليد فصل واحد منهم أنزل هذا عن فرسه .

ثالثاً : يتعهد المجلس أيضاً فرق المشاة ذات السلاح الخفيف الذين يقاتلون بين الفرسان ، فإذا قرر فصل واحد من هذه الفرق فأجره مقطوع .

رابعاً : يقوم بتجنيد الفرسان عشرة من الضباط يختارهم الشعب بواسطة رفع اليد . وهؤلاء الضباط يقدمون « ثبت » المجندين إلى « الهيپاركوى » و « الفولاركوى » .

وهؤلاء يقدمون هذا الثبت إلى مجلس الشورى ويفضون ثبتاً آخر قد ختم عليه وقيدت فيه أسماء الفرسان الذين أدوا الخدمة . فإذا كان أحد الفرسان قد أدى الخدمة وأقسم أن صحته تأبى عليه استئناف ذلك محى اسمه . ثم يدعى الذين جندوا . فأيهم أقسم أنه لا يستطيع الخدمة لضعف

صحته أو لقلة ماله أعفى منها ، ومن لم يعتذر مقسماً هذه اليمين قرر المجلس فى أمره بواسطة رفع اليد ، فإن قرر التصويت أنه صالح للخدمة كتب اسمه فى اللوحة ، وإلا رُدّ إلى ما كان فيه .

خامساً : كان للمجلس قديماً أن يختار بين ما يقدم المهندسون من رسوم البناء وبين نماذج « الپپلوس »[1] . ولكن قضاة ينتخبون بالاقتراع قد استأثروا الآن بهذا الحق . فقد يظهر أن المجلس كان يتخذ المحاباة قاعدة للاختيار .

سادساً : يراقب المجلس أيضاً مع حفاظ الخزانة الحربية صنع تماثيل النصر[2] وما يعطى من المكافآت فى أعياد « الپاناتينايا » .

سابعاً : يمتحن المجلس أيضاً أصحاب العاهات ، فإن هناك قانوناً يقضى بأن كل من يملك أقل من ثلاث أمناء وكانت به عاهة بدنية تحول بينه وبين العمل ، وجب على المجلس أن يمتحنه ، وأن يعطيه فى كل يوم لطعامه على حساب الخزانة فلسين . بل إن هناك خازناً موكلا بهؤلاء الضعفاء ينتخب بواسطة الاقتراع .

وعلى الجملة يُعين المجلس العمال جميعاً فى أكثر أعمالهم .

هذه هى أعمال المجلس الإدارية .

---

(١) كساء مطرز كان يقدم إلى الإلهة أثينا فى عيدها المسمى « باناتينايا » ، والذى سبقت الإشارة إليه .

(٢) كان اليونان يعبدون النصر ويمثلونه فى شكل امرأة ذات جناحين قد أخذت بإحدى يديها تاجاً وبالأخرى غصناً من أغصان النخيل . وكانوا يسمونها « نيكا » . أما الأثينيون فكانوا يأبون أن يمنحوا آلهة النصر أجنحة مخافة أن تطير من مدينتهم .

الفصل المتم الخمسين

المناصب التي ينتخب أصحابها بالاقتراع

١ — العشرة المندوبون للعناية بالمعابد

٢ — العشرة الأستونوموى

أولا : يعين الاقتراع المندوبين العشرة الذين يعنون بالمعابد ، وهم يقومون بالإصلاحات التي ليس منها بد ، ينفقون في ذلك ثلاثين مُناً يتقاضونها من « الأبُّود كتاى » .

ثانياً : ينتخب بالاقتراع « الأستونوموى »[1] العشرة ، خمسة منهم يعملون في « پيرا » وخمسة يعملون في المدينة ، ويعنون بألا يزيد أجر النساء اللاتي يلعبن بالمزمار والقيثارة على درهمين . فإذا اختلف رجال في امرأة من هؤلاء النساء كلهم يريدها لنفسه اقترع بينهم « الأستونوموى » فأيهم أصابته القرعة دفعوها إليه. ويعنون أيضاً بألا يطرح الكناسون القاذورات إلا على بعد عشرة « ستاديا »[2] من أسوار المدينة . ويمنعون أن تقوم

---

(١) جمع « أستونوموس » وهو أحد العشرة الذين انقسموا بين أثينا و « بيرا » . كانوا مكلفين العناية بأمر الطرق أول الأمر ، ثم أضيف إلى عملهم العناية بمراقبة الآداب العامة في هذه الطرق .

(٢) جمع « ستاديون » وهو مقياس يعدل سبعة وسبعين ومئة متر وأربعين سنتيمتراً .

الأبنية على الطرق العامة ، أو أن تسد الشوارع ، أو أن توضع فى أعلى البيوت مجارٍ تصب مياهها فى الشوارع ، أو أن تتخذ النوافذ[1] بحيث تطل على الشوارع . ويعنون أيضاً برفع من يدركه الموت فى الطريق العام . ولهم على ذلك أعوان تأجرهم الدولة .

الفصل الحادى والخمسون

المناصب التى ينتخب أصحابها بالاقتراع

١ — العشرة الآجورانوموى
٢ — العشرة المترونوموى
٣ — الخمسة والثلاثون الذين يراقبون الحبوب
٤ — العشرة الذين يراقبون الثغور التجارية

أولا : ينتخب العشرة « الآجورانوموى »[2] بواسطة الاقتراع أيضاً ، منهم خمسة لـ « پيرا » وخمسة للمدينة ، يكلفهم القانون أن يعنوا بأن تكون الأشياء المبيعة كلها نقية وأن تباع بلا غش .

ثانياً : وكذلك يعين الاقتراع عشرة « مترونوموى » خمسة للمدينة

---

(١) كانت عادة اليونانيين ألا يتخذوا نوافذ تطل على الشارع ، وإنما كان لكل بيت فناء غير مسقوف تستمد الحجر منه الضوء .

(٢) جمع « آجورانوموس » وهو ملاحظ السوق ، يشبه المحتسب عند المسلمين من بعض الوجوه كالعمال الذين يلونه .

وخمسة لـ « پيرا » يكلفون العناية بأن تكون الموازين والمكاييل التى يستعملها التجار عادلة .

ثالثاً : كان يوجد قديماً عشرة يراقبون تجارة الحبوب ، خمسة لـ « پيرا » وخمسة للمدينة . أما الآن فهم عشرون للمدينة وخمسة عشر لـ « پيرا » . عليهم أولاً العناية بأن يباع ما فى السوق من الحبوب بالثمن المعروف . ثم بأن يبيع أصحاب الأرحية دقيق الشعير بثمن يناسب ثمن الحبوب . ثم بأن يباع الخبز بثمن يلائم ثمن القمح وبمقتضى الموازين التى عينها المفتشون . وذلك أن القانون يكلفهم تعيين مقادير الخبز .

رابعاً : كذلك يعين الاقتراع العشرة الذين يراقبون الثغور التجارية . وعليهم مراقبة الثغور المختلفة التى تشتغل بالتجارة ، وأن يأخذوا التجار بأن ينقلوا إلى أتينا ثلثى ما ينزلون فى الثغور من الحبوب .

الفصل الثانى والخمسون

المناصب التى ينتخب أصحابها بالاقتراع

١ ــ الأحد عشر . القضاء على من أخذ مقترفاً للجريمة

٢ ــ الدعاوى التى يقيمها الأحد عشر

٣ ــ الخمسة المدعون والدعاوى التى يجب أن يقيمها المدعون

٤ ــ الدعاوى التى يجب الفصل فيها فى مدة شهر والتى يقيمها الأبُودكتاى

أولا : كذلك يعين الاقتراع الأحد عشر الذين يديرون السجن . وهؤلاء الأحد عشر يقتلون السارق إذا أخذ وهو يقترف الجريمة واعترف بجريمته ، سواء أكان سارق شيء أو إنسان . فإذا أنكر المتهم قدمه الأحد عشر إلى المحكمة ، فإن بُرئ ردوه إلى حريته وإلا قتلوه فى الحال .

ثانياً : يقيم الأحد عشر أمام المحكمة الدعاوى على كل من اغتصب أرضاً أو دوراً تملكها الدولة . وكل عين قضت المحكمة بأنها ملك الدولة فعلى الأحد عشر أن يسلموها إلى « البوليتاى » . وكذلك يقيم الأحد عشر الدعوى على من اتهمه بعض الأفراد سراً باقتراف جريمة ما ، فإن هذه الدعاوى تقع فى اختصاصاتهم . ومع ذلك فقد يقيم «التسموثيتاى» هذه الدعاوى.

ثالثاً : كذلك يعين الاقتراع خمسة مدعين واحداً عن كل قبيلتين . وعليهم أن يقيموا أمام المحاكم الدعاوى التى يجب الفصل فيها فى مدة شهر ، وهذه الدعاوى هى :

دعاوى المهر ، ودعاوى المطالبة بأداء الدين ، والدعاوى التى يطلب فيها دفع فائدة لقرض قد اتفق عليه ، بشرط ألا تتجاوز الفائدة « درهماً فى الشهر عن كل مناً[1] » ، والدعاوى التى يطالب فيها برد رأس مال اقترض ليتجر به فى «الآجورا» ، ودعاوى القذف ، ودعاوى الخصومة بين « الإيرانيستاى »[2] وبين الشركاء ، والدعاوى التى تنشأ من بيع الرقيق

---

(١) يعدل مئة درهم كما قدمنا . فتكون الفائدة القانونية اثنى عشر درهماً فى المئة .

(٢) جمع «إيرانيستيس» وهو أحد أعضاء « الإيرانوس » ، و « الإيرانوس » جماعة كانت تتألف من الأصدقاء يلتقون من حين إلى حين على مائدة مشتركة ،وكان كل واحد =

والحلوب ، والتى تنشأ من « التييراركيا »[1] أو عمل المصارف . كل هذه الدعاوى يقيمها المدعون ويجب أن يفصل فيها فى مدة شهر .

رابعاً : وكذلك يفصل فى مدة شهر فى الدعاوى التى يقيمها «الأپـودكتاى» لمصلحة من اشتروا الضرائب أو عليهم أيضاً . فإذا كان المبلغ المطلوب أكثر من عشرة دراهم أقام « الأپـودكتاى » الدعوى أمام المحكمة وإلا قضوا فيه بأنفسهم قضاء غير مستأنف .

الفصل الثالث والخمسون
المناصب التى ينتخب أصحابها بالاقتراع

١ ــ الأربعون . اختصاصاتهم . العلاقة بينهم وبين المحكمين العامين

٢ ــ المحكمون العامون . تعيين المحكمين «إيپونوموى» الطبقات . الدعاوى التى تقام على المحكمين .

=منهم يدفع إلى الرئيس مقداراً من المال فى كل شهر . ثم تناولت هذه الجماعات موضوعات مختلفة سياسية واقتصادية واستحالت فى كثير من الأحيان إلى جماعات سرية لتدبير الثورات .

(١) ضريبة كان الأثينيون قد أقروها على أغنيائهم فى الحرب الميدية الثانية . وهى القيام ببناء سفينة للدولة ، وكان الغنى الذى يؤخذ بذلك ويقوم به قبطان سفينته ، فلما قلت الثروة بعد حرب « بيلوبونيسوس » قرر الأثينيون أنه يجوز أن يشترك اثنان فى بناء سفينة وأن يرأسها كل واحد منهما ستة أشهر . ثم قرروا فى منتصف القرن الرابع أن يشترك عدد كثير فى بناء سفينة ، وانقسم أغنياء المدينة إلى جماعات للقيام بهذا الغرض . ثم قرروا سنة أربعين وثلثمائة بتأثير « ديموستنيس » أن يعودوا إلى النظام القديم الذى كان متبعاً بعد حرب « بيلوبونيسوس » .

٣ — «إيبونوموى» الطبقات والخدمة العسكرية

أولا : يعين الاقتراع أيضاً أربعين أربعة عن كل قبيلة ، وعملهم القضاء فى سائر الدعاوى بمقتضى نظام يعينه الاقتراع ، وقد كانوا فى أول الأمر ثلاثين وكانوا يقضون متنقلين فى « الديموس » ولكن بعد حكومة الثلاثين زيد عددهم حتى بلغ الأربعين ، يقضون قضاء غير مستأنف فيما لا يتجاوز عشرة دراهم ، فإذا قدّر المدعى موضوع خصومته بأكثر من ذلك أحيل على المحكمين العامين . فإذا لم يفلح المحكم فى الإصلاح بين المتخاصمين أصدر حكماً . فإن قبله الخصمان وأخذا أنفسهما بتنفيذه انتهت القضية . وإن استأنف أحد الخصمين أمام المحكمة اتخذ المحكم إناءين ، إناء للمدعى وإناء للمدعى عليه ، ووضع فى كل منهما ما كان من شهادة وإعذار ، وما احتج به الخصم من نصوص القانون ، ثم يختم الإناءين ويلصق بهما حكمه . وقد كتب على لوحة . ثم يدفع كل هذا إلى أفراد الأربعين الذين عليهم أن يقيموا دعاوى قبيلة المدعى عليه . وهؤلاء يأخذون الأمر على عاتقهم ويقيمون الدعوى أمام محكمة يؤلفها واحد ومئة عضو ، أو واحد وأربعمائة عضو ، بمقتضى مقدار موضوع الخصومة ، إن زاد أو نقص عن ألف درهم . ومحظور أن يلجأ أمام المحكمة إلى قانون أو شهادة أو إعذار غير ما ذكر أمام المحكم واشتمل عليه الإناءان .

ثانياً : يصلحُ حكماً عامّاً كل عضو من أعضاء المدينة قد بلغت سنه ستين إلى واحد وستين سنة ، ولأجل أن تعرف أسنانهم يستعان

« بثبت » الأركون و «الأيبونوموى»[١] . وهناك نوعان من « الأيپونوموى » : الأول الأبطال العشرة « الأيپونوموى » للقبائل . الثانى الاثنان والأربعون « أيپونوموى » للطبقات العسكرية[٢] . وذلك أنه حين كانت تكتب أسماء «الأفيبوى» على ألواح بيض كان يكتب إلى جانبها اسم الأركون الذى كان يشغل منصبه فى هذه السنة ، واسم البطل الذى اتخذه المحكمون « إيپونوموس » لهم فى السنة الماضية . هذا الثبت منقوش الآن على عمود من البرونز ، وهذا العمود يقام فى كل سنة أمام قصر مجلس الشورى بالقرب من تماثيل الأبطال العشرة « الأيبونوموى ». فيأخذ الأربعون أسماء الذين قيدوا تحت آخر « الأيپونوموى » ويقسمون بينهم عمل التحكيم ، ولأجل أن يقسموا بينهم الأعمال فهم يستشيرون الاقتراع ليعينوا لكل واحد منهم عمله . وعلى كل واحد منهم أن يحكم فى الخصومات التى يضيفها إليه الاقتراع . وذلك أن القانون ينص على أن كل عضو من أعضاء المدينة قد بلغ السن المطلوبة ، ولم يقم بعمل المحكم ، قضى عليه بالآتميا ، إلا أن يكون قد كلف فى هذه السنة عملا آخر من أعمال الدولة ، أو كان غائباً

(١) جمع « إيبونوموس » وهو الذى يعطى اسمه لشىء آخر . فالأركون « إيبونوموس » هو الذى كانت تسمى السنة باسمه . والبطل « الإيبونوموس » هو الذى كانت تسمى باسمه أسرة أو قبيلة أو مدينة .

(٢) كان الأتينى يبدأ خدمته العسكرية فى الثامنة عشرة من عمره فيمضى سنتين فى التعلم ثم هو خاضع لنظام التعبئة حتى يبلغ الستين فيعفى من العمل فى الجيش . ومن هنا كان الجيش الأتينى يتألف من اثنتين وأربعين طبقة . أولاها الشبان الأحداث الذين بدءوا الخدمة فى الثامنة عشرة ، وأخراها الشيوخ الذين يتمونها فى الستين .

عن أتيكا . وهذان هما العذران الوحيدان .

على أن من الممكن أن يتهم بطريق التبليغ السرى أمام جماعة المحكمين المحكم الذى يؤخذ ببعض الذنوب ، فإن حكم عليه فالقانون يصيبه بالآتميا ، ولكن هذا المحكم يستطيع أن يستأنف .

ثالثاً : وكذلك يستعان بثبت « الأيپونوموى » فى الخدمة العسكرية . فإذا أريد إرسال فرقة من الذين تمكنهم سنهم من الخدمة فى غزوة من الغزوات صدر أمر التجنيد فى إعلان يوجه إلى كل الرجال منذ فلان الأركون ، وفلان الأيپونوموى ، إلى فلان الأركون ، وفلان الأيپونوموى .

الفصل الرابع والخمسون

المناصب التى ينتخب أصحابها بالاقتراع

١ ــ الخمسة الذين يعنون بإصلاح الطرق
٢ ــ العشرة اللوجيستاى والعشرة السينوجوروى . أداء الحساب
٣ ــ الكتاب . كاتب المحفوظات من البروتانيا
٤ ــ كاتب القوانين
٥ ــ الكاتب القارئ ينتخب
٦ ــ المضحون . العشرة المندوبون للتضحية
٧ ــ العشرة المضحون للسنة

٨ — أركون سلامين وديماركوى پيرا

أولا : كذلك يعين الاقتراع العمال الآتين :

الخمسة الذين يكلفون إصلاح الطرق العامة[1] بواسطة عمال تأجرهم الدولة و يعملون تحت إشرافهم

ثانياً : « اللوجيستاى » العشرة و « السينوجوروى »[2] العشرة الذين يتلقون حساب العمال جميعاً لهم وحدهم الحق فى امتحان عمل الحساب وعرضه على المحكمة ، إن دعت إلى ذلك الحاجة . وإذا ثبت أن أحد العمال قد حوّل أموال الدولة حكم عليه القضاة حكمهم على السارق . وألزم دفع عشرة أضعاف المبلغ الذى أثبتت المحكمة أنه حوّله ، وإذا أثبت « اللوجيستاى » شيئاً يدل على أن الحاسب قد ارتشى حكم عليه القضاة حكمهم على المرتشى ، وألزم أن يدفع عشرة أضعاف الرشوة التى قبلها . فإذا اتهم الحاسب بالعبث قدّرت المحكمة عبثه ولم تلزمه إلا بدفع المقدار نفسه . ولكن هذا المقدار يضاعف إذا لم يدفع قبل « البروتانيا » التاسعة . فأما العشرة أضعاف فلا تتضاعف أبداً .

ثالثاً : وكذلك ينتخب بالاقتراع الكاتب الذى يسمى كاتب

---

(١) يراد بها الطرق التى تصل المدن والقرى بعضها ببعض . وهو ما يشبه طرقنا الزراعية .

(٢) جمع سينوجوروس . وهو مدع عام كان ينتخب ليقوم باتهام من أحدث فى الدولة حدثاً يضاد القوانين القائمة أو يعرض الدولة للخطر . و يظهر أن الأتينيين قد أضافوا إلى اختصاصاتهم ما ذكره أرسطاطاليس ، فأصبحوا مكلفين أن يتلقوا مع اللوجيستاى حساب العمال إذا أتموا أعمالهم .

« البروتانيا » وعليه إدارة المحفوظات وحفظ القرارات ، وينسخ غير ذلك من العقود ويحضر جلسات مجلس الشورى . وقد كان هذا المنصب قديماً انتخابياً وكان الشعب يختار له أشهر الناس. وذلك أن اسم الكاتب يوجد على الأعمدة فى رأس المحالفات والقرارات التى تمنح حق « البروكسينيا »(١) أو تخول الحقوق السياسية . أما الآن فيختار بالاقتراع .

رابعاً : كذلك يعين الاقتراع كاتب القوانين الذى يحضر جلسات مجلس الشورى ويستنسخ القوانين جميعاً .

خامساً : وهناك كاتب ثالث ينتخبه الشعب ، وهو مكلف قراءة الأوراق فى مجلس الشورى وجماعة الشعب، ليس له عمل إلا هذه القراءة .

سادساً : يختار الشعب بواسطة الاقتراع المضحين العشرة الذين يسمونهم « مندوبى التضحية » عليهم تقديم ما يأمر به الوحىُ من ضحية. وإذا قضت الضرورة فى عمل من الأعمال باستشارة العلامات السماوية فعلوا ذلك مشتركين مع الكهنة.

سابعاً : وكذلك يختار الشعب بالاقتراع عشرة مضحين يسمون

---

(١) كان هذا اللفظ يدل على معنيين متباينين : الأول ما كانت المدينة تعطى لبعض أفرادها من حق حماية بعض الغرباء، فكان صاحب هذا الحق ممثلا سياسيا للمدينة التى تكلف حمايتها . وكان الشبه شديداً بينه وبين القناصل اليوم . وربما كان يتقاضى من المدينة المحمية أجراً .

الثانى حقوق كانت تمنحها المدينة لبعض الغرباء النازلين فيها، منها حضور جلسات الشورى وجماعة الشعب . ومنها الإعفاء من الضرائب . ومنها الإيثار بأحسن الأماكن فى ملاعب التمثيل . ويظهر أن المعنى الأول هو الذى يريده أرسطاطاليس .

« مضحى السنة » عليهم أن يقدمون بعض الضحايا . وهم يرأسون الأعياد التى تقام كل أربع سنين إلا أعياد «الپاناتينايا» . وهذه الأعياد خمسة :

أولا : عيد « ديلوس »[١] . وهناك عيد يقام فى « ديلوس » كل ست سنين . ثانياً : عيد « برورون »[٢]. ثالثاً : عيد « هيراكليس »[٣] . ثم الأليزينيات[٤] . خامساً : « الپاناتينايا » . ولا سبيل إلى أن تقع ثلاثة من هذه الأعياد فى سنة واحدة : على أنها قد نظمت بقانون صدر حين كان « كيفيزوفون » أركوناً .

ثامناً : وكذلك ينتخب بالاقتراع أركون « سلامين » و« ديماركوس » «پيرا» وكلاهمايكلفإقامة عيد «ديونوزوس» وانتخاب « الكوريجوس »[٥] . وفى سلامين « ثبت » رسمى لأسماء الأركون .

---

(١) جزيرة صغيرة فى بحر إيجيا كانت سابحة فى البحر فأقرها ذوس فى مكانها وآوى إليها خليلته لاتونا ، وكانت حاملا فولدت فيها أبولون وأخته أرتميس . وكان الأتينيون يوفدون إليها وفداً من شبانهم ليقيم فيها عيد الإله كل أربع سنين .

(٢) موضع فى أتيكا اسمه اليوم فراونا . كان الأتينيون يقيمون فيه عيداً لأرتميس

(٣) كان يقام فى مراثون .

(٤) هى الأعياد التى كانت تقام فى اليزيس تكريماً لديمتير .

(٥) عضو من أعضاء المدينة كان ينتخب للانفاق على الجوقة التى كانت تعمل فى ملاعب التمثيل أثناء الأعياد . وكان الاركون يختاره من بين عشرة تعينهم القبائل ، واحد عن كل قبيلة . وكان يجب ألا تقل ثروته عن ثمانية عشر ألف درهم . وعليه أن ينتخب أفراد الجوقة ، وأن يختار لهم معلماً وأن يغذوهم ويكسوهم ويأجرهم . فإذا تم التمثيل وفازت جوقته فى المسابقة منحه الشعب كجائزة مائدة يهديها إلى الإله وقد نقش عليها اسمه واسم معلم الجوقة ، والشاعر الذى وضع القصة . وكان هذا العمل يكلف الكوريجوس ما يزيد على خمسة آلاف درهم . فلما نقصت ثروة الأتينيين بعد حرب بيلوبونيسوس أبيح أن يشترك فيه اثنان .

الفصل الخامس والخمسون

المناصب التى ينتخب أصحابها بالاقتراع

التسعة الذين يشغلون منصب الأركون

١ ــ طريقة اختيارهم

٢ ــ امتحانهم

٣ ــ حلفهم لليمين

هؤلاء العمال الذين يختارون بالاقتراع ، وهذه هى اختصاصاتهم :

أولا : فأما الذين يسمونهم أركوناً فقد قلنا كيف كانوا يختارون فى أول الأمر ، وكلهم اليوم وهم « التسموثيتاى » وكاتبهم والأركون والملك و « البوليماركوس » ينتخبون بواسطة الاقتراع ، واحد عن كل قبيلة وبمقتضى نظام مقرر بين القبائل .

ثانياً : هؤلاء التسعة الذين يشغلون منصب الأركون يمتحنهم مجلس الخمسمائة أولا . أما الكاتب فلا تمتحنه إلا المحكمة كغيره من عمال الحكومة . وذلك أن القاعدة أن كل عامل ، سواء انتخب أو عين بواسطة الاقتراع ، فليس له أن يتولى عمله إلا بعد أن يمتحن . فأما التسعة الذين يشغلون منصب الأركون فيؤدون امتحانهم أمام المجلس أولا ثم أمام المحكمة . وقد كان الأركون الذى يرفضه مجلس الشورى لا يستطيع أن يشغل

منصبه ، أما الآن فهو يستطيع أن يستأنف أمام المحكمة التى تقضى فى الامتحان قضاء لا مرد له .

وهذه هى المسائل التى تلقى فى الامتحان : من أبوك ؟ ومن أى ديموس هو ؟ ومن جدك لأبيك ؟ ومن أمك ؟ ومن جدك لأمك ؟ ومن أى ديموس هو ؟

ثم يسأل بعد ذلك : أيعبد أپولون باتروس ؟[1] وذوس أركيوس[2] ؟ وأين أدوات هذه العبادة ؟ أله فى البلاد مقابر دفنت فيها أسرته ؟ وأين هى ؟ أيؤدى حق أبويه ؟ أيؤدى ضرائبه ؟ أأدى خدمته العسكرية ؟

فإذا ألقى الرئيس هذه المسائل واحدة بعد واحدة ، استمر قائلا : هات شهودك . فإذا سمع هؤلاء الشهود سأل الرئيس : أيوجد معارض ؟ فإذا تقدم معارض أمر الرئيس بسماع الاتهام والدفاع . ثم أمر أن يعلن المجلس آراءه بواسطة رفع اليد . فأما تصويت القضاة فى المحكمة فيكون بالطريقة السرية . فإذا لم يتقدم معارض أخذت الآراء حالا .

وقد كانت العادة قديماً أن يكتفى بأن يعطى قاض واحد رأيه ، أما الآن فيجب أن يعطى القضاة جميعاً آراءهم فى كفاية الأركون ، حتى إذا كان بعض المرشحين غير الأكفاء قد استطاع أن يتخلص من متهميه ، لم يمنع ذلك القضاة من إبعاده عن العمل .

---

(١) معناه الجد الأعلى وكان الأتينيون يعتقدون أنه من سلالة أبولون فكانوا يعبدونه كما كان اليونان يعبدون أجدادهم .

(٢) معناه حافظ البيت وحامى الأسرة .

ثالثاً : فإذا أدى التسعة امتحانهم ذهبوا إلى حيث الحجر المقدس الذى توضع عليه أحشاء الضحايا ، والذى يقسم عليه المحكمون قبل أن يحكموا والشهود قبل أن يشهدوا .

فيصعد التسعة على الحجر ويقسمون : ليؤدن أعمالهم عادلين مطيعين للقوانين ، وليمتنعنّ عن قبول الهدايا لأداء أعمالهم ، وليقدمنّ إن قبلوها تمثالا من الذهب . فإذا أقسموا هذه اليمين صعدوا إلى « الأكروپوليس » حيث يؤدونها مرة ثانية ثم يبدءون أعمالهم .

الفصل السادس والخمسون

التسعة الذين يشغلون مناصب الأركون

١ ــ أعوان الأركون والملك والپوليماركوس

٢ ــ الأركون . أعماله الإدارية . تعيينه للكوريجوى . تنظيمه للحفلات والأعياد الدينية

٣ ــ اختصاصاته القضائية . الدعاوى التى يقيمها الأركون . حمايته للضعفاء

أولا : للأركون والملك و « الپوليماركوس » أن يختار كل واحد لنفسه عونين يؤديان امتحانهما أمام المحكمة ، قبل أن يبدآ عملهما وحسابهما بعد أن يخرجا منه .

ثانياً : لا يكاد الأركون يبدأ عمله حتى يعلن بواسطة الصائح العام ما يأتى : « من كان يملك شيئاً قبل أن يبدأ الأركون الجديد عمله فهو مالك له إلى أن يتم الأركون هذا العمل » ثم يعين « الكوريجوى » لمسابقة «التراجيديا» وهم ثلاثة يختارهم من بين أكثر الأتينيين ثروة . وكان يختار قديماً « الكوريجوى » للمسابقة فى الكوميديا وعددهم خمسة . وهم الآن يعينون بواسطة القبائل نفسها . يستقبل الأركون أيضاً « الكوريجوى » الذين تعينهم القبائل ، وهم « الكوريجوى » لجوقات الرجال والأطفال وبجوقات الكوميديا التى تعمل فى أعياد « ديونيزوس » وبجوقات الرجال والأطفال فى «الثرجيليا»[1] وهم عشرة « للديونيزيا »[2] ، واحد عن كل قبيلة وخمسة « للثرجيليا » واحد عن كل قبيلتين بمقتضى نظام مقرر بين القبائل .

يأخذ الأركون حينئذ فى نقل[3] الثروة ويقدم إلى المحكمة الأسباب التى يقدمها من يريد التخلى عن « الليثرجيا » [4] ، إما لأنه قد احتمل

(١) أعياد كان الأتينيون يقيمونها لأبلون وأرتميس فى شهر ثارجليون ، ويقع هذا الشهر فى أواخر مايو وأوائل يونيو .

(٢) عيد ديونيزوس

(٣) كانت العادة فى المدن اليونانية لا سيما أتينا أن تفرض المدينة على أغنيائها القيام بأعمال عامة على حسابهم الخاص ، كبناء السفن وتعليم جوقات التمثيل . وكان لكل من فرض عليه ذلك أن يحاول التخلص منه فيزعم أن فى المدينة من هو أكثر منه ثروة ، ويعلن أنه قابل أن ينزل عن ثروته لهذا الرجل ، وأن يأخذ ثروته ، فإن قبل الخصم هذا العرض فذاك ، وإلا رفع الأمر إلى الأركون ففصل فيه . وأى الرجلين كان أكثر ثروة ألزم القيام بهذا العمل المفروض .

(٤) هى الضرائب الاستثنائية التى أشرنا إليها فى الحاشية السابقة .

ثقلها ، وإما لأنه ليس مكلفاً أداءها إذ هو قد أدى عملا آخر يعفيه منها ولما ينقض أجل الإعفاء بعد ، وإما لأنه لما يبلغ بعد الأربعين سنة . وذلك أن كل « كوريجوس » لجوقة الأطفال يجب أن يكون قد أتم الأربعين .

وكذلك يختار الأركون « الكوريجوس لديلوس »[1] و« الأركيثيوروى »[2] الذين يقودون إلى الجزيرة الشبان فى السفينة ذات الثلاثين قذافاً .

فأما الحفلات التى يديرها فهى : التى تقام تشريفاً لاسكليبيوس[3] يوم يلزم الشبان الذين يطلعون على الأسرار منازلهم ، والتى تقام فى « الديونيزيا » العظمى يشترك فى إدارتها مع المندوبين العشرة الذى كان ينتخبهم الشعب قديماً ، وكانوا يتكلفون نفقات الحفلة : وهم الآن يختارون بواسطة الاقتراع ويتقاضون مئة مَنّاً ثمناً للثياب وما إليها . وكذلك يدير حفلة « الثرجيليا » والحفلة التى كانت تقام لتشريف « ذوس سوتير »[4]

وكذلك ينظم المسابقة فى « الديونيزيا » و « الثرجيليا » . هذه هى الأعياد التى له إدارتها .

ثالثاً : أما الدعاوى العامة والخاصة التى تنال من الأركون[5]

---

(١) لإقامة عيد أبلون الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق .

(٢) جمع أركثيوروس ، وهو أحد الذين يرأسون الشباب الذاهب من أتينا إلى ديلوس لإقامة عيد أبلون كما ترى .

(٣) ابن أبلون ، كان إله الطب .

(٤) أى المنجى .

(٥) أى التى يطلب إلى الأركون إقامتها .

بمقتضى نظام يعينه الاقتراع ، والتي يقيمها الأركون أمام المحكمة بعد تحقيقها فهي الآتية :

دعوى إساءة معاملة الأبوين « كل امرئ يستطيع أن يقيم هذه الدعوى من غير أن يتعرض لغرامة ما » .

ودعوى إساءة معاملة اليتامى « ترفع على الأوصياء » .

ودعوى إساءة معاملة « الأپيكليروس » ، « وهي ترفع على الوصي والزوج » .

ودعوى إساءة الإدارة لأموال اليتيم « وهي ترفع أيضاً على الأوصياء » .

ودعوى السفه « ترفع على كل من اتهم بتبديد ثروته للسفه » .

ودعوى القسمة « ترفع على من يأبى قسمة ملك مشترك » .

ودعوى تعيين وصي .

ودعوى المطالبة بالوصاية حين يتقدم لها كثيرون لقاصر واحد .

ودعوى المطالبة بالميراث أو « الأپيكليروس » .

يعنى الأركون بحماية اليتامى و « الأپيكليروس » والنساء اللاتي يعلن أن قد مات عنهن أزواجهن وهن حاملات . فأي الناس أضر بهؤلاء فللأركون أن يقضي عليه بالغرامة أو أن يقدمه إلى المحكمة . وعلى الأركون أيضاً أن يؤجر أملاك اليتامى والأپيكليروس، وأن يرتهن أملاك المستأجر . فإذا أبى أن يمنح القاصر ما هو محتاج إليه فللأركون أن يلزمه دفع ما يعدل ذلك من المال .

هذه أعمال الأركون .

الفصل السابع والخمسون

التسعة الذين يشغلون مناصب الأركون

١ — الملك . أعماله الإدارية . الاحتفال بالأسرار . تنظيم الأعياد

٢ — حقوقه القضائية . دعوى الإثم والخصومة بين الأسر الممتازة وبين الكهنة .

٣ — دعوى القتل . اختصاص « الأريوس پاجوس » والمحاكم العادية .

أولا : يرأس الملك الاحتفال بالأسرار[١] يشاركه فى ذلك أربعة ينتخبهم الشعب بواسطة رفع اليد، منهم اثنان ينتخبان من بين الأتينيين جميعاً ، وواحد من أسرة «إيمولپيس» وآخره من أسرة « كيروكيس » . ثم يرأس « ديونيز ياليانيون »[٢] يشتمل العيد على طواف ومسابقة . فأما الطواف فينظمه الملك مشتركاً فى ذلك مع المندوبين . وأما المسابقة فينظمها وحده . وعلى الجملة يعنى بكل الضحايا التى قررها الأجداد .

ثانياً — الدعاوى العامة التى يقيمها الملك هى دعاوى الإثم[٣]

---

(١) هذا الاحتفال جزء من أعياد « ديمتير » و « ديونوزوس » . كانت تمثل فيه بعض أعمال الإلهين وما اشتملت عليه حياتهما . ولم يكن يشهد هذا الحفل إلا من علموا هذه الأسرار ، وكانت إباحة شىء منها جريمة تستوجب القتل .

(٢) موضع كان يشهر فيه عيد « لديونوزوس » يسمى « ليانيا » وهذا الاسم مأخوذ من « لينوس » ومعناه أداة عصر الخمر . وكان يقام هذا العيد فى الشتاء .

(٣) هى دعاوى مخالفة الدين .

ودعاوى المطالبة بالكهانة . وكذلك يفصل فيما يقع بين الأسر الممتازة[١] وبين الكهنة من الخلاف .

ثالثاً — يقيم الملك كل دعاوى القتل ، وهو الذى ينطق بالحكم الذى يحرم المتهم حقوقه فى أن يكون عضواً من أعضاء المدينة .

ويميز بين تهمة القتل وتهمة الجرح .

فأما تهمة القتل الذى سبق الإصرار عليه فترفع مكتوبة إلى « الأريوس پاجوس » . وكذلك تهمة استعمال السم إذا أدى ذلك إلى الموت ، وتهمة الإحراق . هذه هى الجرائم التى يقضى فيها شيوخ « الأريوس پاجوس » .

فأما دعاوى القتل خطأ أو الشروع فى القتل أو قتل العبد أو قتل الأجنبى فيفصل فيها أمام « البلاديون »[٢] .

فإذا اعترف القاتل بالقتل بجريمته فيفصل فى قضيته أمام «الدلفنيون»[٣] إذا كان مع ذلك يزعم أن هذا القتل مشروع ، كأن يكون قد قتل الزانى بزوجته وهو يقترف الإثم ، أو قتل خطأ فى الحرب أحد مواطنيه ، أو قتل خصماً فى اللعب وهو يخاصمه .

ثم إذا كان رجل قد نفى لأنه اتهم بقتل يمكن أن تؤدى عنه الدية ، ثم اتهم بقتل أو جرح جديدين ، فإنه يحاكم فى « فرياتوس »[٤] يدافع

---

(١) هى أسر لها حقوق دينية خاصة منذ العهد القديم .

(٢) موضع كان يقوم فيه تمثال بلاس .

(٣) معبد أبولون دلفنيوس حامى البحارة .

(٤) موضع فى ساحل بيرا كانت تجتمع فيه المحكمة ويقف المتهم للقضاء على سفينة حتى لا يمس أرض الوطن وهو مجرم .

المتهم عن نفسه من أعــلا سفينة قــد رست بالقرب من الساحل .

وكل هذه الجرائم تقضى فيها محكمة عادية ينتخب أعضاؤها بالاقتراع ، إلا ما سبق أنه من اختصاص « الأريوس پاجوس » . يقيم الملك الدعوى فى هذه القضايا ويجلس القضاة فى الليل لا يظلهم سقف . وينزع الملك تاجه حين يقضى . وليس لمن اتهم بالقتل أن يطأ مكاناً مقدساً إلى يوم القضاء ، بل ليس له أن يأتى « الآجورا » فإذا كان يوم القضاء ذهب إلى المعبد ليقدم دفاعه ، فإذا اقترف القتل ولم يعلم الجانى أقيمت الدعوى على القاتل كائناً من كان .

يقضى الملك وملوك القبائل أمام « البرتانيون » فى تهم القتل التى يؤخذ بها الحيوان أو الأشياء الجامدة .

الفصل الثامن والخمسون

التسعة الذين يشغلون مناصب الأركون

١ ــ البوليماركوس . أعماله الإدارية

٢ ــ اختصاصاته القضائية . العلاقة بينه وبين المتيكوى والإيسوتيليس والپروكسينوى

أولا : يكلف « اليوليماركوس» أن يضحى لـ « أرتيميس أجروتيرا »[١] و « أنواليوس »[٢] . وينظم الألعاب التى تقام تشريفاً لمن قتل فى الحرب . ويقوم بضحايا الاستغفار التى تقدم تشريفاً لـ « أرموديوس » و « أريستوجيتون » .

ثانياً : يختص « اليوليماركوس » بكل الدعاوى المدنية التى ترفع فى أى مكان على « الأيسوتيليس »[٣] و « البروكسينوى » وعليه أن يقسم هذه الدعاوى عشرة أقسام يضيفها بالاقتراع إلى القبائل العشر ، فيحولها قضاةُ كل قبيلة إلى المحكمين ، وهو بنفسه يقيم الدعوى أمام المحكمة إذا كانت موجهة إلى المعتق المنكر جميل سيده ، أو إلى « المتيكوس » الذى لا مولى له ، أو كان موضوعها الميراث أو « الأپيكليروس » .

وعلى الجملة يملك « اليوليماركوس » من الحقوق على « المتيكوى » ما يملكه الأركون على أعضاء المدينة .

---

(١) إلهة الصيد .
(٢) لقب أريس إله الحرب .
(٣) طائفة من الغرباء كانوا يعفون من بعض الضرائب ومن وجوب الموالاة وكان يباح لهم الملك .

الفصل التاسع والخمسون

التسعة الذين يشغلون مناصب الأركون

١ ـ الشسموثيتاى . تأليف المحاكم
٢ ـ اختصاصات الشسموثيتاى . العلاقة بينهم وبين جماعة الشعب
٣ ـ اختصاصاتهم القضائية . الدعاوى الجنائية
٤ ـ امتحان العمال . ما تنطق به جماعة الديموس ومجلس الشورى من رفض أو عقوبة
٥ ـ الدعاوى الأخرى التى يقيمها الشسموثيتاى
٦ ـ الاقتراع لتعيين المحاكم والقضاة

أولا : على « الشسموثيتاى » قبل كل شيء أن يعينوا ويُعلنوا أيام جلسات المحاكم ، ثم أن يعينوا لكل عامل من عمال الحكومة المحكمة التى يرأسها . وعلى هؤلاء الرؤساء أن يقبلوا من اختير لهم من القضاة .

ثانياً : يرفع « الشسموثيتاى » إلى جماعة الشعب كل اتهام بالخيانة العظمى ، ويديرون التصويت إذا قضى على المتهم ، ويقدمون إلى الشعب ما رفع إليه من طلب الأحكام الفرعية ، ويرفعون إليه كل اتهام بمخالفة القانون ، وكل ما يتهم به عارضو قوانين غير مناسبة ، والتهم التى توجه إلى « البرويدروى » و « الأپيستاتيس » أثناء قيامهم بأعمالهم ، ثم يرفعون

إلى الشعب حساب « الاستراتيجوى » .

ثالثاً : ويقيم « الشسموثيتاى » بين الدعاوى التى لا بد فيها من تقديم الضمانة الدعاوى الآتية ، وهى :

دعوى الاغتصاب للقب العضوية فى المدينة .

ودعوى الإفساد التى تقام على من اتهم بهذا الاغتصاب فاشترى قضاته .

دعوى السوكوفانتيا .

ودعوى الرشوة .

ودعوى التزوير فى تقييد الأسماء .

ودعوى الكذب فى الأعذار[1] .

ودعوى سوء القصد .

ودعوى التزوير فى محو الأسماء .

ودعوى الزنى .

رابعاً : يشرف « الشسموثيتاى » على امتحان عمال الحكومة جميعاً . ويقدمون إلى المحاكم ما تنطق به جماعة « الديموس » من رفض وما يصدره مجلس الشورى من عقوبة .

خامساً : ويرفعون الدعاوى المدنية فى أعمال التجارة والمناجم وعلى العبد الذى يقذف الحر .

---

(١) يريد إقامة الدعوى على من زعم كاذباً أنه دعا إلى مجلس القضاء أحداً فلم يحضر .

يقرون ما كان بين الدولة وغيرها من الدول من الاتفاق ويرفعون أمام المحاكم الدعاوى التى تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقات .

وكذلك يرفعون دعاوى التزوير فى الشهادة إذا أديت أمام « الأريوس پاجوس » .

سادساً : و « الثسموثيتاى » هم الذين يعينون لعمال الحكومة بواسطة الاقتراع المحاكم التى يرأسونها ، سواء أكانت مدنية أم جنائية ، ولكن جميع التسعة الذين يشغلون منصب الأركون هم الذين يشرفون على الاقتراع فى تعيين القضاة ، يعينهم على ذلك كاتب « الثسموثيتاى » . يشرف كل واحد منهم على الاقتراع فى قبيلته .

هذا ما يمس التسعة الذين يشغلون منصب الأركون .

الفصل المتم الستين

المناصب التى ينتخب أصحابها بالاقتراع

١ — الأثلوثيتيس . أعمالهم الإدارية
٢ — زيت الزيتون المقدس
٣ — الجوائز التى تعطى فى مسابقة الپاناتينايا

أولا : وكذلك يختار بواسطة الاقتراع « الأثلوثيتيس »[1] وعددهم

(١) رؤساء الألعاب .

عشرة واحد عن كل قبيلة ، فبعد أن يؤدوا امتحانهم يبقون فى العمل أربع سنين . عليهم أن ينظموا الطواف فى عيد « الپاناتينايا » والمسابقة الموسيقية والمسابقة فى الألعاب الرياضية وسباق الخيل . ويعنون مع مجلس الشورى بصناعة « البپلوس » والجرات[1] ويدفعون الزيت إلى المنتصرين فى الألعاب الرياضية .

ثانياً : هذا الزيت يستخرج من أثمار أشجار الزيتون المقدسة ، وعلى الأركون أن يعنى بجنى هذا الزيت ، وعلى ملاك الأرض التى توجد فيها هذه الأشجار أن يدفعوا إليه « كوتولا »[2] ونصف « كوتول » عن كل شجرة . وقد كانت الدولة قديماً تؤجر هذه الأشجار . وأى الناس قطع أو اقتلع شجرة منها حوكم أمام « الأريوس پاجوس » . فإذا قضى عليه فالعقوبة هى الموت . ولكن منذ جرت العادة بأن يقدم الملاك هذا الزيت كأنه ضريبة — فقد أهمل استعمال هذه المقاضاة ، وإن ظل القانون قائماً — فأما الزيت الذى يستخرج من ثمر الأغصان الناشئة فملك للدولة ، وأما ما يستخرج من ثمر الشجرة نفسها فليس لها فيه شىء .

فإذا جمع الأركون زيت السنة دفعه إلى صاحب الخزانة على « الأكرپوليس » وليس له أن يكون عضواً فى « الأريوس پاجوس » قبل أن يؤدى هذا الزيت كله . يحفظ صاحب الخزانة هذا الزيت فى

---

(١) هى التى كان يحفظ فيها الزيت المقدس . وكان الأتينيون يعنون بتجويدها وتزيينها عناية خاصة .

(٢) مكيال يعدل ربع لتر .

« الأكروپوليس » حتى يأتى عيد « الپاناتينايا» فيدفعه إلى « الأثلوثيتيس » وهؤلاء يقسمونه بين الفائزين فى الألعاب الرياضية .

ثالثاً : وهذه هى الجوائز التى تمنح فى هذا العيد :

تمنح أشياء من الذهب والفضة للفائزين فى المسابقة الموسيقية ، ودرقة لمن فاز فى التمرينات الحربية . ويمنح الزيت لمن فاز فى الألعاب الرياضية أو فى سباق الخيل .

الفصل الحادى والستون

المناصب التى تنال بالانتخاب

المناصب الحربية

١ ـ الستراتيجوى العشرة
٢ ـ تقسيم العمل بين الستراتيجوى
٣ ـ مراقبة الشعب للستراتيجوى
٤ ـ سلطة الستراتيجوى
٥ ـ التاكسياركوى
٦ ـ الهيپاركوى
٧ ـ الفولاركوى
٨ ـ هيباركوس لمنوس

٩ — وكلاء البارالوس والأمّونياس

تنال كل المناصب الحربية بالانتخاب

أولا : وأول هذه المناصب مناصب « السّراتيجوى » وهى عشرة، كان ينتخب لها واحد من كل قبيلة ، أما الآن فينتخبون جميعاً من بين الشعب كله من غير نظر إلى القبائل .

ثانياً : يقسم الشعب بواسطة رفع اليد على جماعة « السّراتيجوى » أعمالهم فيعين أحدهم لقيادة « الأوبليتيس »[١] حين يخرجون من الأرض لغزوة من الغزوات ، والآخر للمحافظة على البلاد لا يشترك فى الحرب إلا إذا حملت إليه . واثنان لـ «پيرا» أحدهما لـ « مونيكيا » والآخر لـ « أكتى » وعليهما أن يحتفظا بالـ « كيلى »[٢] و « پيرا » .

وآخر يعين لـ « السّموريا »[٣] يكتب أسماء « التريرار كوى » فى المناوبة ويعمل فى نقل الثروة إن دعت إلى ذلك حاجة، ويقدم إلى المحكمة ما يكون من نزاع بين المرشحين .

و « السّراتيجوى » الآخرون يرسلون إلى الخارج بمقتضى الحاجة .

ثالثاً : يجيب الشعب بواسطة رفع اليد فى كل « پروتانيا » على هذه المسألة، أيؤدى « السّراتيجوى » أعمالهم كما ينبغى ؟ فإن عزل الشعب واحداً منهم حوكم هذا المعزول أمام المحكمة ، فإن قضى عليه عينت المحكمة

---

(١) هم المشاة ذوو الأسلحة الثقيلة .

(٢) الثغر .

(٣) جماعات الأغنياء الذين كانوا يكلفون بناء السفن .

العقوبة أو الغرامة . فإن بُرئ عاد إلى عمله .

رابعاً : و «للستّراتيجوى» حين يقودون الجيوش أن يحكموا بالحبس أو النفى أو الغرامة على من يخالف النظام العسكرى . وقلَّ ما يحكمون بالغرامة .

خامساً : وكذلك ينتخب بواسطة رفع اليد «التاكسياركوى» العشرة ، واحد عن كل قبيلة . وهم يقردون أهل قبائلهم ويعينون الضباط .

سادساً : وبهذه الطريقة نفسها ينتخب «الهيپّاركوى» وهما اثنان يؤخذان بين الأتينيين عامة لهما قيادة الفرسان، يقود كل واحد منهما خمس قبائل . و للهيپّاركوى» على الفرسان من الحقوق ما «للستّراتيجوى» على «الهوبليتيس» وهما خاضعان مثلهم للتصويت بواسطة رفع اليد .

سابعاً : وكذلك ينتخب «الفولاركوى» واحد عن كل قبيلة يقودون فرسان قبائلهم كما يقود «التاكسياركوى» مشاتها .

ثامناً : وكذلك ينتخب «الهيپّاركوس» الموكل بجزيرة «لمنوس» يقود الفرسان الذين يعسكرون فى «لمنوس» .

تاسعاً : وكذلك ينتخب الموكلون بالسفينة «الپارالية» والسفينة «الأمُّونية» [١] .

---

(١) سفينتان كانتا تنقلان إلى «ديلوس» شباب الأتينيين لإقامة عيد أبولون .

الفصل الثاني والستون

المناصب

١ ـ صورة الاقتراع
٢ ـ أجر العمال
٣ ـ المناصب التي يمكن أن تشغل غير مرة

أولا : كانت العادة قديماً اتخاذ طريقتين مختلفتين للاقتراع بالقياس إلى المناصب التي كانت تنال بالقرعة ، فكان بعضها ومنها مناصب الأركون يقترع لها فى القبيلة كلها ، وبعضها يقترع لها فى كل « ديموس » على حدة ، وكان يقع الاقتراع فى « التيزيون » . ولكن ظهر أن « الديموس » كان يبيع مناصبه ، فأصبح يقترع لهذه المناصب أيضاً فى القبيلة كلها ، لا يستثنى من ذلك إلا أعضاء مجلس الشورى ، وإلا الحرس الذين حفظ « الديموس » حق الاقتراع لهم .

ثانياً : أما أجور العمال فهى الآتية :

يتقاضى كل عضو من أعضاء المدينة عن كل جلسة يحضرها من جلسات الشعب ثلاثة فلوس . . . ودرهماً [1] عن جلسة عادية من

---

(١) لا شك فى أن بعض الأصل قد سقط من الناسخ . وإنما يريد أرسطاطاليس أن الرؤساء هم الذين يتقاضون درهما أو درهما ونصف درهم عن كل جلسة عادية أو استثنائية . فأما الأعضاء فقد سبق ذكر أجورهم وهى لا تتجاوز ثلاثة فلوس .

جلسات جماعة الشعب . وتسعة فلوس عن كل جلسة غير عادية .

ويقبض كل قاض ثلاثة فلوس عن كل جلسة من جلسات المحكمة .

وكل عضو من أعضاء مجلس الشورى يتقاضى خمسة فلوس عن كل جلسة . أما « البروتانوى » فيزادون على ذلك فلساً ثمناً لطعامهم .

أما التسعة الذين يشغلون منصب الأركون فيتقاضى كل واحد منهم أربعة فلوس ثمناً لطعامه . وعليهم أن ينفقوا على من يعينهم من السعاة وأصحاب المزامير [١] .

ويتقاضى أركون سلامين درهماً فى كل يوم .

أما « الأثلوثيتيس » فيتناولون طعامهم فى « البروتانيون » أثناء شهر « إيكاتومبيون » وهو الشهر الذى يقام فيه عيد « الپاناتينايا » يبدأ فى اليوم الرابع منه .

أما « الأمفيكتيون » [٢] الذين يرسلون إلى « ديلوس » فيتقاضون درهماً عن كل يوم ويقبضون هذا الأجر فى « ديلوس » .

وكل العمال الذين يرسلون إلى ساموس ، وسكيروس ، ولمنوس ، أو أمبروس يتقاضون نفقاتهم من الفضة .

ثالثاً : المناصب الحربية هى وحدها التى يمكن أن تشغل غير مرة . فأما غيرها فلا يشغل إلا مرة واحدة ، حاشى مجلس الشورى فللعضو أن يدخله مرتين .

---

(١) هم الذين كانوا يلعبون بالمزامير أثناء تقديم الضحايا .

(٢) هم الذين كانوا يديرون عيد أبولون .

الفصل الثالث والستون

المحاكم

١ — تعيين القضاة . الأدوات اللازمة لتوزيع القضاة على المحاكم
٢ — الشروط التى لابد منها للقاضى
٣ — الطرق المستعملة لتعرف شخصية القضاة . نفع ألواح القضاة

أولا : يعين القضاة بواسطة الاقتراع . يقترع كل أركون فى قبيلته ويقترع كاتب « الشسموثيتاى » فى القبيلة العاشرة .

وللمحاكم عشرة مداخل ، واحد لكل قبيلة . وهناك عشرون مكاناً للاقتراع ، اثنان لكل قبيلة . ومائة علبة للاقتراع أيضاً ، عشرٌ لكل قبيلة . وعشر علب أخرى توضع فيها لوحات الذين وقعت عليهم القرعة ليكونوا قضاة .

وعلى كل مدخل يوجد « هودريان »[1] وعِصى بعدد القضاة الذين يحتاج إليهم ، وفى أحد « الهودريين » يوجد من ثمر البلوط عدد ما يوجد من العِصى — وعلى هذا الثمر قد كتبت أرقام تبدأ من رقم أحد عشر —

---

(١) مثنى « هودريون » وهو نوع من الجرار ، وهو ما يسميه العامة (زلعة) ، إلا أن له مقبضين وغطاء متصلا به كان اليونان يتخذونه وعاء للسوائل فى البيوت وللإمارات التصويت فى المحاكم .

وقد كتب من هذه الأرقام بمقدار ما سيؤلف من محاكم .

ثانياً : كل عضو من أعضاء المدينة قد بلغ الأربعين يمكن أن يكون قاضياً بشرط أن لا يكون مديناً لخزانة الدولة ، وألا يكون قد قضى عليه بالآتميا . فأى الناس جلس للقضاء من غير أن يكون له فى ذلك حق فلمن شاء أن يتهمه بذلك أمام المحكمة ، فإن قضى عليه فعلى القضاة أن يعينوا العقوبة أو الغرامة اللتين قد تركتا لتقديرهم . فإن قضى عليه بالغرامة وكان مديناً للخزانة حبس حتى يؤدى أولا دينه إلى الخزانة ثم ما قضى به عليه من الغرامة .

ثالثاً : يحمل كل قاض لوحة من البقس قد كتب عليها اسمه واسم «الديموس» الذى ينسب إليه ثم أحد الأرقام من واحد إلى عشرة . وذلك أن القضاة يؤلفون فى كل قبيلة عشرة أقسام ، ويكاد عدد قضاة الأقسام أن يكون واحداً .

فإذا عين أحد «التسموثيتاى» ، بواسطة الاقتراع ، الأرقام التى تجب أن توضع على المحاكم ذهب الساعى فوضع على كل محكمة رقمها .

وبهذا الفصل ينتهى القسم الصالح من الكتاب ، وهو يقع فى العمود الثلاثين من البردى وفى اللوحة الثامنة عشرة من الطبعة الفوتوغرافية[١] ثم يليه جزء شديد الفساد قد كتبه ناسخ آخر . وكثير من المواضع فى هذا الجزء مستحيلة الفهم . وهذا الجزء يقع فى سبعة أعمدة من البردى .

---

(١) توجد نسخة من هذه الطبعة الفوتوغرافية بدار الكتب المصرية رقم ٤٥ من القسم الأفرنجى (لغة يونانية ولاتينية) .

وهى العمود الحادى والثلاثون إلى السابع والثلاثين . ويقع فى اللوحة التاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين من الطبعة الفوتوغرافية .

وكل هذا الجزء يتعلق بنظام المحاكم ونحن محاولون ترجمة ما بقى منه ترجمة حرفية من غير أن نقسمه إلى فصول ، لأن الناشر الإنجليزى والمترجمين الفرنسيين لم يحاولوا ذلك لتعذره .

العمود الحادى والثلاثون من البردى

فى اللوحة العشرين من الطبعة الفوتوغرافية

نظام المحاكم

١ — تأليف ثبت القضاة . الملاءمة بين الاقتراع فى اللوحات والاقتراع فى المكعبات

٢ — تقسيم القضاة بين المحاكم التى تجلس للقضاء

أولا : تقسيم العلب على القبائل وقد كتبت عليها الأرقام من واحد إلى عشرة ، فإذا وضعت لوحات القضاة فى علب كتب عليها رقم معين وأقبل الساعى فهز هذه العلب ، وأخذ أحد « التسموثيتاى » يأخذ من كل علبة لوحة . فأول قاض وقعت عليه القرعة يسمى المعلن ، وهو يعلن اللوحات كلما استخرجت من العلب على مسطرة تحمل أرقام هذه العلب .

يختار المعان بالاقتراع حتى لا يقوم بعمله دائماً شخص معين ، وحتى لا يقع الغش فى اختيار القضاة .

فإذا وضع أركون كل قبيلة المكعبات (فى العلب) دعا القضاة إلى مكان الاقتراع . وهذه المكعبات هى حجارة سود وبيض ، يوضع من المكعبات البيض عدد يعدل عدد ما يحتاج إليه من القضاة مكعب عن كل خمس لوحات ، ومثل ذلك من المكعبات السود .

ثانياً : فإذا استخرج الأركون هذه المكعبات بواسطة الاقتراع دعا الساعى القضاة الذين عينوا يعينه على ذلك المعلن . فإذا دعى القاضى وثبتت شخصيته أخذ من « الهودريون » ثمرة من ثمر البلوط وأظهرها إلى الأركون الذى يشرف على العمل . فإذا رأى الأركون هذه الثمرة ألقى بلوحة القاضى فى علبة أخرى عليها رقم هذه الثمرة ، حتى يذهب القاضى إلى المحكمة التى وقعت له بالاقتراع ، لا إلى المحكمة التى يريد أن يذهب إليها ، وحتى لا يمكن أن تؤلف محكمة من قضاة قد أريدوا لها من قبل . وقد كان وضع إلى جانب الأركون عدد من العلب يعدل عدد المحاكم التى يراد تأليفها ، وعلى كل علبة منها رقم محكمة من المحاكم .

العمود الثانى والثلاثون من البردى

اللوحة العشرون والتاسعة عشرة من الطبعة الفوتوغرافية

نظام المحاكم

١ ــ كيف يعرف القاضى محكمته . العصى

٢ ــ أمارات الحضور

أولا : يدفع الساعى إلى القاضى عصاً قد لونت بلون المحكمة التى يجب أن يذهب إليها ، والتى عليها رقم ثمرة البلوط التى يحملها ، حتى لا يستطيع أن يدخل محكمة أخرى . فإن فعل دل عليه لون عصاه ، وذلك أن أعالى أبواب المحاكم قد لونت ألواناً مختلفة ، فإذا أخذ القاضى عصاه ذهب إلى المحكمة التى قد لونت بلونها ، والتى عليها رقم ثمرة البلوط التى كان أخذها .

ثانياً : فإذا دخل القاضى دفع إليه عامل قد اختير بالاقتراع قطعة من المعدن قد ضربتها الدولة .

وليس من سبيل إلى ترجمة ما بقى من العمود ترجمة صحيحة .

العمود الثالث والثلاثون من البردى

اللوحة التاسعة عشرة — لم يبق منه إلا أوائل السطور .

العمود الرابع والثلاثون من البردى

اللوحة التاسعة عشرة — لم يبق منه إلا جمل متفرقة يظهر من مقارنتها أنها كانت تتعلق بالمرافعة .

العمود الخامس والثلاثون من البردى

اللوحة التاسعة عشرة والعشرون من الطبعة الفوتوغرافية

أمكن استخلاص شيء منه لأن بعض نصوصه قد وردت فى كتب القدماء :

وصف الإجراءات القضائية

أمارات التصويت

تتخذ أمارات التصويت من البرونز ، وقد قام فى وسطها عرق قد ثُقب فى بعضها وبقى كما هو فى بعضها الآخر . فإذا تمت المرافعة أقبل الموزع فأعطى كل قاض أمارتين إحداهما قد ثُقب عرقها والأخرى لم

يثقب . يدفع إليه ذلك بطريقة ظاهرة يشهدها الخصمان ، حتى لا يقال إن قاضياً قد دفع إليه أمارتان مثقوبتان أو كاملتان .

العمود السادس والثلاثون والعمود السابع والثلاثون من البردى

اللوحة الحادية والعشرون من الطبعة الفوتوغرافية

وصف الإجراءات القضائية

١ ـــ الجرات التى تجمع فيها الأصوات
٢ ـــ التصويت
٣ ـــ إحصاء الأصوات وإعلان نتيجة التصويت
٤ ـــ التصويت فى تقدير العقوبة
٥ ـــ دفع الأجر للقضاة

أولا ـــ فى المحكمة جرتان إحداهما من البرونز والأخرى من الخشب . وقد فصلت كل واحدة من صاحبتها حتى لا يخطئ أحد حين يريد أن يضع أمارة تصويته . فى هاتين الجرتين تجمع أصوات القضاة فنى الجرة البرونزية تلقى الأمارات التى يراد بها الحكم ، وفى الجرة الخشبية توضع الأمارات التى يراد إلغاؤها .

وقد سدت الجرة البرونزية بغطاء فيه ثقب لا تمر منه إلا أمارة واحدة فى وقت واحد .

ثانياً — فإذا آن أوان التصويت أعلن الصائح ذلك إلى الخصمين وطلب إليهما : أيريد أحدهما الطعن فى شهادة الشهود . فإن الطعن فى الشهود يجب أن يكون قبل تصويت القضاة . ثم يُعلن الصائح أن الأمارة المثقوبة لمن تكلم أولا والكاملة لمن تكلم ثانياً .

ثم يأتى بعد ذلك ستة عشر سطراً شديدة الفساد ، لا شك فى أن موضوعها كان فى بحث الأمارات واستخلاص نتيجة التصويت .

ثالثاً — يفصل بين الأمارات المثقوبة وغير المثقوبة فيلقى بعضها — وهى الأمارات التى يصوت بها للمتهم أو المدعى — فى الجرة البرونزية . ويلقى بعضها الآخر — وهى التى يصوت بها لغير ما يطلبه هذا — فى الجرة الخشبية . ثم يدفع السعاة المكلفون حمل الأصوات الجرة البرونزية . . .

ثم يعلن الصائح عدد الأمارات . فالأمارات المثقوبة للمدعى ، والأمارات غير المثقوبة للمدعى عليه ، فأى الخصمين كان أكثر من صاحبه عدد أمارة فقد ربح القضية . فإن تساوى نصيبهما من الأمارات بُرئ المدعى عليه .

رابعاً : فإن دعت الحاجة أعيد التصويت ، لتقدير العقوبة أو الغرامة .

ويصوت القضاة بالطريقة نفسها دافعين أمارات الحضور آخذين

عصيهم . ولكل من الخصمين نصف «كونجيوس»[1] من الماء ليبسط رأيه في التقدير .

خامساً : فإذا أتم القضاة عملهم بمقتضى القانون قبضوا أجورهم في القسم الذى عينه الاقتراع للقضاء فيه .

(تم الكتاب)

---

(١) وعاء للسائل. والمراد هنا ما يجب أن يسقط من الساعة المائية أثناء كلام الخصم .

فهرس الكتاب

صفحة

صفحة

الجزء الثانى

عرض ما كان فى أتينا من النظم

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة